



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

**دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في
البنوك الإسلامية في سورية
(دراسة ميدانية)**

**The Role of the Financial Analysis Tools in
Guidance the Financing Decisions in Syria
Islamic Banks
(Field Study)**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة

غرام طلب

إشراف الدكتور

باسل أسعد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَمَا أَوْفَيْتُمْ مِّنَ الْعَهْدِ إِلَّا قَلِيلًا

سورة الإسراء، الآية (٨٥)

صدق الله العظيم

التصريح

دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في البنوك الإسلامية في سورية (دراسة ميدانية)

أُصرح بأن هذه الدراسة غير مقتبسة أو منقولة أو محرفة من أي عمل علمي آخر، ولم يسبق أن
قبلت للحصول على أية شهادة أو درجة علمية.

التاريخ: ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

اسم الطالبة

غرام طلب

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : ٢٠ / ١٠ / ٢٠١٥

قرار لجنة الحكم

الاسم والمرتبة العلمية	التوقيع
د. نبيل الحلبي الأستاذ في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق عضواً	
د.باسل أسعد الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق عضواً مشرفاً	
د. شوقي كريم المدرس في قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق عضواً	

الملخص

تتطلب عمليات منح التمويل في المصارف الاسلامية القيام بإجراء دراسات واسعة وعميقة باعتبارها من أكثر المجالات الاستثمارية تعرضاً للمخاطر، الأمر الذي قد ينعكس على امكانات وقدرات المصرف التشغيلية، مما يتطلب إظهار دور أدوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية ضماناً لحسن أداء المصارف الاسلامية وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع. وتتجلى مشكلة الدراسة في جانبين أساسيين. الأول: هل تعتمد هذه المصارف الإسلامية في سورية على أدوات التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية؟ والثاني: هل لأدوات التحليل المالي دور في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية من قبل تلك المصارف؟

وتتبع أهمية البحث من بيان دور أدوات التحليل المالي في توفير المعلومات المهمة عن طالب التمويل في المصارف الإسلامية التي تعتمد على هذه الأدوات وذلك في واقع المصارف الإسلامية في سورية. وقد اعتمدت الباحثة على دراسة ميدانية شملت عينة من المصارف الإسلامية العاملة في سورية وتحليل نتائج الاستبانة واثبات فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الاسلامية في سورية تعتمد على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية حيث أنها تستخدم التحليل الرأسي والتحليل الأفقي وذلك لبنود محددة عند اتخاذها القرار التمويلي، كما أنها تعتمد بشكل كبير على النسب المالية كما تبين من خلال التحليل الإحصائي للاستبانات الموزعة على الموظفين في المصارف الاسلامية في سورية أن لاستخدام أدوات التحليل المالي هذه دور مهم في ترشيد القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية في سورية. أما التوصيات فتمثلت بضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار التمويلي وليس استخدامه كجزء مكمل ضمن مجموعة من اجراءات سياسة منح التمويل وضرورة زيادة تدريب الموظفين في المصارف الاسلامية على التحليل المالي وتوجيه التمويل للمشاريع التي تلبي أهداف التنمية الاقتصادية وضرورة زيادة الاعتماد على كل من التحليل الرأسي والأفقي عند اتخاذ القرار التمويلي وعدم التركيز على بنود محددة واللفقرات الرئيسية فقط.

الإهداء

إلى من بذلوا كل غالٍ ونفيس في سبيل نجاحي ...

إلى أغلى وأحب الناس على قلبي ...

إلى من علمني التحدي رغم الصعاب ...

إلى الوحيدة التي تغمرني بحنانها في أوقاتي الصعبة ...

والدي ووالدتي

إلى من كنا معاً قلباً واحداً ونفساً واحداً ولا زلنا ...

إلى من أتمنى لهم حياة دافئة وأيام سعيدة مليئة بالنجاح والتوفيق ...

إلى سندي وعوني في الحياة ...

أخوتي وخواتي

إلى من عشت معهم أصدق لحظات حياتي وأمتعها ...

إلى من سرنا معاً بأجمل محطات لا يمكن تكرارها ...

إلى الذين أحبهم كثيراً ولن أنساهم ...

أصدقائي

إلى كل من علمني حرفاً وأسدى لي معروفاً ...

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

لا يسعني بعد أنا وصلت إلى هذه النهاية التي طالما تمنيتها إلا أن أشكر الله عز وجل الذي وفقني في إنجاز وإتمام هذا البحث.

ويسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير والاحترام إلى الدكتور باسل أسعد الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة. والذي لم يدخر جهداً في تقديم خبرته وإرشاده وتوجيهه في سبيل إتمام هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر للسادة الدكاترة أعضاء لجنة الحكم:

الأستاذ الدكتور نبيل الحلبي

الدكتور شوقي كريم

لتفضلهم بالمشاركة في لجنة الحكم وإغناء هذا البحث بملاحظاتهم القيمة، فلهم كل الاحترام والتقدير.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساهم ومد يد العون لتذليل الصعاب في طريقي ومساعدتي في إخراج هذا البحث إلى ما هو عليه.

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
أ	آية قرآنية
ب	تصريح
ج	موافقة لجنة القسم
د	ملخص البحث
هـ	الاهداء
و	شكر وتقدير
ز	فهرس المحتويات
م	قائمة الجداول
ن	قائمة الأشكال
١	الفصل الأول: مخطط البحث
٢	مقدمة
٤	مشكلة البحث
٤	الدراسات السابقة
١٦	أهمية البحث
١٦	أهداف البحث
	١-١
	٢-١
	٣-١
	٤-١
	٥-١

١٦	فرضيات البحث	٦-١
١٧	منهج البحث	٧-١
١٨	أنموذج الدراسة	٨-١
١٩	الفصل الثاني: ترشيد القرار التمويلي في المصارف الاسلامية	
٢١	طبيعة النشاط المصرفي الاسلامي	المبحث الأول
٢١	تعريف المصارف الاسلامية	١-١-٢
٢٣	نشأة المصارف الاسلامية	٢-١-٢
٢٣	المفاهيم الأولى لفكرة المصارف الاسلامية	١-٢-١-٢
٢٥	المصارف الاسلامية في سورية	٢-٢-١-٢
٢٧	أهداف المصارف الاسلامية	٣-١-٢
٢٨	خصائص المصارف الاسلامية	٤-١-٢
٣١	أنواع المصارف الاسلامية	٥-١-٢
٣٢	الخدمات المصرفية المقدمة من المصارف الاسلامية	٦-١-٢
٣٧	المشكلات التي تواجه المصارف الاسلامية	٧-١-٢
٤٠	التمويل في المصارف الاسلامية	المبحث الثاني
٤١	مفهوم التمويل الاسلامي	١-٢-٢
٤٢	أهداف التمويل الاسلامي	٢-٢-٢
٤٣	أنواع التمويل الاسلامي	٣-٢-٢

٤٤	صيف التمويل الاسلامي	٤-٢-٢
٥٦	مزايا صيف التمويل الاسلامي	٥-٢-٢
٥٧	الأهمية الاقتصادية للتمويل الاسلامي	٦-٢-٢
٥٩	اتخاذ القرار الرشيد في المصارف الاسلامية	المبحث الثالث
٥٩	تعريف اتخاذ القرار	١-٣-٢
٦٠	مميزات عملية اتخاذ القرار	٢-٣-٢
٦٠	تصنيف القرارات المالية	٣-٣-٢
٦٢	اتخاذ قرار التمويل في المصارف الاسلامية	٤-٣-٢
٦٣	الضوابط الشرعية للتمويل في المصارف الاسلامية	١-٤-٣-٢
٦٧	معايير منح التمويل في المصارف الاسلامية	٢-٤-٣-٢
٧١	أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الاسلامية والمصارف التقليدية	٥-٣-٢
٧٣	الفصل الثالث: أدوات التحليل المالي في المصارف الاسلامية	
٧٦	التحليل المالي _مدخل مفاهيمي	المبحث الأول
٧٦	النشأة التاريخية للتحليل المالي	١-١-٣
٧٧	العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي	٢-١-٣
٧٨	مفهوم التحليل المالي	٣-١-٣
٨٠	أهمية التحليل المالي	٤-١-٣
٨١	خطوات التحليل المالي	٥-١-٣

٨٢	خصائص التحليل المالي	٦-١-٣
٨٢	أنواع التحليل المالي	٧-١-٣
٨٤	مصادر معلومات التحليل المالي	٨-١-٣
٨٥	أهداف التحليل المالي	٩-١-٣
٨٦	أهداف المصرف من التحليل المالي	١٠-١-٣
٨٧	استعمالات التحليل المالي	١١-١-٣
٨٨	منهجية التحليل المالي	١٢-١-٣
٨٨	محددات التحليل المالي	١٣-١-٣
٨٩	معايير التحليل المالي	١٤-١-٣
٩٠	الجهات المستفيدة من التحليل المالي	١٥-١-٣
٩١	دور التحليل المالي في تقييم طلبات التمويل في المصارف الإسلامية	١٦-١-٣
٩٥	تحليل التغير والاتجاه	المبحث الثاني
٩٨	التحليل الرأسي	١-٢-٣
٩٨	مفهوم التحليل الرأسي	١-١-٢-٣
٩٩	خصائص التحليل الرأسي	٢-١-٢-٣
١٠٠	مزايا أسوب التحليل الرأسي	٣-١-٢-٣
١٠١	عيوب أسلوب التحليل الرأسي	٤-١-٢-٣
١٠١	التحليل الأفقي	٢-٢-٣

١٠١	مفهوم التحليل الأفقي	١-٢-٢-٣
١٠٤	خصائص التحليل الأفقي	٢-٢-٢-٣
١٠٥	مزايا أسلوب التحليل الأفقي	٣-٢-٢-٣
١٠٦	عيوب أسلوب التحليل الأفقي	٤-٢-٢-٣
١٠٨	التحليل المالي عن طريق النسب المالية	المبحث الثالث
١٠٩	مفهوم النسب المالية	١-٣-٣
١١٠	العوامل المؤثرة على النسب المالية	٢-٣-٣
١١١	أسس التحليل المالي بالنسب	٣-٣-٣
١١٢	أهمية النسب المالية	٤-٣-٣
١١٣	أنواع النسب المالية	٥-٣-٣
١١٤	النسب المالية في المصارف الإسلامية	٦-٣-٣
١٢٨	مزايا التحليل المالي بواسطة النسب	٧-٣-٣
١٢٨	حدود استخدام النسب المالية	٨-٣-٣
١٣١	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
١٣١	عينة الدراسة	١-٤
١٣٢	أداة الدراسة	٢-٤
١٣٣	الأساليب الإحصائية	٣-٤
١٣٣	اختبار جودة الأداة	٤-٤

١٣٣	صدق الأداة	١-٤-٤
١٣٤	ثبات الأداة	٢-٤-٤
١٣٥	عرض وتحليل البيانات	٥-٤
١٥٠	اختبار الفرضيات	٦-٤
١٥٦	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
١٥٧	النتائج	١-٥
١٥٨	التوصيات	٢-٥
١٥٩	قائمة المراجع	
١٧١	الملاحق	
١٨٩	الملخص باللغة الأجنبية	

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
٣٩	المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية	١
٧٢	أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية	٢
١٣٤	معامل الثبات لمجالات الاستبانة	٣
١٣٥	توزيع افراد العينة حسب الخصائص الديموغرافية	٤
١٣٧	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة للإجابات على أسئلة المجال الأول	٥
١٤١	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة للإجابات على أسئلة المجال الثاني الجزء الأول	٦
١٤٣	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة للإجابات على أسئلة المجال الثاني الجزء الثاني	٧
١٤٥	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة للإجابات على أسئلة المجال الثاني الجزء الثالث	٨

١٤٨	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة للإجابات على أسئلة المجال الثالث	٩
١٥١	نتائج اختبار t-test للفرضية الأولى	١٠
١٥٢	نتائج اختبار t-test للفرضية الفرعية الأولى	١١
١٥٣	نتائج اختبار t-test للفرضية الفرعية الثانية	١٢
١٥٤	نتائج اختبار t-test للفرضية الفرعية الثالثة	١٣
١٥٥	نتائج اختبار t-test للفرضية الثالثة	١٤

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
٩٧	أدوات التحليل المالي	١

الفصل الأول: مخطط البحث

١-١ المقدمة

٢-١ مشكلة البحث

٣-١ الدراسات السابقة

٤-١ أهمية البحث

٥-١ أهداف البحث

٦-١ فرضيات البحث

٧-١ منهج البحث

٨-١ أنموذج الدراسة

١-١ المقدمة

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارسها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء، وحداً بالمشروع إلى التدخل، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات. وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة، وهي وظيفة التحليل المالي. ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها.^١

ويعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضاً تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات. كما ويعتبر التحليل المالي ومن خلال أدواته ومناهجه المختلفة وسيلة فعالة وناجحة لتحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المنشأة المالية وعملياتها، ومن خلال أدوات التحليل المالي يمكننا تقويم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، ومخططاتها في التوسع والنمو كما أنها تعتمد عليه عند اتخاذ قراراتها.^٢

إن عملية اتخاذ القرارات عملية تستند إلى المعلومة الدقيقة. في هذا العالم المتغير والبيئة المتغيرة والسريعة في التغير والتبدل أصبحت عملية الحصول على البيانات وإنتاج المعلومات المطلوبة والدقيقة عملية تحتاج إلى السرعة والدقة في نفس الوقت.^٣

^١ عقل، مفلح محمد (٢٠٠٦). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط١، ص٢٣٢.

^٢ المهنايتي، خالد، (٢٠٠٩)، حزينان، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء - حالة تطبيقية، أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، ص٤.

^٣ عبد الله، علي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، قسم الإدارة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، ٢٠٠٨، ص١.

وتلعب المصارف دوراً مهماً في دعم عملية التنمية الاقتصادية، وذلك لكونها وسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين من خلال تحويل النقود المستلمة من المصرف على شكل ودائع مصرفية من شخص لديه فائض نقدي إلى شخص بحاجة إلى هذا الفائض، كما تساهم المصارف في توجيه النشاط الاقتصادي نحو المشاريع الاستثمارية بشكل عام والمشاريع الاستثمارية الاستراتيجية بشكل خاص التي يفترق إليها البلد.

فإذا كانت الودائع هي المصدر الرئيسي لأموال المصارف، فإن التمويلات تعد الاستخدام الرئيسي لتلك الأموال، وإن عملية التمويل في المصارف الإسلامية هي الخدمة الأساسية التي تقدمها للعملاء، وفي الوقت نفسه هي المصدر الأساسي لربحيتها.^٤

ومع أن المدخرين لدى المصارف الإسلامية غالباً ما يكون دافعهم ديني في المقام الأول، إلا أن المصارف الإسلامية تحرص على تحقيق عائد مناسب لهؤلاء المدخرين من خلال استثمار أموالهم في عمليات مربحة وسريعة التدفق لمواجهة طلبات السحب من هذه المدخرات.^٥

وفي ضوء ذلك، يجب على المصارف الإسلامية تكثيف الجهود عند دراسة عمليات التمويل، قبل الموافقة عليها وتنفيذها، ليتم التأكد من جدواها والقدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها في الاستحقاق، والتأكد من كفاية ضماناتها واكتمال توثيقها، ومراقبة ومتابعة عمليات التمويل بعد تنفيذها للوقوف على الوضع المالي للمدينين، ومدى امكانية وفائهم بالتزاماتهم، وللتدخل في الوقت المناسب، إذا ما ظهرت اسباب قد تؤدي للإخلال بهذه الالتزامات.^٦

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لبيان الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل التي يتم اتخاذها من قبل المصارف الإسلامية في سورية.

^٤ الجزراوي، إبراهيم. النعمي، نادية. تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٠.

^٥ شحادة، موسى، (٢٠٠٩، حزيران)، الصناعة المالية الإسلامية (التحديات والمنافسة)، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، ص٨.

^٦ المرجع السابق، ص١٨.

١-٢ مشكلة البحث:

يعتبر قرار المصارف الإسلامية عند استخدامها لأموالها وللودائع (أموال الغير) في عمليات التمويل أساساً في تحقيق أهدافها واستمرارها. تختلف قرارات التمويل التي قد يتخذها المصرف فتنوزع بين تمويل قصير أو متوسط أو طويل الاجل. وقد يكون التمويل نقداً أو عيناً وقد تكون لعملية داخلية أو خارجية. ولاتخاذ قرارات تمويل رشيدة لابد من اتباع قواعد وأساليب تتيح للمصارف التأكد من قدرة المدين على سداد الدين في تاريخ استحقاقه مستعينة بخبرات العاملين لديها في تحليل المركز المالي للعمل، والجدوى الاقتصادية للمشروع الذي سيتم الاتفاق عليه والتاريخ الائتماني للعمل وسمعته التي تضمن حق المصرف الإسلامي في استرداد أمواله في تواريخ استحقاقها. إن جملة هذه المسائل تطرح قيد البحث التساؤلات التالية:

- الى أي مدى تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية؟
- هل تستخدم المصارف الإسلامية في سورية كافة أدوات التحليل المالي (تحليل رأسي _ أفقي _ نسب مالية) عند اتخاذ قراراتها التمويلية؟
- هل لأدوات التحليل المالي دور في ترشيد عملية اتخاذ القرارات التمويلية من قبل المصارف الإسلامية في سورية؟

١-٣ الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

- دراسة (زاوي، ٢٠١٣):^٧

بعنوان "أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي _دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة"

^٧ زاوي، سعيدة ، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي _دراسة استبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة" ، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مزاب، ورقلة، ٢٠١٣.

هدف البحث إلى معرفة مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف التجارية بولاية ورقلة. تم استخدام استبيان لعينة من المصارف التجارية بولاية ورقلة. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- البنوك التجارية بولاية ورقلة تعتمد على أدوات التحليل المالي في تقييم مخاطر الائتمان وخاصة الأدوات التقليدية (النسب المالية) التي بفضلها تمكنت المصارف التجارية من التنبؤ بمخاطر الائتمان قبل حدوثها.
 - وجود صعوبات تشكل عائقاً أمام محلل الائتمان لتطبيق أدوات التحليل المالي أهمها عدم تلقي محلل الائتمان لدورات تدريبية وكذلك عدم توفر المعلومات المالية المتعلقة بالعميل وعدم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية المقدمة للمصرف.
- وكان من أهم التوصيات:

١. التدريب المستمر للعاملين بالبنوك والتأهيل في المجال الائتماني للمساعدة على استخدام أدوات التحليل المالي بكل كفاءة.
٢. التركيز على التحليل المالي عند اتخاذ القرار الائتماني وعدم الاعتماد بشكل أساسي على الضمانات والزيارة الميدانية لمكان المقترض.
٣. ضرورة إلزام المقترضين على تقديم معلومات كافية تساعد محلي الائتمان على اجراء عملية التحليل.

- دراسة (الجعافرة، ٢٠١٢):^٨

بعنوان " مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وكذلك معرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف

^٨ الجعافرة ، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن ،رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة ،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن، ٢٠١٢ .

الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية والتعرف على أهم المشاكل والمعوقات المتعلقة باستخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية وتحليل العوامل المؤثرة على استخدام النسب المالية. حيث أجرى الباحث دراسة ميدانية على المصارف الإسلامية العاملة في الأردن وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١. القرارات التمويلية تتخذ في المصارف الإسلامية بطريقة صحيحة.
 ٢. النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية تؤثر على اتخاذ القرارات التمويلية لديها.
 ٣. وجود عدد من القرارات تم اتخاذها وحقت نجاحاً بنسبة متدنية مقارنة مع إجمالي القرارات المتخذة.
 ٤. يوجد لدى المصارف الإسلامية سياسات تمويلية تطبقها في حالة اتخاذ قرارات تمويلية في جميع حالات السوق.
- وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

١. ضرورة إجراء تعديلات على سياسات منح التسهيلات والإجراءات المتبعة من خلال تحديثها وتطويرها.
٢. ضرورة التركيز على النسب المالية ذات العلاقة المباشرة باتخاذ القرار التمويلي.
٣. زيادة الاهتمام بتحليل النسب المالية من قبل موظفي منح التمويل وضرورة التركيز على عمل ورش وعقد دورات للموظفين المعنيين بمنح التمويل بالمصارف الإسلامية الأردنية.

— دراسة (الزرقان، ٢٠١٠):^٩

ب عنوان "التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية"

هدف هذا البحث إلى تحديد مدى قدرة التحليل المالي على تقليل مخاطر الائتمان، وذلك من خلال تحديد جودة المعلومات التي تقدمها الشركات طالبة التمويل. وقد اشتمل مجتمع البحث جميع موظفي التسهيلات الائتمانية لثلاث بنوك في الأردن تم اختيارها بشكل عشوائي وقد

^٩ الزرقان، صالح، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٠.

بلغ حجم العينة (٨٠) موظف في قسم التسهيلات الائتمانية، وتم تصميم استبانة للوصول إلى أهداف البحث وكان من نتائج هذا البحث ما يلي:

١. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي وتقليل مخاطر الائتمان.
٢. وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام النسب المالية ومؤشرات رئيس قسم التسهيلات الائتمانية.
٣. يزيد التحليل المالي من قدرة البنك على اختيار الائتمان الأقل خطورة.

وأما التوصيات فتمثلت بما يلي:

١. ضرورة اعتماد المصارف التجارية الأردنية على التحليل المالي في عمليات منح الائتمان المصرفي لأن ذلك يقلل من نسب المخاطرة في البنك.
٢. ضرورة قيام المصارف التجارية باستخدام النسب المالية والاحصائية في تقييم الأداء المالي والإداري للبنك، لكي يحدد قدرته على منح الائتمان المصرفي.
٣. ضرورة الاستفادة من نتائج تحليل النسب المالية في القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الأردنية.

- دراسة (بن مسعود، ٢٠٠٨): ١٠

بعنوان " معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية"

تركزت إشكالية البحث حول المعايير والأسس التي تستند إليها المصارف الإسلامية عند اتخاذها القرارات التمويلية والاستثمارية ومدى فعاليتها الاقتصادية.

وتوصل البحث لمجموعة من النتائج منها:

١. هناك نقص في إيجاد معايير موضوعية لتقييم واختيار المشروعات، بما يتناسب مع طبيعة وعمل المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالدراسة المالية للمشروع، مما أخضعها لتبعية واضحة في هذا المجال للمصارف التقليدية.

^{١٠} بن مسعود، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٨.

٢. تتفق المصارف الاسلامية مع المصارف التقليدية في دراسة الكفاءة المهنية للعميل، إلا إن المصارف الاسلامية تركز كثيراً على البعد الأخلاقي لدى المتعاملين معها.
٣. تلتزم المصارف الاسلامية بالمعالم الأساسية للتمويل الاسلامي عند منحها التمويل المطلوب.
٤. تعد المخاطر الائتمانية من أكثر المخاطر شيوعاً في القطاع المصرفي، وسبب هذه المخاطر في المصارف الاسلامية يكمن في احتمال العجز عن السداد أو تسليم الأصول في عقود البيوع الآجلة، أو عدم سداد نصيب المصرف بالنسبة لصيغ المشاركة.
- ومن أهم التوصيات التي قدمها البحث:

١. العمل على تطوير وإعادة صياغة معايير للتمويل والاستثمار خاصة بالبنوك الاسلامية، تتناسب مع طبيعتها والصيغ التي تستخدمها، والأهداف التي تعمل على تحقيقها، في إطار دراسات الجدوى وتقييم المشروعات، وتتم دراستها من جميع الجهات المترابطة بها (المشروع، العميل، البنك).
٢. الاستجابة لمبدأ الأولويات الاسلامية الذي يفرض على المصارف الاسلامية الالتزام بالترج الهرمي للضروريات ثم الحاجيات وبعد ذلك التحسينات عند تخصيص المصرف لموارده وعملياته.

- دراسة (الدماغ، ٢٠٠٦):^{١١}

بعنوان "إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية"

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية الفلسطينية، حيث اشتملت عينة البحث على الموظفين العاملين في المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين.

واعتمد البحث على الدراسة الميدانية وتوصل إلى مجموعة من النتائج منها:

^{١١} الدماغ، زياد، إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٦.

١. يزداد نجاح السياسة التمويلية مع زيادة التنوع في أساليب التمويل الإسلامي.

٢. يزداد نجاح السياسة التمويلية إذا تم ادخال أدوات تمويلية جديدة.

٣. يرتبط نجاح السياسة التمويلية بسلامة الضمانات المقدمة من قبل العميل.

وفي ضوء هذه النتائج توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات منها:

١. ضرورة حث المصارف الإسلامية الفلسطينية على تنوع أساليب التمويل في السياسة التمويلية.

٢. ضرورة قيام المصارف الإسلامية الفلسطينية باستحداث أوعية ادخارية طويلة الأجل.

٣. ضرورة وجود ضوابط ومعايير تساهم في إدارة محفظة التمويل لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية.

- دراسة (البلتاجي، ٢٠٠٥):^{١٢}

بعنوان " نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المربحة، المضاربة، المشاركة)"

ركز البحث على تقويم أداء وسائل الاستثمار المربحة والمضاربة والمشاركة، وتناول ذلك من خلال إظهار الطبيعة المميزة لوسائل الاستثمار (المربحة، المضاربة، المشاركة) ثم تطرق إلى المعايير المقترحة لتقويم الأداء.

وخلص البحث إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

١- أن المربحة هي الصيغة المفضلة لدى المصارف الإسلامية والمتعاملين معها.

٢- محدودية استخدام المضاربة في مجال التمويل ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها، مع استخدامها بشكل كبير في مجال صناديق الاستثمار.

^{١٢} البلتاجي، محمد، (٢٠٠٥، أيلول)، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المربحة، المضاربة، المشاركة)، الندوة الدولية: نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة، دبي.

٣- محدودية استخدام المشاركة في مجال التمويل ويرجع ذلك إلى ارتفاع مخاطرها وعدم استيعاب تطبيقها من قبل الكثير من العاملين والمتعاملين، مع تركيز استخدامها لتمويل قطاع الشركات.

٤- عدم وجود مؤشرات قياسية للصناعة المصرفية الإسلامية.

٥- عدم توافر البيانات والمعلومات عن تطبيق وسائل الاستثمار بالمصارف الإسلامية.

٦- لا يوجد تقويم أداء لوسائل الاستثمار بالصناعة المصرفية الإسلامية.

كما توصل الباحث إلى مجموعة من التوصيات منها:

١- العمل على إصدار مؤشرات قياسية عن الصناعة المصرفية الإسلامية.

٢- إصدار معايير لتقويم أداء المصارف الإسلامية.

٣- العمل على رفع كفاءة وتنمية مهارات العاملين بالمصارف على تطبيق وسائل الاستثمار.

- دراسة (الكلوت، ٢٠٠٥):^{١٣}

بعنوان "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني"

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتناسب مع الظاهرة موضع البحث، وقد اعتمدت الدراسة على استبانة لقياس درجة الاعتماد على التحليل المالي والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث اشتملت عينة الدراسة على (١٥) مصرفاً، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

١. أن جميع محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة يطلبون معلومات مالية من الشركات التي تتقدم بطلب الحصول على ائتمان، ولكن الغالبية العظمى منهم لا يستخدمون التحليل المالي، مما يعني أن درجة الاعتماد على التحليل المالي لأغراض اتخاذ قرار منح الائتمان ضعيفة جداً.

٢. لا يوجد إدراك لدى غالبية محلي الائتمان في المصارف العاملة في قطاع غزة بدور وأهمية التحليل المالي باستخدام النسب في عملية صنع القرار الائتماني، ويتم الاستغناء عن التحليل المالي في ظل وجود ضمانات عينية ومالية كافية.

^{١٣} الكلوت، خالد (٢٠٠٥)، "مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني" دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

وكان من أهم التوصيات التي توصل لها الباحث:

١. ضرورة اهتمام البنوك بالتحليل المالي كأداة لترشيد قرار منح الائتمان من خلال زيادة قدرة موظفي الائتمان الحاليين عبر التدريب والتأهيل المستمر ومنحهم التفويض الكافي.
٢. تشجيع محلي الائتمان على زيادة الاهتمام بالنسب المالية ذات العلاقة بترشيد قرار منح الائتمان.
٣. ضرورة عدم التركيز على الضمانات العينية والنقدية في الدرجة الأولى وعدم إهمال التحليل المالي.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

- دراسة (Diop، ٢٠١٣): ١٤

بعنوان " L'analyse des produits financiers islamiques et la gestion des reissues. Cas de la Moucharaka et de la MourabahaW ":

"تحليل المنتجات المالية الإسلامية وإدارة المخاطر. حالة المشاركة والمرابحة"

هدف البحث إلى تحليل صيغ التمويل الإسلامية والتركيز على ممارسات إدارة المؤسسات المالية الإسلامية على هذه الصيغ. وقام الباحث بعرض الصيغ المالية الإسلامية ومقارنتها مع ما يعادلها من صيغ التمويل في المصارف التقليدية. كما وبين الباحث أنواع المخاطر التي تواجه التمويل الإسلامي. وتم تقديم المؤسسات المالية الإسلامية في السنغال. وركز الباحث على إدارة المخاطر على صيغ المشاركة والمرابحة.

وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

١. المؤسسات المالية الإسلامية أكثر استخداماً للصيغ التي تعتمد على التكلفة زائد هامش ربح من تلك الأقرب إلى الفلسفة الإسلامية التي تنص على تقاسم الأرباح والخسائر.

14Diop, M. (2013. L'analyse des produits financiers islamiques et la gestion des risques. Cas de la Moucharaka et de la Mourabaha, Master 2 monnaie finance et banque, Université Cheikh Anta Diop de Dakar.

٢. هناك مخاطر مماثلة للبنوك التقليدية مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية ومخاطر تخص التمويل الإسلامي.
٣. المؤسسات المالية الإسلامية هي أكثر عرضة لمخاطر السيولة ومخاطر الائتمان.
٤. الخطر الرئيسي لصيغ المشاركة هي مخاطر الائتمان. بسبب عدم استرداد الأموال المقدمة في الوقت المناسب. وفي المراجعة، تحوطات هامش المخاطرة هي أكثر وضوحاً من المشاركة لأنها تشبه الائتمان التقليدي.
٥. العديد من تقنيات التحوط لا تنطبق على الصيغ المالية الإسلامية مثل المشتقات والخيارات والمقايضات.
- وكان من أهم التوصيات:

١. يمكن التخفيف من المخاطر المتعلقة بصيغة المشاركة من خلال الجمع بين العقد الأصلي للمشاركة وبيع مؤجل أو إشراك طرف ثالث كغطاء على الأموال التي قدمها البنك.
٢. من الضروري إنشاء اللجنة الشرعية العليا، التي ستتخذ القرارات المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامية.
٣. يمكن استخدام تقنية إدارة المحافظ الذي تقبله التمويل الإسلامي للتخفيف من مخاطر التمويل.
٤. لابد لمؤسسات التمويل الإسلامية من تطوير تقنيات التحوط للنظر فيما إذا كان من الممكن استخدام المشتقات أو التوريق لإدارة مخاطر صيغ التمويل الإسلامية بشكل أفضل.

بعنوان "The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks: Evidence from Malaysia"

" تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية: أدلة من ماليزيا "

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الأداء المالي للمصارف الإسلامية والتقليدية حيث يعتبر تقييم الأداء المالي للبنوك مادة مهمة للعديد من الأطراف على حد سواء مثل المساهمين والمودعين ومديري البنوك والهيئات التنظيمية وهو ما يساعد المستثمرين على اتخاذ قراراتهم المتعلقة بالاستثمار أو سحب أموالهم من هذه البنوك كما أنه يوجه أيضا مديري البنوك لاتخاذ القرارات التي تساعد على تحسين وضع البنوك. حيث قام الباحث بدراسة احصائية على البنوك الإسلامية والتقليدية في ماليزيا لمعرفة ما إذا كان أو لم يكن هناك اختلافات كبيرة بين هذه البنوك فيما يتعلق بالربحية والسيولة ومخاطر الأداء، الهدف من وراء ذلك هو تقييم هذه الأنواع من البنوك، لمقارنة الأداء المالي لهم، واختبار أي نوع من هذه البنوك تقوم بعمل جيد وفصلها عن تلك التي البنوك السيئة من ناحية الربحية والسيولة ومخاطر الأداء.

وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

١. المصارف الإسلامية هي أكثر سيولة من البنوك التقليدية وأيضاً أن البنوك الإسلامية هي أقل خطورة من البنوك التقليدية.
٢. البنوك الإسلامية أقل ربحية من البنوك التقليدية وذلك بسبب نقص معرفة المصرفيين في اختيار وتقييم وإدارة مشروع مربح وهذا سبب هام للنمو البطيء للتمويل في البنوك الإسلامية وبالتالي تحقيق أرباح بطيئة.

كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها:

¹⁵ Hazzi, O. " The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks: Evidence from Malaysia", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 57 , February, 2013.

- تصنيف المحللين الماليين للمخاطر في البنوك الإسلامية أقل من البنوك التقليدية عند تصميم المحافظ الاستثمارية
- على إدارات في البنوك الإسلامية استثمار الأموال الزائدة في المشاريع التي يمكن أن تولد المزيد من الأرباح مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن بين أهداف السيولة والربحية.

- دراسة (Konaté، ٢٠١١):^{١٦}

بعنوان " Etude et analyse stratégique de crédits bancaires à la banque islamique de Guinée"

"دراسة وتحليل استراتيجي للائتمان المصرفي في البنك الإسلامي الغيني"

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل اتباع منهجية فعالة تسمح للبنك الإسلامي السيطرة على مخاطر الائتمان. والتوصيات التي توصل لها كانت فرصة حقيقية للبنك الإسلامي الغيني، وأيضاً الطرق والوسائل ليكون أكثر قدرة على المنافسة وأكثر كفاءة. فالبنك الإسلامي الغيني نفذ سياسة الإقراض المصرفي استناداً إلى أهمية المشروع الذي سيتم تمويله أو حجم الشركة، وذلك لتخصيص موارد البنك بشكل أفضل. ويطلب البنك الإسلامي الغيني من المقترضين تقديم أية مستندات تبرز القوة المالية للشركة وقدرتها على سداد الدين. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج منها:

١. أن البنك الإسلامي يواجه مخاطر ليست من نفس طبيعة البنوك الأخرى. ففي الواقع البنك الإسلامي يتحمل مخاطر أكبر مما نتخيل فالمشاركة والمضاربة تشكل خطراً أعلى من أساليب التمويل الأخرى كالمراجحة والإجارة.
٢. ووفقاً للبنك الإسلامي للتنمية (IDB)، ونتائج المخاطر المصرفية، تبين أن نقص بعض الأدوات (مثل المشتقات المالية) وسوق المال يعيق كثيراً عملية إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية.

¹⁶ Konaté, A. (2011). Etude et analyse stratégique de crédits bancaires à la banque islamique de Guinée , Master 2 IESC – finance, Université d'Angers.

٣. يفسر نقص الأدوات المالية بالدور الغير واضح للبنك المركزي (أنها ليست مستقلة تماما وغياب السوق النقدي فيما بين البنوك هي مشكلة خطيرة تواجه البنك الإسلامي اليوم).

٤. نشر نتائج أنشطة البنك الإسلامي يجب أن تكون موثوقة ومتاحة على الموقع الإلكتروني لهذا الأخير. لخدمة الأبحاث الفردية أو المؤسسات المالية الدولية أو غيرها كجزء من الدراسات الإحصائية.

وكان من أهم التوصيات التي توصل لها البحث:

١. يجب أن يكون هناك تدريب للموظفين على للاستخدام السليم لأدوات الحاسوب التي من شأنها تحسين إدارة مخاطر القروض المصرفية كما ينبغي إجراء تحديث لنوعية الخدمة المقدمة.
٢. يجب أن يطور البنك القدرات التنظيمية، ودمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وذلك لاتخاذ قرار استراتيجي جيد.
٣. تحتاج إدارة مخاطر الائتمان المصرفي إلى مزيد من الدراسة للمنتجات المالية الإسلامية والإلتقان لاستخدام الأدوات والتدابير الضرورية قبل منح على التمويل المصرفي.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

يتبين من الدراسات السابقة أن غالبية هذه الدراسات ركزت على قرارات الائتمان بالمصارف التقليدية والتي تطرقت للمصارف الإسلامية تناولت البعد الديني ومراعاة الضوابط الشرعية أو اقتصرت على النسب المالية عند اتخاذ القرارات التمويلية. تتميز هذه الدراسة بأنها ستركز على دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل المتخذة من قبل المصارف الإسلامية والتي هي عبارة عن التحليل الرأسي والأفقي والنسب المالية ولم تقتصر على النسب المالية فقط حيث أن للتحليل الرأسي والأفقي دور مهم في تقييم الوضع المالي للعميل طالب التمويل، كما ستركز هذه الدراسة على المصارف الإسلامية في سوريا وكيف يمكنها ترشيد قراراتها التمويلية بالاعتماد

على أدوات التحليل المالي وخاصة أن هذه المصارف في سورية لاقت إقبالاً كبيراً في المجتمع منذ إنشائها وحتى الآن.

١-٤ أهمية البحث:

أهمية البحث تنبع من أن بيان دور أدوات التحليل المالي في توفير المعلومات المهمة عن طالب التمويل، وكشف مدى اعتماد المصارف الإسلامية على هذه الأدوات في ترشيد اتخاذ القرار التمويلي من قبل هذه المصارف من شأنه أن يلفت انتباه المصارف الإسلامية، والجهات الداعمة لها والعاملة تحت سلطتها كالبنك المركزي، إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات الملائمة التي يمكن أن تدعم عمليات التحليل المالي في المصارف الإسلامية، بحيث تكون نتائجها أكثر مصداقية وبحيث تسهل عمليات التحليل وتقل كلفتها ووقت إنجاز عملية التحليل. إضافة إلى الأهمية النظرية للبحث بإغناء المكتبة العربية بهذه الدراسة والتي هي الأولى من نوعها فلا يوجد دراسات سابقة تطرقت لنفس ما تطرق له موضوع الدراسة.

١-٥ أهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. معرفة إلى أي مدى يستخدم التحليل المالي في المصارف الإسلامية في سورية
٢. معرفة ما إذا كانت تستخدم كافة أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية بأنواعها
٣. معرفة الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل.

١-٦ فرضيات البحث:

في ضوء مشكلة البحث وأهدافه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعتمد المصارف الإسلامية في سورية على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

الفرضية الثانية: تستخدم المصارف الإسلامية في سورية أدوات التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

ويمكن تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

١. تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل الرأسي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.
٢. تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل الأفقي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.
٣. تستخدم المصارف الإسلامية في سورية النسب المالية عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

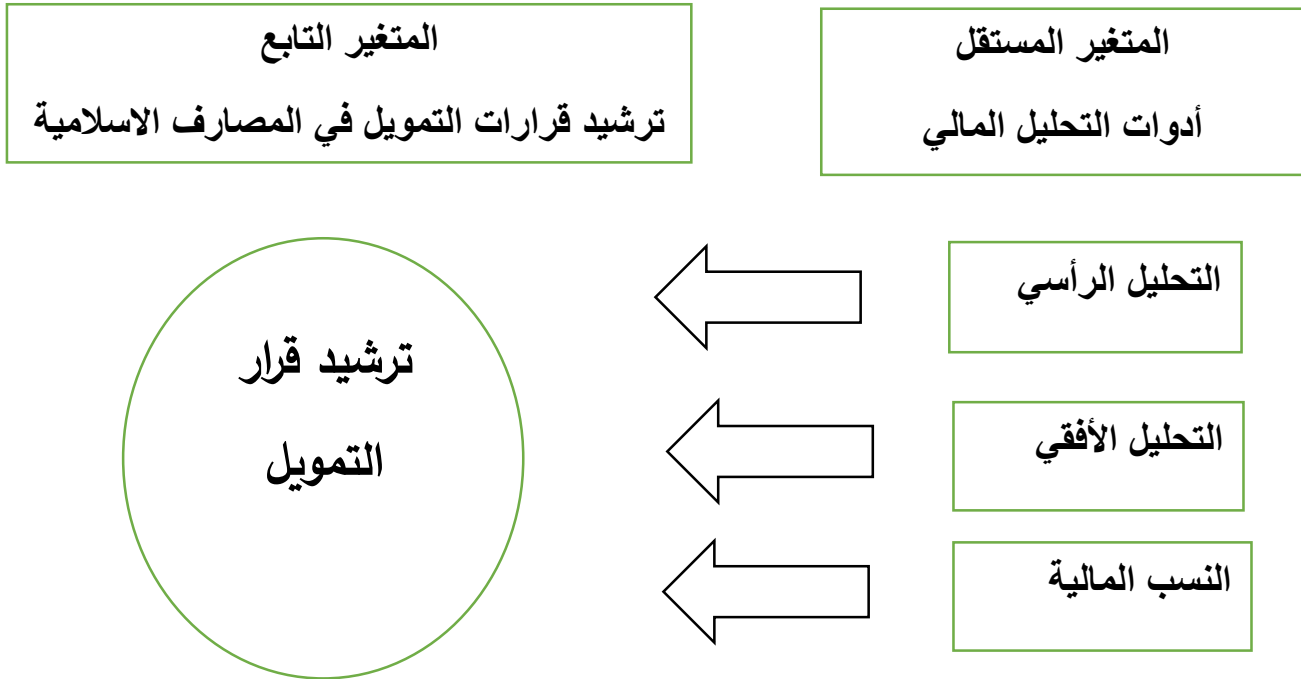
الفرضية الثالثة: لاستخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية في سورية دور هام في ترشيد قراراتها التمويلية.

١-٧ منهج البحث:

لبلوغ اهداف البحث والتحقق من فرضياته تم اتخاذ الخطوات المنهجية التالية:

١. صياغة مشكلة البحث وأهدافه وأهميته وفروضه.
٢. مراجعة الأدبيات العلمية المتعلقة بالمصارف الإسلامية وآلية اتخاذ القرارات التمويلية فيها وذلك للوقوف على خصوصيات استخدامها لأدوات التحليل المالي.
٣. تم مراجعة الادبيات العلمية المتعلقة بالتحليل المالي وأدواته وأهميته واستخداماته.
٤. تم استطلاع آراء عينة من الموظفين في المصارف الإسلامية في سورية للتعرف على الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في المصارف الإسلامية في سورية.
٥. تعميم نتائج الدراسة ورفع التوصيات ذات الصلة بموضوعها.

٨-١ أنموذج الدراسة:



الفصل الثاني

ترشيد القرار التمويلي في المصارف الاسلامية

المبحث الأول: طبيعة النشاط المصرفي الاسلامي

المبحث الثاني: التمويل في المصارف الاسلامية

المبحث الثالث: القرار الرشيد في المصارف الاسلامية

مقدمة:

أصبحت المصارف الإسلامية واقعاً مميزاً على الساحة المصرفية وذلك بعد ان حققت نتائج مذهلة في مجالات التمويل والاستثمار وجذب الودائع مما ادى الى تزايد قوة ونفوذ الأدوات الاستثمارية الإسلامية في العمليات المصرفية والاقتصادية المختلفة.^{١٧}

ويقوم التمويل الإسلامي، على عكس التمويل التقليدي على احترام الشريعة الإسلامية. أي أنه يستبعد الربا أو الفائدة في جميع صيغ التمويل (المضاربة، المشاركة ...).^{١٨}

وتتمحور أسس ومنطلقات المصارف الإسلامية حول:^{١٩}

١- الضوابط الشرعية.

٢- رسالتها في تجسيد القيم الإسلامية في الواقع العملي.

ووفقاً لمنهج المصارف الإسلامية، فإن عوائدها من عمليات التمويل والاستثمار، وبالتالي عوائد المودعين لديها، يُفترض ان ترتبط ارتباطاً مباشراً بالعوائد التي تتأتى أصلاً من المشاريع الممولة، كما أن أصل التمويل المقدم لمشروع معين، يتم استرجاعه، في اغلب الحالات، من خلال التدفقات النقدية المتأتية من نفس المشروع. ومن هذا المنطلق، فإن اهتمام المصرف الإسلامي ينصب على تحقق جدوى المشاريع والأنشطة التي يقوم بتمويلها أكثر من اهتمامه بملاءة الأشخاص الذين يحصلون على التمويل.^{٢٠}

وسيتحدث البحث ضمن هذا الفصل عن المصارف الإسلامية وخدماتها وطرق التمويل فيها ومعايير القرار التمويلي في هذه المصارف الإسلامية حتى يكون قرارها رشيداً.

^{١٧} شحادة، موسى، (٢٠٠٩، حزيران)، الصناعة المالية الإسلامية (التحديات والمنافسة)، مرجع سابق ذكره، ص ١.

^{١٨} DIOP, M.OP. CIT., p8.

^{١٩} شحادة، موسى، (٢٠٠٩، حزيران)، الصناعة المالية الإسلامية (التحديات والمنافسة)، مرجع سابق ذكره، ص ٢.

^{٢٠} المرجع السابق، ص ٥.

المبحث الأول

طبيعة النشاط المصرفي الاسلامي

يرى الشيخ صالح كامل أن أهمية المصارف الإسلامية تظهر من خلال:^{٢١}

١. المصارف هي عصب النشاط الاقتصادي عالمياً والمتحكم في مساراته وتوجهاته.
 ٢. المصارف الإسلامية تكاد تكون هي النموذج الوحيد من بين نماذج الاقتصاد الإسلامي والذي تمتع بدرجة من الاعتراف مكنته من الوجود، الذي وجد طريقه للتطبيق والاستمرار.
 ٣. استطاعت المصارف الإسلامية ان تكون نموذجاً مفيداً للاقتصاد المحلي ومؤشراً للمصلحة التي قد تتحقق إذا ما تم تطبيق باقي مكونات الاقتصاد الاسلامي.
- وأضحت عملية تطوير الادوات المالية الجديدة وايجاد السوق الثانوية وتفعيل دور صناديق الاستثمار المشترك من المهام التي تساهم المصارف الاسلامية في تطويرها بكل اقتدار.
- وسيتم التطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى لمحة عامة عن المصارف الاسلامية ونشأتها وأهدافها وأنشطتها.

٢-١-١ تعريف المصارف الإسلامية:

البنك لغة: جاء في لسان العرب البنك: الأصل أصل الشيء، وقيل: خالصة وتقول العرب كلمة كأنها دخيل، تقول: رده إلى بنكه الخبيث، تريد به أصله، قال الأزهري: البنك بالفارسية الأصل.^{٢٢}

وكلمة بنك (Banque-Bank) أصلها الكلمة الايطالية (Banco) وتعني مصطبة (Banc)، وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة، ثم تطور المعنى

^{٢١} كامل، صالح (١٩٩٧، تشرين الأول ٢٠)، تطور العمل المصرفي الإسلامي (مشاكل وآفاق)، محاضرة أقيمت بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية، جدة، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)، ص.

^{٢٢} أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، دون ذكر الطبعة، ٢٠٠٣، الجزء الثاني، ص ٣٩٦.

فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات (Cmptoir) ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.^{٢٣}

أما المصرف لغة: جاء في لسان العرب : ٢٤

الصرف: رد الشيء عن وجهه والصرف: بيع الذهب بالفضة والصرف : فضل الدرهم على الدرهم والدينار على الدينار.

هو اسم لمكان الصرف، أي التصرف في النقود أخذاً وعطاءً، استبدالاً وإيداعاً، والصراف من يبدل نقداً بنقد، أو هو الأمين على الخزائن يقبض ويصرف ما يستحق، والمصرف مكان الصرف، وبه يسمى البنك مصرف.

ومن التعريفات السابقة نجد انه لا يوجد فرق جوهري بين كل من كلمتي مصرف وبنك، فهما تستخدمان للدلالة على المكان الذي يتم فيه تداول الأموال سواء عن طريق القبض أو الدفع. ٢٥

أما شحاتة فيرى أن: المصرف الإسلامي هو مؤسسة مالية إسلامية تقوم بأداء الخدمات المصرفية المختلفة، كما تباشر أعمال التمويل والاستثمار في المجالات المختلفة في ضوء قواعد وأحكام

الشريعة الإسلامية وتهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة

الإسلامية كما تقوم ببعض الخدمات الاجتماعية والدينية.^{٢٦}

كما تعرف المصارف الاسلامية بأنها: مؤسسات مالية تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية فلا تتعامل بالربا أخذاً ولا عطاءً بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الاسلامية وتحقيق أقصى عائد اقتصادي

^{٢٣} بن مسعود ، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير، قسم الشريعة ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الاسلامية ،جامعة الحاج لخضر،الجزائر، ٢٠٠٨، ص٣.

^{٢٤} أبو الفضل جمال الدين ، ابن منظور ،لسان العرب ،مرجع سابق ذكره، ص ٦٧.

^{٢٥} بن مسعود ، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ،مرجع سابق ذكره، ص٣.

^{٢٦} شحاتة ، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠.

واجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى مجتمع قوي متعاون ومتكافل.^{٢٧}

كما عرّف المصرف الإسلامي في المرسوم التشريعي رقم ٣٥ للعام ٢٠٠٥ كما يلي:^{٢٨}

المصرف الإسلامي: هو المصرف الذي يتضمن عقد تأسيسه ونظامه الأساسي التزاماً بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءً ووفقاً لصيغ المعاملات المصرفية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى أو في مجال التمويل والاستثمار.

وبالتالي من التعاريف السابقة نجد أن المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية تقوم بالمعاملات المصرفية واستثمار الأموال في ضوء الشريعة الإسلامية أي تبتعد عن فكرة أسعار الفائدة وتستبدلها بفكرة المشاركة بالأرباح والخسائر وذلك بهدف تحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي ورفع مستوى المعيشة.

٢-١-٢-٢ نشأة المصارف الإسلامية:

٢-١-٢-٢-١ المفاهيم الأولى لفكرة المصارف الإسلامية:

ترجع الأفكار الأولى لإنشاء البنوك الإسلامية الى الأربعينات من القرن العشرين وذلك عند محاولة باكستان لإنشائها أما في الدول العربية فكانت مصر أول من بادرت بتجربة إنشاء بنوك الادخار المحلية من خلال تجربة (ميت غمر) خلال الفترة من ١٩٦٣-١٩٦٧ مستنبطة هذه الفكرة من بنوك الادخار الألمانية والتي كانت من الاسباب الأساسية في تحقيق التنمية في ألمانيا. قام بتجربة ميت غمر الدكتور نجار الذي نجح في إقناع وزير الاقتصاد المصري بإنشاء بنك ادخار أسوة ببنوك الادخار في ألمانيا - في مدينة ميت غمر على النيل في وسط الدلتا عام ١٩٦٣ م.^{٢٩}

^{٢٧} بيطار، منى وفرحات، منى، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (٢٥)، العدد (٢)، ٢٠٠٩، ص ١٠.

^{٢٨} المرسوم التشريعي لأحداث مصارف إسلامية رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥

^{٢٩} الشيخ، سمير (نيسان، ٢٠١٢)، المصرفية الإسلامية (نهضة الأمة)، من سلسلة مقالات الجذور الفكرية للمصرفية الإسلامية، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي.

وللأسف تعرضت بنوك الادخار في عام ١٩٦٧ الى مضايقات عدة مما ادى الى اجهاض التجربة، ودمج فروع بنوك الادخار في البنوك الحكومية.^{٣٠} وهناك بعض الدول تحولت جميع بنوكها كلية للعمل الاقتصادي الإسلامي وهي باكستان وإيران والسودان.

ودعما للأداء المؤسسي للمصرفية الإسلامية، فقد اتفق رؤساء مجالس ادارة المصارف الإسلامية على إنشاء "الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية " وذلك فى سنة ١٣٩٧هـ / ١٩٧٧م. وتم إعادة تنظيم الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية وأعيد تسميته "المجلس العام للبنوك الإسلامية " واختيرت مملكة البحرين مقرا له. بدأ المجلس عمله نهاية ٢٠٠١م، وهو أحد المنظمات التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وهو هيئة عالمية ذات شخصية مستقلة لا تسعى إلى الربح، ويمارس جميع أنشطته فعلياً وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.^{٣١}

لقد استهوى النجاح الباهر الذي حققته البنوك الإسلامية كثيراً من المتعاملين والمودعين مما استدعى إنشاء بنوك إسلامية في هذه الدول غير الإسلامية كدار المال الإسلامي بسويسرا التي أنشئت في ١٩٨١ م، وكالمصرف الإسلامي الدولي بالدانمارك الذي حصل على الترخيص بتاريخ ١٩٨٣ م كمجموعة البركة ببريطانيا سنة ١٩٨١م. كما أنشئت بالكسنبورج الشركة القابضة الدولية لأعمال الصيرفة الإسلامية سنة ١٩٧٨م. كما أنشئ بنك كبريس الإسلامي بقبرص سنة ١٩٨٢ م.^{٣٢}

إذاً لم تقتصر الخدمات المصرفية الإسلامية على الدول الإسلامية فقط، فقد شهدت المملكة المتحدة نمواً هائلاً في التمويل الإسلامي، فلندن هي واحدة من خمسة مراكز مالية في العالم للتمويل الإسلامي. وعلاوة على ذلك، تعتبر المملكة المتحدة كبوابة لصناعة التمويل الإسلامي لدخول أوروبا.^{٣٣}

^{٣٠} الشيخ، سمير (نيسان ٢٠١٢)، المصرفية الإسلامية ٥ (دمج بنوك الادخار في البنوك الحكومية)، مرجع سابق ذكره.

^{٣١} الشيخ، سمير (نيسان ٢٠١٢)، المصرفية الإسلامية ٩ (الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)، مرجع سابق ذكره.

^{٣٢} سليمان، نصر، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)، مداخلة موجهة للملتقى الدولي : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي

وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة، ص ٣ .

^{٣٣}Hazzi, O. op. cit., p135.

وبالتالي فإن صناعة الصيرفة الاسلامية صناعة يافعة بدأت في الستينات ولكنها انتقلت سريعاً من مرحلة التجربة والاختبار الى مرحلة التوسع والانتشار بفعل العوامل التالية:^{٣٤}

❖ تزايد الوازع الديني لدى المسلمين.

❖ زيادة الوعي لدى الناس عن المصارف الاسلامية (العرض يخلق الطلب).

❖ النمو السكاني الكبير في الدول الإسلامية.

❖ النمو الاقتصادي المتزايد في الدول الاسلامية.

❖ اقتناع بعض غير المسلمين بأخلاقيات الصيرفة الإسلامية.

٢-١-٢ المصارف الاسلامية في سورية:

في إطار عملية التحديث والتطوير المستمرة التي يشهدها القطاع المصرفي السوري جاء المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ الذي ينص على إحداث مصارف اسلامية سورية تلتزم بممارسة الأعمال المصرفية المسموح بها على غير أساس الفائدة أخذاً وعطاءاً، سواء في مجال قبول الودائع وتقديم الخدمات المصرفية الأخرى، أو في مجال التمويل والاستثمار.^{٣٥}

وحددت غايات المصرف الإسلامي كما وردت بالمرسوم التشريعي (العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف الإسلامي):^{٣٦}

أ- قبول الودائع بأنواعها في حسابات استثمار مشترك أو حسابات استثمار مخصص ولآجال محددة أو غير محددة.

ب - القيام بعمليات التمويل القائمة على غير أساس الفائدة لآجال مختلفة وفي المجالات الاقتصادية التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام صيغ العقود الشرعية كعقود المضاربة، وعقود المشاركة، والمشاركة المتناقصة، وبيع المربحة للآمر بالشراء، وعقود

^{٣٤} الصمادي، تيسير (٢٠٠٩، حزيران)، التحديات والمنافسة في الصيرفة الاسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، ص ٢.

^{٣٥} عاصي، أمارة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٠، ص ١٢.

^{٣٦} المرسوم التشريعي لأحداث مصارف إسلامية رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥.

الاستصناع، وعقود بيع السلم، وعقود الإجارة التشغيلية، وعقود الإجارة التمليلية، وغيرها من صيغ العقود التمويلية التي توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية .

ج- تقديم الخدمات المالية والمصرفية ومباشرة العمليات المصرفية المختلفة التي أجازها القانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١، والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، سواء تمت هذه العمليات لحساب المصرف الإسلامي أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه.

د-توظيف أموال العملاء الراغبين في حسابات استثمار مشترك مع موارد المصرف الإسلامي وفق نظام المضاربة المشتركة أو توظيفها في حساب استثمار مخصص حسب اتفاق خاص مع العميل.

هـ- القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحساب البنك، أو لحساب الغير أو بالاشتراك معه، بما في ذلك تملك القيم المنقولة وعقود المشاركة وتأسيس الشركات أو المساهمة في الشركات القائمة أو قيد التأسيس التي تزاوّل أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة.

و- أية أعمال مصرفية أخرى تقوم على غير أساس الفائدة توافق عليها هيئة الرقابة الشرعية وتسمح بها تعليمات مجلس النقد والتسليف.

كما أولى مصرف سورية المركزي الرعاية والاهتمام لتسهيل وتسيير نشاط المصارف الإسلامية في سورية فأصدر عدة قرارات من أبرزها ما يلي:^{٣٧}

- تشكيل هيئة استشارية شرعية لمجلس النقد والتسليف برئاسة سماحة مفتي الجمهورية وعضوية عدد من العلماء الأفاضل.
- وضع نظام لقبول هيئات الرقابة الشرعية في المصارف العاملة في سورية.
- إصدار دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية وكذلك التقليدية.
- السماح للمصارف التقليدية بالدخول في عمليات تمويل مجمع بالاشتراك مع المصارف الإسلامية شرط التزامها بالمعايير الشرعية.

^{٣٧} الدويك، عبد القادر (٢٠٠٩، حزيران)، تجربة المصارف الإسلامية في سورية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية، ص ١٣.

- معاملة المصارف الإسلامية مثل المصارف العامة من حيث وضع إشارة الرهن على السجل الصناعي.
- تم اعتماد المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية في البحرين (الوافي)، كإطار رقابي ومرجعي الى جانب إطار بازل المعدل لكفاية رأس المال المبني على المخاطر، وذلك بهدف ضبط نشاط الصيرفة الإسلامية.

٢-١-٣ أهداف المصارف الإسلامية:

تهدف المصارف الإسلامية إلى تحقيق ما يلي:

١. المساهمة في تطهير المعاملات من الربا والغرر والمقامرة والجهالة وغير ذلك من المعاملات المحرمة شرعاً.
٢. المساعدة في تأصيل وغرس القيم والمثل والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات بصفة عامة.
٣. المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأمة الإسلامية حتى يحيا الأفراد حياة طيبة في الدنيا ويفوزوا برضاء الله عز وجل في الدنيا والآخرة.^{٣٨}
٤. حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها المجتمع حيث تسعى لحل معاناة الأفراد المادية، وتعمل على إيجاد الحلول لمشكلة تكديس الثروة، وتحقيق الانسجام بين النشاط الاقتصادي والعقيدة ، وذلك بحلول من الشريعة الإسلامية.
٥. القيام بعبء جميع الأعمال المصرفية المعروفة في مجال الادخار والتمويل والاستثمار وغيرها، على أسس إسلامية بالأحكام الشرعية والاجتهادات الفقهية.
٦. تحقيق الأمان والاطمئنان للمسلم المدخر، بحيث أن أمواله تستثمر فيما أحل الله بدلاً من كنزها، أو التعامل مع المصارف الربوية.
٧. الإسهام في تحقيق مجتمع المتقين، وتوفير فرص العمل، وعدم ترسيخ سلوك انتظار الربح السريع لدى المودعين والرغبة في زيادة هامش الربح.
٨. أن تكون البديل الإسلامي للمعاملات كافة، من أجل رفع الحرج عن المسلمين المتعاملين معها، وتيسير التبادل والمعاملات وتعزيز طاقة رأس المال لزيادة الإنتاج ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام، وذلك بتنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز

^{٣٨} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، ا مرجع سابق ذكره، ص ٣١.

وإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار ذي العائد الاقتصادي والاجتماعي وتوفير التمويل اللازم لذلك، مع إيجاد التنسيق والتعاون بين المصارف الإسلامية التي يجب أن تعمل متعاونة كوحدة واحدة، وبين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية داخل الأمة الإسلامية.

٩. توفير السيولة اللازمة لتمويل المشروعات الاقتصادية وتوجيه التنمية الاقتصادية لتحقيق تنمية سريعة متوازنة تحقق الأمن الاقتصادي مع تحقيق عائد مناسب لأصحاب الأموال.^{٣٩}

وحدد المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ على أهداف المصرف الإسلامي بما يلي: ٤٠،
أ- تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على غير أساس الفائدة في جميع صورها وأشكالها.

ب- تطوير وسائل اجتذاب الأموال والمدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار المنتج بأساليب ووسائل مصرفية لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

٢-١-٤ مبادئ وخصائص البنوك الإسلامية:

تتميز البنوك الإسلامية بمبادئ وخصائص أساسية تعطي لها الميزة الحقيقية عن باقي البنوك الأخرى، وسنتطرق إليها من خلال ما يلي:

١- عدم التعامل بالفائدة:

حرم الإسلام مصادر الثروة غير المشروعة ومنها الربا ويتضح التحريم في قوله تعالى "الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحلّ الله البيع وحرم الربا فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون".^{٤١}

المنتجات المصرفية الإسلامية أو المتوافقة مع الشريعة هي المعاملات المالية التي لا تنتهك صفات القرآن. على وجه التحديد المعاملات المالية الإسلامية لا تشمل دفع الفائدة (الربا) بمعدل

^{٣٩} بيطار، منى وفرحات، منى، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١١.

^{٤٠} المرسوم التشريعي لأحداث مصارف إسلامية رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥.

^{٤١} - سورة البقرة الآية: ٢٧٥.

محدد سلفاً أو الثابتة؛ بدلاً من ذلك، القرآن الكريم ينص على ترتيبات تقاسم الربح والخسارة للخطر، وشراء وإعادة بيع السلع والخدمات، وتوفير الخدمات المالية لقاء رسوم.^{٤٢}

حيث أنّ الربا هي تلك الزيادة المطلقة في رأس المال ويقال إذا ربا الشيء زاد ونما وشرعاً يقصد بالربا فضل المال الذي لا يقابله عرض في معاوضة مال بمال. ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تتعامل بالفائدة مهما كانت صورتها وأشكالها فهي تسعى إلى تحقيق أحكام الشريعة والالتزام بما نهى وأمر به الله سبحانه وتعالى. وبرر المنع من الفائدة من جانب تصور الإسلام حول قيم الوقت والمال. في الواقع يجب استخدام المال لخلق قيمة حقيقية ويجب ألا يعتبر كشيء للتبادل في حد ذاته، يجب أن تكون مدعومة أي معاملة مالية من أصل ملموس وهذا يعني أن المال يجب أن تستخدم فقط للتجارة والاستثمار.^{٤٣}

٢- الاستثمار في المشاريع الحلال:

تسعى المصارف الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع، وذلك باستعمال أساليب وصيغ تمويلية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية بحيث تعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة، وهذا ما يميزها عن المصارف التقليدية التي تهدف لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام بطبيعة المشاريع التي ستوظف الأموال فيها فيما إذا كانت نافعة أم ضارة للإنسان.^{٤٤}

فمن الناحية الفقهية لا يجوز التعامل في الخبائث حتى ولو كان العقد سليماً، ومهما كانت الربحية، فلا يستوي الخبيث والطيب حتى ولو أعجبتك كثرة الخبيث. ولا يجوز التعامل في المجالات التي تقود إلى المفاصد بكافة صورها: (مفاصد عقدية . مفاصد خلقية . مفاصد اجتماعية . مفاصد اقتصادية . مفاصد سياسية)، التزاماً بالقاعدة الشرعية درأً المفاصد مقدم على جلب المصالح. وكذلك الابتعاد عن المجالات التي تؤدي إلى التلوث البيئي بصورة عامة فحماية البيئة من أساسيات المجتمع الإسلامي ومن مقاصد الشريعة الإسلامية.^{٤٥}

^{٤٢} Thorsten, B; A, D. Kunt; and O. Merrouche, " Islamic vs. Conventional Banking: Business Model, Efficiency and Stability", The World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team October 2010, p5.

^{٤٣} Diop, M. OP. CIT., p14.

^{٤٤} بن عمارة، نوال، (٢٠٠٣، نيسان)، محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)، الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، ص ٤٧.

^{٤٥} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤.

٣- الابتعاد عن الغرر:^{٤٦}

والغرر يشير إلى الأنشطة التي فيها عنصر من عدم اليقين أو الغموض أو الخداع في التبادل التجاري، فإنه يشير إلى أن الخداع أو الجهل يبطل العقد، ولا سيما عدم اليقين حول الغرض من هذه الصفقة، كميتها، سعرها، أو إذا كان من الممكن التقديم أم لا. عنصر عدم اليقين لا يمكن القضاء عليه كلياً في المعاملات، ويعتبر الغرر طبيعياً إذا لم يكن مفرط ولا يشكل عنصراً أساسياً في الصفقة. على سبيل المثال، تعتبر عقود التأمين التقليدية في الغالب مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية لأن سداد المبلغ غير مؤكد ويعتمد على وقوع أحداث معينة في المستقبل. ووفقاً لمبدأ اليقين التعاقدية، يجب أن تكون حقوق والتزامات الطرفين واضحة.

٤- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:^{٤٧}

تعمل المصارف الإسلامية على تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية، حيث يقوم المصرف الإسلامي على أساس اجتماعي فمن أهم مقاصده الأساسية المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية وهذا نلمسه في الخدمات الاجتماعية التي يقدمها المصرف الإسلامي للناس، ومنها على سبيل المثال: القروض الحسنة والسلف الاجتماعية وصرف جزءاً من حصة زكاة المال إلى الأسر الفقيرة وطلاب العلم وبناء المساجد ومساعدة الجمعيات الخيرية التي تقوم بإطعام وكساء وعلاج الفقراء، وكذلك يهتم المصرف الإسلامي بدعم كتابات تحفيظ القرآن الكريم والتربية الإسلامية... كما تخصص بعض المصارف الإسلامية جزءاً من الأموال ليستثمر في مشروعات ذات نفع اجتماعي، ويجب أن توازن المصارف الإسلامية بين التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والربحية بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر. وهذه السمة الاجتماعية لخدمات المصارف الإسلامية تكاد تكون منعدمة في البنوك التقليدية.

٥- خضوع المعاملات المصرفية في المصارف الإسلامية لقاعدتين مهمتين هما:

⁴⁶ Sibi, Yacoub, " Crise financière mondiale et banques islamiques " , Maitrise Droit privé, Option Droit des Affaires, Université de Nouakchott , 2010.

⁴⁷ شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٣٦.

قاعدة الغنم بالغرم: إذ لو تعاقد شخص مع آخر في معاملة ما دون أن يتحمل أية خسارة وأن يكون له الربح فقط، فيكون ذلك العقد باطلاً لأنه يخالف حكم الإسلام ومنطق العدالة، وعليه فإن علماء المصرفية الإسلامية جعلوا من تلك القاعدة أساساً لتطبيق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كبديل لسعر الفائدة في النظام المصرفي التقليدي.^{٤٨}

كما تخضع المصارف الإسلامية لقاعدة أخرى وهي قاعدة الخراج بالضمان: أي أن الذي يضمن أصل الشيء جاز أن يحصل على ما تولد عنه من عائد. أي أن الخراج غنم والضمان غرم. ومن السمات المميزة للمصارف الإسلامية هي عدم المتاجرة بالديون أي أن العلاقة بين المصرف الإسلامي وأصحاب الودائع ليست علاقة دائن ومدين وإنما هي علاقة مشاركة ومتاجرة تأخذ أحد أشكال صيغ التمويل الإسلامي المختلفة.^{٤٩}

٢-١-٥ أنواع المصارف الإسلامية:

يمكن تقسيم المصارف الإسلامية إلى عدة أنواع وذلك وفقاً لعدة أسس على النحو التالي:^{٥٠}

أولاً- وفقاً لأغراضها:

١. مصارف تهدف إلى تحقيق التنمية الاجتماعية
٢. مصارف تهدف إلى جمع مدخرات الأفراد.
٣. مصارف مركزية مهمتها إصدار الأوراق المالية للدولة ومراقبة الائتمان وتطوير العمل المصرفي في الدولة.
٤. مصارف متعددة الأغراض وهذا حال معظم المصارف الإسلامية المعاصرة.

ثانياً- وفق النظام الجغرافي:

١. مصارف إسلامية محلية النشاط: وهي مصارف تعود ملكيتها لدولة واحدة ويقصر نشاطها على الدولة التي تحمل جنسيتها وتمارس فيها نشاطها ولا يمتد عملها خارج هذا النطاق الجغرافي المحلي وهذا حال غالبية المصارف الإسلامية.

^{٤٨} سليمان، نصر (٢٠٠٩، أب)، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)، مرجع سابق ذكره، ص ٤.

^{٤٩} عاصي، أمارة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٠.

^{٥٠} عاصي، أمارة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)"، مرجع سابق ذكره، ص ١٥-١٦.

٢. مصارف اسلامية دولية النشاط: تتسع دائرة نشاطها وتمتد إلى خارج النطاق الجغرافي المحلي وهذا الامتداد يأخذ أشكالاً مختلفة:

- اقامة مكاتب تمثيل خارجية في سائر الدول العربية والأجنبية الاخرى.
- فتح فروع للمصرف بالدول الخارجية.
- انشاء مصارف مشتركة مع مصارف أخرى في الخارج.

ثالثاً-وفق المجال الوظيفي:

وفق هذا الأساس يمكن التفرقة بين عدة أنواع من المصارف الإسلامية:

١. مصارف إسلامية صناعية: هي التي تخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية.
٢. مصارف إسلامية زراعية: التي يغلب على توظيفاتها اتجاهها للنشاط الزراعي.
٣. مصارف إسلامية تجارية: وهي التي تقوم بجذب الودائع واستثمارها اضافة الى اداء الخدمات المصرفية المختلفة وأغلب المصارف الاسلامية الموجودة حالياً هي من هذا النوع.

٢-١-٦ الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الاسلامية:

إن الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف الاسلامي لا تختلف عن تلك التي تقدمها المصارف التقليدية شرط الا تتنافى مع أحكام الشريعة الاسلامية ويتقاضى المصرف الإسلامي عمولات مقابل تأديته هذه الخدمات. فالبنوك الإسلامية تهدف إلى تقديم الخدمات المصرفية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وضمن النظام المالي الإسلامي الكامل، الذي بدوره يسعى إلى تحقيق منفعة أكثر للمجتمع من حيث المساواة والازدهار.^{٥١}

وللخدمات المصرفية في المصارف الاسلامية أهمية كبيرة كونها الواجهة الرئيسية للمتعاملين مع المصرف ووسيلة لجذب عملاء جدد والحفاظ على العملاء الحاليين كما أن الإيرادات المحصلة من هذه الخدمات هي إيرادات منخفضة المخاطر.^{٥٢}

⁵¹ Badreldin, A. "Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios", Working Paper No 16, October, 2009.

^{٥٢} عاصي، أمارة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)"، مرجع سابق ذكره، ص ٧٣.

وسيتيم بيان طبيعة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية وحكمها الشرعي.

أولاً-الحسابات الجارية:^{٥٣}

الحساب الجاري: عبارة عن قرض حسن لدى المصرف الإسلامي مع الإذن له بالاستفادة منه، وضمان رده عند الطلب. فيقوم العميل بفتح الحساب الجاري بناءً على طلبه، وله حق الإيداع فيه أو السحب منه في أي وقت يشاء نقداً أو بشيكات أو ببطاقة أو بأي وسيلة متعارف عليها ويحصل العميل بعد فتح الحساب على دفتر شيكات أو بطاقة صرف آلي أو بطاقة ائتمان بما يسهل له سحب أي مبالغ ما دام الرصيد يسمح. ولا يتقاضى المصرف الإسلامي أي عمولات أو نحوها مقابل فتح الحساب الجاري إلا استرداد المصروفات الفعلية فقط مثل ثمن دفاتر الشيكات ومصاريف المراسلات، كما أنه لا يعطى عائداً على الحساب الجاري أو يحمل صاحبه أي خسائر.

والتكليف الشرعي للحساب الجاري بأنه قرض تحت الطلب، يضمن المصرف الإسلامي رده، وله حق الاستفادة منه وفقاً للقاعدة الشرعية: "الخراج بالضمان" وهذه الخدمة من الخدمات التي أجازها الفقهاء.

ثانياً-فتح الاعتمادات المستندية:^{٥٤} يقصد بالاعتماد المستندي: بأنه طلب يتقدم به العميل من أجل سداد ثمن مشتريات من الخارج، حيث يقوم البنك عن طريق المراسلين بسداد القيمة بالعملة المطلوب السداد بها. وتنفذ الاعتمادات المستندية بالمصارف من خلال أسلوبين:

- الأسلوب الأول: تنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفية حيث يتم تغطيته بالكامل من قبل المتعامل ويقتصر دور المصرف على فتح حساب الاعتماد لدى المراسل وسداد قيمة الاعتماد بالعملة المطلوبة.
- الأسلوب الثاني: تنفيذ الاعتماد المستندي كائتمان مصرفي حيث يقوم المتعامل بسداد جزء من قيمة الاعتماد ويكمل المصرف القيمة كعملية ائتمانية. وتنفذ هذه العملية عن طريق إحدى صيغ التمويل (مراجعة أو مشاركة الاعتمادات)

^{٥٣} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢.

^{٥٤} عاصي، أمارة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)"، مرجع سابق ذكره، ص ٧٤.

عند تنفيذ الاعتماد المستندي كخدمة مصرفية يحصل المصرف الإسلامي مقابل قيامه بفتح هذه الاعتمادات على أجر وهي جائزة شرعاً تدرج تحت الوكالة والإجارة، وفي حال تنفيذها كعملية استثمارية فهي تدرج تحت قواعد عقود البيوع والمشاركات.

ثالثاً-تحصيل الشيكات والأوراق التجارية:^{٥٥}

يقوم المصرف الإسلامي بتحصيل الشيكات والأوراق التجارية المسحوبة على الغير لحساب عملائه عندما يحين ميعاد استحقاقها، ويتقاضى مقابل هذه الخدمة عمولة تسمى: " عمولة التحصيل ".

ويحظر على المصرف الإسلامي القيام بالآتي:

- الإقراض بضمان الشيكات أو الأوراق التجارية، وهذا ما يطلق عليه بعملية الخصم لأن ذلك من المعاملات الربوية التي نهى الإسلام عنها.
- لا يقوم بإجراءات حساب وتحصيل فوائد التأخير إذا كان منصوصاً عليها في الأوراق التجارية بين العملاء لأن هذه الفوائد من ربا الجاهلية

رابعاً-إصدار خطابات الضمان:^{٥٦}

يقصد بخطاب الضمان: بأنه تعهد كتابي يصدر من المصرف الإسلامي بناء على طلب المتعاملين معه بدفع مبلغ نقدي معين عند طلب المستفيد خلال فترة زمنية محددة ويجوز امتداد الضمان لمدة أخرى وذلك قبل أن تنتهي المدة الأولى. ويتم عادة تغطية جزء من قيمة خطاب ضمان من قبل العميل.

والتكليف الشرعي لخطاب الضمان بأنه (كفالة، وكالة)، ولقد أجاز المستشارون الشرعيون للمصارف عدم أخذ أجر على إصدار خطاب الضمان.

خامساً- الصراف الآلي وبطاقة الائتمان:^{٥٧}

يصدر المصرف الإسلامي لبعض العملاء بطاقة لها رقم سري خاص لصاحبها تمكنه من استخدام الصراف الآلي لأي فرع من فروع المصرف الإسلامي.

^{٥٥} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٤٨.

^{٥٦} عاصي، أمارة، "تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)"، مرجع سابق ذكره، ص ٧٤.

^{٥٧} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٤٩.

وتساعد هذه البطاقة العميل في الآتي:

- السحب والإيداع النقدي الفوري في أي وقت ضمن حدود معينة.
- إيداع الشيكات الخاصة به للحصول.
- معرفة رصيد حسابه الجاري أو الاستثماري.
- طلب التحويل من حسابه الجاري إلى أي حساب آخر.
- طلب الحصول على كشف حساب.

ويحصل البنك نظير استخراج بطاقة الصراف الآلي على أجر وهو جائز شرعاً. ولقد تطور هذا النظام إلى إصدار ما يسمى ببطاقة الائتمان والتي تعطى لحاملها الحق في استخدامها لدفع أي مبالغ في حدود معينة، ولقد أجازها الفقهاء بشرط ألا يترتب على استخدامها الحصول على فائدة أو سداد فائدة.

سادساً-حسابات الودائع الاستثمارية:^{٥٨}

يقصد بالودائع الاستثمارية: المبالغ النقدية التي يودعها الأشخاص بهدف الحصول على أرباح من خلال عدة قنوات يطرحها البنك الإسلامي، ويشارك أصحاب هذه الحسابات بنسبة معينة من الأرباح تحدد حسب تعليمات يكون العميل على اطلاع عليها وهي بذات الوقت تتحمل المخاطرة في حالة الخسارة، ولو أن ذلك يكون بعيداً نوع ما إذا كان المصرف ذا خبرة ودراية. تنقسم هذه الحسابات من حيث طبيعتها إلى ما يلي:

أ-حسابات توفير: وهي تتشابه مع مثيلاتها في المصارف التقليدية إلا أنها تختلف من حيث العائد المتوقع حيث تشترك هذه الحسابات في المصارف الإسلامية في عمليات الاستثمار بما يساوي ٥٠% من المعدل السنوي للرصيد الذي يكون داخلاً في الحساب وهناك شروط وضعتها المصارف في كيفية احتساب العائد لهذه الحسابات، وقد أيدت الفتاوى الشرعية في المصارف محل الدراسة تلك الشروط نظراً لعدم وجود ما يدل على حرمتها.

ب-حسابات الودائع لأجل وياشعار: وهي ودائع يشترط بها الأجل من أجل اشتراكها في عمليات الاستثمار وفقاً لشروط معينة أيضاً ويحدد العائد تبعاً لحجم الوديعة ومدة الأجل.

^{٥٨} الشرح، مجيد (٢٠٠٣، آبار)، النواحي الإيجابية في التعامل المصرفي الإسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية "دراسة تطبيقية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة العلوم التطبيقية : اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، جامعة فيلادلفيا، كلية العلوم الإدارية والمالية، ص ٦٠-٥٦.

ج-الاستثمار المخصص: يعني هذا الاستثمار تخصيص مبلغ معين لغرض معين من الاستثمار وتطبق شروط معينة لهذا النوع من الاستثمار منها ما يلي:

- ١- تفويض المصرف تفويضاً مطلقاً لاستثمار المبلغ المودع في المجال المطلوب فيه التمويل، وللمصرف الحق في تفويض غيره فيما وكل فيه كله أو بعضه.
- ٢- يتقاضى المصرف نسبة الربح المتفق عليها من صافي الأرباح المحققة.
- ٣- تكون سجلات المصرف هي البينة لإثبات أية قيود أو حسابات أو أرصدة خاصة بالاستثمار.
- ٤- قد يشترط أصحاب الأموال شروطاً للاستثمار المخصص منها:
 - أ-عدم البيع بالأجل أو بدون كفيل أو رهن.
 - ب-اشتراط البيع بثمن لا يقل عن حد معين.
 - ج-استثمار المصرف للأموال بنفسه.
- ٥- يبقى رصيد حساب الاستثمار قائماً إلى حين تصفيته والتحاسب عليه.

سابعاً-التحويلات الداخلية والخارجية : ^{٥٩}

يكون للمصرف الإسلامي مجموعة من الفروع والمراسلين على المستوى المحلي والمستوى العالمي بما ييسر للمتعاملين معه إجراء التحويلات لأي مبالغ لأي مكان في العالم، ويدخل في نطاق التحويلات الخارجية تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية أو أجنبية بأخرى. ومن وسائل إجراء التحويلات الشائعة ما يلي:

- التحويلات الخطابية (البريدية).
- التحويلات الهاتفية أو البرقية أو بالفاكس.
- الشيكات المصرفية والشيكات السياحية.
- شبكات الاتصالات المحلية والعالمية.
- خطابات الاعتمادات المستندية.

ويحصل المصرف الإسلامي مقابل هذه الخدمة على ما يلي:
✓ استرداد مصاريف التحويل حسب الوسيلة المستخدمة وهذا جائز شرعاً لأنها تدخل في نطاق الوكالة بأجر.

^{٥٩} شحاتة ، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٤٨.

✓ عمولة (أجر) التحويل وهذه جائزة شرعاً.

٢-١-٧ المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية:

❖ هناك مجموعة من المشكلات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية وستعرض الباحثة هذه المشكلات مع اقتراح بعض الحلول التي من شأنها أن تخفف من هذه المشاكل التي تتعرض لها المصارف الإسلامية وتزيد من دورها في المجتمع.

المشاكل	الحلول
ضعف القدرات المؤسسية في جميع المؤسسات ذات العلاقة (البنوك، السلطات الرقابية والتشريعية) وعلى جميع المستويات في المؤسسة الواحدة.	العمل على وضع الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة للعمل المصرفي الإسلامي، وضرورة مراعاة البنوك المركزية لطبيعة هذا العمل وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني المفروض على المصارف الإسلامية حيث أن الخسارة في هذه المصارف يتحملها كل من المصرف والمودع في نفس الوقت.
تعدد الاحكام الشرعية وتشعب الاجتهادات الامر الذي يؤدي الى حالة من الارباك ويدفع العملاء للشك في حلّ او حرمة الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية والادوات التي تعتمد عليها لذلك.	العمل على إيجاد آلية لتوحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإسلامية ووضع منهج لذلك يمكن الرجوع إليه عن هذه الفتاوى.
ضخالة سوق راس المال الاسلامي، الأمر الذي يحرم البنوك الاسلامية من الحصول على مصادر تمويل طويلة الأجل ويؤدي الى الاعتماد على الودائع بصورة رئيسية	العمل على تعميق سوق راس المال الاسلامي لإيجاد ادوات تمويل طويلة الأجل تمكن المصارف الاسلامية من تنويع مصادر تمويلها والتوسع في منح

التمويلات طويلة الاجل ومعالجة الخلل القائم في ميزانياتها بين الخصوم والأصول.	(عدم التوازن بين جانبي الميزانية).
تحديث القوانين وخلق أطر تشريعية وتنظيمية ملائمة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وإنشاء صناديق استثمار مشترك وإدارة محافظ مالية إسلامية تحت إشراف السلطات النقدية لتوفير السيولة على أساس تعاوني عند حدوث ازمات لدى هذه البنوك.	عدم استفادة المصارف الإسلامية من أدوات السوق المفتوحة لدى البنوك المركزية (مثل نافذة الايداع، شهادات الايداع) الأمر الذي يحرمها من استثمار السيولة الفائضة لديها كما هو متاح للمصارف التقليدية، بالإضافة إلى عدم وجود المقرض الأخير الذي يعتبر من أهم العوامل التي تجعل المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة عالية.
لابد من التركيز على نوعية التدريب وشموليته وكذلك التركيز على البرامج ذات الصلة بالعمل المصرفي الإسلامي وإنشاء مراكز تدريبية متخصصة واجراء دراسات لتحديد الفجوات التدريبية واستقطاب أفضل الكفاءات التي تجمع بين الخبرة المصرفية والعلوم الشرعية.	لا توجد شهادات مهنية في المصرفية الإسلامية، والعاملون في البنوك الإسلامية (القيادات) كلها من البنوك التقليدية كما أنه لا يوجد تعليم منظم للمصرفية الإسلامية، فبرنامج لمدة أيام قليلة غير كافى لبناء عقيدة المصرفية الإسلامية لدى المتدربين
القيام بدراسات مستفيضة عن العميل للتأكد من جدوى المشروع المطلوب تمويله كما وتمكن من التقليل من المخاطر الناتجة عن هذه الصيغ القائمة على المشاركة في الأرباح أو الخسارة بحيث يتم إعداد جدول مالي يبين تطور نشاط العميل من ميزانية سنة الأساس إلى آخر ميزانية عمومية بالاعتماد على أدوات التحليل المالي المختلفة.	على الرغم من تعدد ادوات التمويل الإسلامية فإن هذه البنوك تركز على الادوات ذات العائد الثابت وتحديداً المربحة والإجارة ولا تحبذ الادوات التي تقوم على المشاركة في الارباح / الخسائر (مثل المضاربة والمشاركة)، رغم أن مبدأ المشاركة في الارباح/الخسائر يجب ان يشكل عصب العمل المصرفي الاسلامي.

نقص الوعي بالمصرفية الإسلامية، حيث أنه لا توجد وسائل لتوعية الجمهور والعملاء بالمصرفية الإسلامية، ونظم التعليم لا تفرز ولا توفر معارف ومهارات مرتبطة بالعمل المصرفي الإسلامي.	لابد من توعية عملاء المصرف الإسلامي من حيث عقد ندوات تثقيفية أو لقاءات وبذل الجهد للدعاية والإعلان عن المصارف الإسلامية وتوصيل المعلومات الضرورية عنها وخاصة في مجال الفضائيات والمواقع الإلكترونية والتي تؤدي إلى تفهم العمل المصرفي الإسلامي.
---	---

جدول رقم ١- من عمل الباحثة بالاستناد إلى -المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢-١٠

ولذلك تجد الباحثة أنه يجب على المختصين والباحثين في علوم الشريعة والاقتصاد العمل لإيجاد بدائل لا تتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية وحلول للمشاكل التي توجه المصارف الإسلامية بحيث تتمكن من مواكبة التطور في الاقتصاد والتنمية، فمن أهداف المصارف الإسلامية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. فالمصارف الإسلامية أجهزة تنموية، اجتماعية مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك من وظائف في تسيير المعاملات، وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع وتستهدف تحقيق التنمية فيه، وتقوم بتوظيف أموالها بأرشد السبل مما يحقق النفع للمجتمع أولاً، واجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها وممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق والادخار ومساعدتهم في تنمية أموالهم بما يعود عليهم وعلى المجتمع بالنفع والمصلحة.^{٦٠}

^{٦٠} الموسوي، حيدر وجواد، كمال، المصارف الإسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠٠٩. انظر أيضاً الشيخ، سمير (٢٠١٤)، تحديات المصارف الإسلامية، الأهرام الاقتصادي. انظر أيضاً الصمادي، تيسير (٢٠٠٩، حزيران)، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق، سورية.

^{٦١} شحادة، موسى، (٢٠٠٩، حزيران)، الصناعة المالية الإسلامية (التحديات والمنافسة)، مرجع سابق ذكره، ص ٤.

المبحث الثاني

التمويل في المصارف الإسلامية

مقدمة:

إن المال عصب الحياة، وقوام المعاملات الاقتصادية، ولقد اهتم به الإسلام من حيث المحافظة عليه وتنميته لتحقيق المنافع التي خُلق من أجلها، ولقد حَرَّمَ الله اكتناز المال وحبسه عن التداول، فقال الله: **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**،^{٦٢} كما أوصى الرسول باستثمار المال، فقال في حديثه الشريف: " من ولى يتيماً له مال فليتجر له فيه، ولا يتركه حتى تأكله الصدقة " (رواه الترمذي).^{٦٣}

ولقد حث الإسلام على توجيه التمويل نحو الاستثمار وتنمية الثروة، وكان ترغيبه في ذلك إما مباشرة من خلال الآيات والأحاديث التي تدعو للكسب والعمل في حفظ المال وتكثيره، أو من خلال الدعوة للإنفاق والبذل فيما يتعدى نفعه للآخرين، فالإنفاق لا يتاح إلا من خلال اقتناء المال وتنميته، ومن ثم الإنفاق على النفس والعيال أو على المحتاجين في المجتمع، وقد شرع الإسلام عقوداً تفتح آفاقاً لتمويل الاستثمار أمام المسلم وتغنيه عما هو حرام ومضر له ولمجتمعه، وجعل لها ضوابط تقيها الانحراف، ومن أمثلة هذه العقود المضاربة والمشاركة وبيع المربحة وبيع السلم والاستصناع وغيرها. ولم يكتفي الإسلام بأن يكون المشروع الاستثماري الممول مقبولاً إسلامياً، وأن تكون مدخلاته ومخرجاته من سلع وخدمات حلالاً، وأن تكون معاملاته المالية والتجارية حلالاً، بل يجب أيضاً أن يكون هذا المشروع الذي يجري تمويله ملتزماً بسلم الأولويات السلعية والخدمية الإسلامية. وهذا يعني أن منهج التمويل والاستثمار في الإسلام لا ينفصل عن عقيدة المسلم ولا عن الفكر الإسلامي، حيث أن العقيدة الإسلامية هي المهيمنة في الفكر الاقتصادي الإسلامي وفي منهج التمويل والاستثمار وأدواته ووسائله وآلياته.^{٦٤}

^{٦٢} سورة التوبة، الآية ٣٤.

^{٦٣} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٥٤.

^{٦٤} التونسي، عبد اللطيف، (٢٠١٠، نيسان)، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، ص ١٠.

٢-٢-١ مفهوم التمويل الإسلامي:

التمويل في الأساس مأخوذ من المال، والمال في الاصطلاح الشرعي أعم من النقود أو الذهب والفضة ويشمل الأشياء التي يجوز الانتفاع بها، ولها قيمة لدى الناس. أما التمويل الإسلامي بالمفهوم المعاصر، يمكن ان يقال عنه هو عبارة عن علاقة بين المؤسسات المالية بمفهومها الشامل والمؤسسات أو الأفراد، لتوفير المال لمن ينتفع به سواء للحاجات الشخصية أو بغرض الاستثمار، عن طريق توفير أدوات مالية متوافقة مع الشريعة، مثل عقود المربحة أو المشاركة أو الإجارة أو الاستصناع أو السلم، أو القرض. يمكن القول إن التمويل الإسلامي يستحق العائد لأنه يوجد ضمن مبادلة أو عملية حقيقية تولد قيمة مضافة. أما الربا فهو ينشأ مستقلاً عن النشاط الحقيقي، ولا توجد آلية تضمن التلازم بينهما وهو ما يؤدي إلى تفاقم المديونية وتضخم فوائدها لتتجاوز القيمة المضافة التي ولدها أصل التمويل بأضعاف مضاعفة.^{٦٥}

فالتمويل الإسلامي الذي تقدمه المصارف الإسلامية كنموذجٍ بديل للتمويل الربوي الذي تقدمه المصارف التقليدية الربوية هو ذلك التمويل الذي يقوم على مبدأ المشاركة في الغنم والغرم، استناداً إلى أن الأموال المتاحة في المصرف يجب أن تكون أموالاً منتجة إنتاجاً حقيقياً والعائد يجب أن يكون حقيقياً ناتجاً عن تلاحم رأس المال والعمل.^{٦٦}

ويشهد التمويل الإسلامي ارتفاعاً غير عادي، ويبدو استجابة قوية للأزمة المالية لعام ٢٠٠٧. ويقدر الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٢٠ من المتوقع أن يشكل ١٣٠٠ مليار دولار بمعدل نمو ٣٠٪ وفقاً لأحدث تقديرات لوكالة موديز.^{٦٧}

فالمصارف سواء أكانت تقليدية أم إسلامية تتجلى وظيفتها الأساسية في القيام بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين أي التوسط بين وحدات العجز ووحدات الفائض، ولكن تؤدي المصارف التقليدية هذه الوظيفة من خلال استقبال الودائع مقابل فائدة والاقراض مقابل فائدة أعلى، وهذا ما لا ينطبق على المصارف الإسلامية التي تحرم التعامل بالفوائد فتؤدي وظيفة الوساطة على أساس عائد في صورة حصة من الأرباح والخسائر. فالتمويل بالمصارف الإسلامية هو تقديم

^{٦٥} المرجع السابق، ص ٧.

^{٦٦} المرجع السابق، ص ٨.

^{٦٧} DIOP, M. LOC. CIT.

ثروة عينية أو نقدية بقصد الاسترباح من مالها إلى شخص آخر يديرها أو يتصرف بها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعية.^{٦٨}

٢-٢-٢ أهداف التمويل الإسلامي:

لا شك أن للتمويل الإسلامي أهداف سامية، فالهدف من التمويل أساساً هو تسهيل المبادلات والأنشطة الحقيقية. فالنشاط الحقيقي وهو التبادل إما بغرض الاستثمار أو الاستهلاك هو عماد النشاط الاقتصادي، وهو الخطوة الأولى نحو تنمية الثروة وتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع. فلو كان الأفراد يملكون المال اللازم لإتمام هذه الأنشطة لما كان هناك مبرر للتمويل. وإنما تنشأ الحاجة للتمويل إذا وجدت مبادلة نافعة لكنها متوقفة بسبب غياب المال اللازم لإتمامها. فالتمويل في هذه الحالة يحقق قيمة مضافة للاقتصاد لأنه يسمح بإتمام نشاط حقيقي نافع لم يكن من الممكن إتمامه لولا وجود التمويل. فلا يوجد في الشريعة الإسلامية عقد يتمخض للتمويل المجرد بقصد الربح، لأن هذا ينافي طبيعة التمويل ووظيفته الاقتصادية.^{٦٩}

و يختلف التمويل الإسلامي اختلافاً جذرياً عن نموذج التمويل التقليدي لأنه يقوم على هيكلية تقاسم الربح والخسارة، وهذا يتطلب مؤسسة مالية تستثمر مع العملاء من أجل تمويل احتياجاتهم، بدلاً من إقراض المال للعميل.^{٧٠}

وبالتالي يمكن تلخيص أهداف التمويل الإسلامي بما يلي:

١. إيجاد بدائل للتمويل الغير متوافق مع الشريعة مثل القرض بفائدة سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات.
٢. تحقيق التنمية للمجتمعات الإسلامية.

^{٦٨} عبد، أحمد ومحمد، عزيز، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣ ص ٤٦٤.

^{٦٩} التونسي، عبد اللطيف، (٢٠١٠، نيسان)، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٣.

^{٧٠} Shirley, Ch; & Robin, N, " Islamic Finance: Meeting Financial Needs with Faith Based Products", Research Review, Profit wise News and Views, February, 2006, p8.

٣. إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للشركات الكبرى وهذا بالتالي يساهم في توفير فرص عمل لديها للأفراد، أو توفير رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.

٤. تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال عبر ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة، وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها.

٢-٢-٣ أنواع التمويل الاسلامي:

هناك أنواع مختلفة للتمويل الاسلامي ويمكن التمييز بين هذه الأنواع بحسب الجهة المستفيدة أو الغاية من التمويل أو بحسب المدة.

١. أولاً - من حيث الجهة المستفيدة: ^{٧١}

١- تمويل الأفراد: حيث توجد برامج معدة من قبل الادارة العامة لتلبية الاحتياجات التمويلية. وتعتمد هذه البرامج على أسس وإجراءات وشروط نمطية مبسطة لمنح التمويل بالاستناد على معايير محددة سلفاً.

٢- تمويل القطاعات الاقتصادية: يقدم البنك الخدمات المصرفية التالية لتلبية الاحتياجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة:

- a. تمويل لشراء البضائع والمواد والآلات والمعدات
- b. الاعتمادات المستندية وذلك لاستيراد البضائع والمواد والآلات والمعدات
- c. الكفالات المصرفية لغايات الدخول في مناقصة أو تنفيذ أو صيانة أو دفعة مقدمة.

ثانياً - من حيث الغاية: ^{٧٢}

٢. تمويلات مؤقتة: الغاية منها تمويل مشروع لمرة واحدة.
٣. تمويلات مخصصة: الغاية منها تمويل عدة مشاريع ذات طابع موحد ضمن حدود سقف محدد، يمكن استغلاله كلياً أو جزئياً على مراحل على أن يعاد استغلال المسدد منه، ويراعى وجوب تجديد المخصص سنوياً.

^{٧١} الدماغ، زياد، اطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الاسلامية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة، ٢٠٠٦، ص ١٢.

^{٧٢} المرجع السابق، ص ١٢.

ثالثاً-من حيث المدة:

١-تمويل قصير الأجل: ويستخدم هذا التمويل لتغطية احتياجات دورة رأس المال العامل. وغالباً ما تكون مدة هذا التمويل أقل من سنة، تكون المراجعة هي الصيغة المناسبة للتمويل قصير الأجل، إذ تتميز بالمساهمة في زيادة رأس المال المتداول وسرعة عدد مرات التداول في العام الواحد، وأهم الميزات التي تجعل المصارف الإسلامية تتعامل بهذا النوع من التمويل هي:

- a. سهولة السداد من طالب التمويل، إذ يمكن سداده على المدى القصير.
- b. القدرة التأثيرية على سرعة معالجة المواقف التي تؤثر على قدرة المشروع.
- c. عدد مرات التداول في العام الواحد.

٢-تمويل متوسط الاجل: تستخدم المصارف هذا النوع من التمويل للمشاريع التي تحتاج إلى آلاف المئات أو تزيد إذ تصل المدة في هذا النوع إلى ثلاث سنوات ويتميز التمويل المتوسط الأجل بما يلي:

- a. يؤدي نفس الأغراض التي يستخدم لأجلها التمويل طويل الاجل.
 - b. تمتعه بنوع من المرونة لمعالجة العجز في المشروعات.
- ٣-تمويل طويل الأجل: يستخدم هذا النوع من التمويل لشراء الاصول الثابتة والمعدات اللازمة لإنشاء المشاريع الكبيرة والتي تستغرق عملية انشائها مدة من الزمن لا تزيد عن الخمس سنوات، ويساهم هذا النوع من التمويل مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يركز على المشاريع ذات الطابع الانتاجي.^{٧٣}

٢-٢-٤ صيغ التمويل الاسلامي:

بما أن المصرف الإسلامي وسيط مالي بين الفئة التي تملك الفائض أي المدخرين والفئة التي تحتاج إلى التمويل أي المستثمرين فلا بد لهذا المصرف من صيغ تمويلية تمكنه من القيام بهذه الوساطة دون اللجوء إلى التعامل بالفائدة المحرمة شرعاً وهذه الصيغ هي في أصلها عقود معروفة في الفقه الإسلامي جرى تطويرها لكي تتلاءم مع أغراض وطبيعة نشاط المصرف باعتباره وسيطاً مالياً، وتهدف هذه الصيغ جميعها إلى تحقيق الربح الحلال.

^{٧٣} عبد، أحمد ومحمد، عزيز، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية ، مرجع سابق ذكره ، ص ٤٦٧ .

من بين الصيغ التي تقوم على تقاسم الأرباح والخسائر هي المشاركة، ومن الصيغ التي تعتمد على التكلفة زائد هامش ربح هي المراجعة.^{٧٤}
ومن أبرز صيغ التمويل المستخدمة في المصارف الإسلامية هي:

أولاً- المضاربة:

تعريفها: هي اتفاق بين طرفين، يقدم أحدهما مال مخصص معلوم قدره ونوعه إلى آخر كفاء وأمين لتشغيله في نشاط معين أو حسب رأيه، ووفق شروط معينة على أن يكون الربح بينهما بحصة شائعة ومعلومة.

والمضاربة مشروعة بإجماع الفقهاء، ولقد كانت في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فعلم بها وأقرها وتأسيساً على ذلك فهي من السنة التقريرية، ويطلق عليها الإمام مالك: "قراض المسلمين وسنة المسلمين".^{٧٥}
وهناك أنواع للمضاربات الإسلامية ومنها:

١. **المضاربة المطلقة:** حيث يتصرف العامل في مال المضاربة بدون قيود تتعلق بزمان أو مكان أو نشاط، ولا يشترك رب المال في الإدارة، وبذلك يكون صاحب العمل حراً في اتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بسير العمل وذلك في ضوء الأحكام والمبادئ المستنبطة من الشريعة الإسلامية، وفي ضوء ما تعارف عليه المسلمون في مجال المعاملات.
٢. **المضاربة المقيدة:** حيث يقوم صاحب المال بوضع مجموعة من الشروط والمحددات تتعلق بمكان وزمان ومجال نشاط المضاربة حسب ما يترأى له، ويجب ألا يدخل في نطاق التقييد أي قيود تخل وتعرقل حركة الأعمال، ولا يجوز لصاحب العمل في المضاربة المقيدة أن يتجاوز الشروط الموضوعية.
٣. **المضاربة المؤقتة:** حيث يتفق في عقد المضاربة على تصنيفها بعد فترة معينة، أو بعد تنفيذ عملية أو الانتهاء من صفقة تجارية، ويجب أن يحدد هذا العقد أجل المضاربة وشروط تصنيفها.

^{٧٤}Diop, M. OP. CIT., p15.

^{٧٥} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره ص ٦٤.

٤. المضاربة المستمرة: حيث لا يحدد في عقد المضاربة مدة لانقضائها وتظل مستمرة في نشاطها ما لم يطلب أحد الطرفين تصفيتها، ويجوز أن يستمر الورثة في المضاربة بعد وفاة أحد الطرفين إذا كان ممكناً.^{٧٦}

ثانياً-المشاركة:

يعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة من أبرز أساليب التمويل في المصارف الإسلامية فهو أسلوب مرن يمكن أن يلبي احتياجات الكثير من المتعاملين، من خلال إحداث توازن اجتماعي عادل متماسياً مع القاعدة الفقهية قاعدة الغنم بالغرم (أي الربح والخسارة).^{٧٧}

أما تعريف المشاركة: يقصد بالمشاركة مشاركة اثنين أو أكثر في عمل أو نشاط بقصد تحقيق الربح، وهي مشروعة بأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الفقهاء، وتعتبر من أهم صيغ استثمار الأموال التي تقوم بها المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية والتي تقوم على فكرة تأسيس شركة بين المصرف الإسلامي وأحد رجال الأعمال لتعمل في أحد المشروعات سواء أكانت تجارية أو صناعية أو زراعية أو خدمية أو غيرها، على أن يشترك كل من المصرف ورجل الأعمال في رأس المال والإدارة والربح والخسارة.^{٧٨} فتمويل المشاركة هو في الحقيقة نوع من مشروع مشترك وتمويل المشاركة يشبه إلى حد كبير على المشاريع المشتركة التي يضطلع بها عادة المصارف الاستثمارية والصناعية.^{٧٩}

كما يتم تعريف المشاركة بأنه مشاركة طرفين أو أكثر في رأس مال العملية نفسها وهي تعتبر كمساهمة للمصارف الإسلامية في النشاط الاقتصادي كما أن لديها إمكانات كبيرة في مجال التمويل.^{٨٠}

أي أن أسلوب التمويل بالمشاركة أسلوب يقوم على أساس عقد شراكة بين المصرف والعميل، ويقوم كل منهما حصته في رأس المال إما نقداً أو عيناً لإنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم، أو تمويل عمليات تجارية، وتقسم الأرباح أو الخسائر بينهما وفق مساهمة وحصة كل منهما في رأس المال المقدم. ويعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة وسيلة إيجابية للقضاء على ما يعرف بالمعاملات الربوية، نظراً لأن المصرف الإسلامي يعتبر شريكاً وليس دائماً كما في

^{٧٦} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره ص ٦٥.

^{٧٧} المنذني، إبراهيم، (٢٠١٠، نيسان)، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي بالسودان)، ورقة مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا، ص ٢.

^{٧٨} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٦٨.

⁷⁹ Napier, Ch. "Other cultures, other accountings? Islamic accounting from past to present ", Paper presented at the 5th Accounting History International Conference, Banff, Canada, 9-11August, 2007, p24.

^{٨٠} Diop, M. Loc.cit.

المصارف التقليدية، كما يؤدي أسلوب التمويل بالمشاركة إلى التخلص من السلوك السلبي المرتبط به في النشاط الاقتصادي، حيث يقود هذا الأسلوب إلى تضافر عنصرى العمل ورأس المال الذى يعود على الشركاء بالريح العادل.^{٨١}

وترى الباحثة أن التمويل بالمشاركة الذى يكون فيه المصرف والعميل شريكان يتقاسمان الأرباح أو الخسارة يحقق التكافل والتعاون بينهما ويقضى على النزعة السلبية لدى المودع بالمقارنة مع المقرض فى المصارف التقليدية الذى يحصل على الفوائد بغض النظر عن أي ظروف يتعرض لها المصرف، كما هذا النوع من التمويل يساهم فى تحقيق أهداف المصارف الإسلامية المتمثلة فى المساهمة فى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أنواع التمويل بالمشاركة:

١- **المشاركة الثابتة:** تقوم هذه المشاركة على قيام المصرف الإسلامى بتمويل جزء من رأس مال مشروع معين قائم فعلاً أو سوف ينشأ على أن يكون شريكاً فى رأس ماله وفى ملكية موجوداته والالتزام بمطلوباته، وشريكاً كذلك فى الربح والخسارة. ومما يميز هذا النوع من المشاركات هو ثبات حصة المصرف فى رأس المال إلى حين انتهاء أجل المشروع المحدد فى العقد.

٢- **المشاركة المتناقصة (المنتهية بالتمليك):** وهى نوع من المشاركة تنتهى بالتملك للشريك أن يحل محل المصرف الإسلامى فى ملكية المشروع، إما دفعة واحدة أو على عدة دفعات وفقاً للشروط المتفق عليها وطبيعة العملية.^{٨٢}

ويتفق فى عقد المشاركة على أجل المشاركة، ومقدار القسط وعدد الأقساط ونسب توزيع الأرباح والخسائر ... إلى غير ذلك من الشروط الواجب أن تكون واضحة فى العقد.

مزايا التمويل بالمشاركة:

إن أهم مزايا التمويل بالمشاركة هي:^{٨٣}

١. خلو التمويل بالمشاركة من أسعار الفائدة المحرمة مما يؤدي إلى خفض كلفة السلعة المنتجة.

^{٨١} المدني، إبراهيم، (٢٠١٠، نيسان)، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة فى النظام المصرفى الإسلامى (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامى بالسودان)، مرجع سابق ذكره، ص ٢.

^{٨٢} المرجع السابق، ص ٥.

^{٨٣} المدني، إبراهيم، (٢٠١٠، نيسان)، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة فى النظام المصرفى الإسلامى (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامى بالسودان)، مرجع سابق ذكره، ص ٦.

٢. تكافل وحرص الأطراف المتعاقدة وفق الأسس والضوابط المتفق عليها في إنجاح المشروع باعتبارهم شركاء مساهمين في رأس مال المشروع مما يعكس الفائدة على الشركاء والمصرف والاقتصاد القومي للبلد.
٣. إن تطبيق مبدأ المشاركة يؤدي إلى تحرير الفرد من النزعة السلبية التي يتصف بها صاحب الوديعة انتظاراً للحصول على الفائدة المصرفية دون أي جهد مبذول، بينما يحصل صاحب المال بفضل المشاركة على عائد عادل والمتكافئ مع الجهد والدور الفعلي الذي أداه بواسطة رأسماله في العملية التنموية.
٤. إن تطبيق مبدأ المشاركة يعمل على تحقيق العدالة في توزيع عوائد المشروع بحيث لا تتراكم تراكمًا مَخْلًا، ولا أن تهدر الطاقات البشرية بغير ثمن، ولا ينصرف النشاط إلى الأمور الهامشية، كما لا يتوقف تحقيق الربح في المشاركة على جانب الحلال، بل يتجاوزها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاعتبارات الاجتماعية المرتبطة بسماحة القيم الغراء والمبادئ الكريمة للشريعة الإسلامية.
٥. مرونة أسلوب التمويل بالمشاركة وملائمته لكافة أوجه النشاط الاقتصادي سهل على المصارف الإسلامية تأدية دورها المنوط بها.
٦. تميز أسلوب التمويل بالمشاركة بارتفاع العائد (الأرباح) لخضوعه لتغيرات سوق السلع مقارنة بأساليب التمويل الأخرى التي يكون فيها العائد ثابت.
٧. تسهم أساليب التمويل بالمشاركة في زيادة فرص العمل وارتفاع فرص التكافل بين الأطراف المتعاقدة والقوى العاملة في المشروع الممول بالمشاركة.
٨. يعتبر أسلوب التمويل بالمشاركة من أكثر الأساليب ضماناً لتحقيق النجاح للمشروعات الصغيرة.
٩. أسلوب التمويل بالمشاركة يعمل على تحسين الكفاءة التخصيصية من المصارف الإسلامية من خلال دراسات الجدوى للمشروع تستطيع أن تعيد النظر في الموارد المستخدمة للوصول إلى القيمة الحقيقية للمواد لاستخدامها أفضل استخدام بعكس المستثمر الذي يهتم فقط بأسعار السوق ولا يولي اهتماماً للأسعار الحقيقية.
- ولكن رغم كل المزايا السابقة لأسلوب التمويل بالمشاركة إلا إن هناك صعوبات للتعامل بأسلوب المشاركة التي يمكن اعتبارها عائقاً لأسلوب المشاركة ومنها:^{٨٤}

^{٨٤} المرجع السابق، ص ٧.

- قد تظهر بعض المراحل التي يصعب فيها تغطية المخاطر، خاصة عند مرحلة ما بين شراء السلعة وتخزينها وتخزيناً مشتركاً، حيث تكون هذه المرحلة غير مغطاة بأية ضمانات، وبالإمكان تفادي ذلك بأخذ ضمانه عينية أو شخصية من الشريك ليضمن المصرف.
- المخاطر التي تتجم عن عدم أمانة وأخلاقية الشريك ويمكن تفاديها بإعداد دراسة واقعية عن حالة وشخصية الشريك.
- صعوبة تقييم حصة المشاركة في حالة المشاركة العينية من الشريك ولتفادي ذلك يمكن إجراء التقييم من قبل جهة محايدة مشهود لها بالخبرة والقدرة والكفاءة على التقييم.
- الانفلات الزمني خلال فترة المشاركة قد يؤدي إلى حدوث خلاف أو نزاع بين الشركاء عند التصفية إلا أنه يمكن تفادي ذلك بعرض الموضوع على لجنة التحكيم المنصوص عليها في عقد الشراكة.

تفيد المضاربة والمشاركة للتمويل طويل الأجل والتي تقوم على تقاسم الأرباح والخسارة، والتمويل في إطار المشاركة والمضاربة يشكل تحدياً للمصارف الإسلامية والشركات أيضاً. ففي إطار خطط التمويل المستند إلى الشريعة الشركات عليها اثبات جدوى ربحية المشروع بما يرضي المصارف الإسلامية للحصول على التمويل وتجنب مخاطر فقدان مبلغ المشاركة.^{٨٥}

ثالثاً-التمويل بالمربحة:

تعريفها: هي عبارة عن بيع سلعة بسعر يشمل تكلفة السلعة على التاجر، مضافا إليها ربح معلوم. فالتكلفة تشمل السعر الذي اشترى البائع السلعة به، مع تكاليف اضافية مثل قيمة الشحن والتخزين والنقل وغيرها مما يدخل في التكلفة الاجمالية لوصول السلعة إلى البائع.

تعتبر المربحة معادلة للائتمان والقروض في المصارف التقليدية. فهي تتكون من عقدي شراء وبيع حيث يشتري المصرف من مورد لتلبية طلب فعلي من العميل الخاص به، ويستند سعر إعادة البيع على التكلفة مضافا إليها هامش ربح^{٨٦}.

⁸⁵ Hanif, M. "Differences and Similarities in Islamic and Conventional Banking", International Journal of Business and Social Science, Vol. 2 No. , February 2011,P170

⁸⁶Diop, M. loc. Cit.

التمويل بالمربحة يفيد جداً في حال المتطلبات المالية القصيرة إلى متوسطة الأجل في الأعمال أو المنظمات غير الربحية والأفراد. ويمكن لأي شخص أن يطلب إلى المؤسسات المالية الإسلامية توفير تمويل يستخدم عادة في الحلال أي في أغراض مشروعة.^{٨٧}

على الرغم من أن تمويل المربحة يشبه إلى حد كبير القروض التقليدية مع فارق وحيد هو توفير الأصل لا النقد للعميل ومع ذلك توجد اختلافات في العقود التي تغير طبيعة المخاطر والعوائد.^{٨٨}

حكم بيع المربحة:^{٨٩}

المربحة صورة من صور البيع، والبيع جائز بالكتاب والسنة وإجماع والمعقول، قال تعالى: وأحل الله البيع وحرم الربا ^(١) وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وإن كذبا وكتما محقت بركة بيعهما ".^{٩٠}

أهمية بيع المربحة:^{٩١}

يعتبر البيع بصورة عامة العمود الفقري للمعاملات الاقتصادية، وبخاصة التجارة، والمرء في حاجة إلى ما عند غيره، وبخاصة فيما يتعلق بالمواد الضرورية للإبقاء على حياته من طعام وغيره. وقد اهتم الفقهاء بدراسة (البيع) قواعده وأصوله وأنواعه، ومن ذلك بيع المربحة، الذي يحقق وظائف اقتصادية هامة، إذا طُبّقَ حسب الأصول الشرعية، ومن ذلك:

١. إشباع حاجات الأفراد من السلع وغيرها من الحاجيات، حيث يتمكن المتعاملون بالمربحة الحصول على السلع التي يحتاجونها، والتي لا يتوافر ثمنها لديهم، وبالمواصفات التي يحددها دون أن تدخل في ضمانهم إلا بعد تسلمها، والاستفادة من التسهيلات التي يقدمها البنك الإسلامي، وذلك بدفع ثمنها على شكل أقساط مؤجلة حسب إمكانياتهم.
٢. فتح أبواب ملائمة للاستثمار، حيث يمكن أن يستثمر البنك الإسلامي أمواله وودائع عملائه في هذه الصيغة (المربحة) مما يزيد من عوائده وأرباح عملائه، ولكن بشكل

⁸⁷ Hanif, M. loc. Cit.

⁸⁸ Idem.

^{٨٩} الخطيب، محمود، من صيغ الاستثمار الإسلامية المربحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الاقتصاد الإسلامي، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، ص ٩.

^{٩٠} المرجع السابق، ص ١٣.

منضبط ودون توسع في هذه الوسيلة، حيث إن استخدام هذه الوسيلة على نطاق واسع قد تمهد الطريق أمام التعامل بالربا.

٣. تنشيط التجارة الداخلية على أساس شرعي، وبخاصة فيما يتعلق بمواد البناء مما يدعم الحركة العمرانية ويساعد في حل الكثير من مشاكل السكن التي تعاني منها معظم الدول الإسلامية.

٤. دعم الصناعة الوطنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة من زراعة، حيث يمكن للبنك الإسلامي تمويل آلات العمل والمعدات الصناعية والزراعية التي تشتري بقصد الأعمال الإنتاجية، وكذلك المعدات الطبية، وما إلى ذلك من مجالات يمكن أن تقع ضمن دائرة بيع المربحة، إذا لم يكن تمويلها عن طريق المشاركة أو المضاربة.

أشكال المربحة:

- المربحة العادية: هي المربحة التي تتم دون الوعد بالشراء وفي هذا النوع تكون عملية المربحة عادية ويقوم المصرف بشراء السلع دون الحاجة إلى اعتماد مسبق بشرائها من قبل العميل ثم يعرضها بعد ذلك للبيع بالمربحة بثمن وبيع متفق عليه.
- المربحة مع الوعد بالشراء: وهنا تكون المربحة مقترنة بوعد من العميل بالشراء أي أن المصرف لا يشتري السلعة إلا بعد تحديد العميل لرغبته ووجود وعد مسبق بالشراء وهنا تكون المربحة مركبة من عقد، ووعد بالشراء، وعقد بيع مربحة.^{٩١}

وعلى الرغم من الدور الهام الذي يلعبه التمويل بالمربحة إلا إن الباحثة تجد أن الاقتصاد على هذه الصيغة يفقد كل من المصارف الإسلامية والعملاء والمستثمرين الكثير من المزايا التي كان من الممكن الحصول عليها باستخدام صيغ تمويلية أخرى ويجعل المصارف الإسلامية تشابه المصارف التقليدية إلى حد كبير وقد يدخلها في بعض الشبهات.

رابعاً- عقد السلم:

تعريفه: بيع موصوف في الذمة بثمن معجل، أي أنه شراء سلعة مؤجلة بثمن مدفوع حالاً.^{٩٢}

مشروعيته: جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم: " من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" رواه البخاري ومسلم.^{٩٣}

^{٩١} بيطار، منى وفرحات، منى، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٩.

^{٩٢} الدويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، ٢٠٠٣، ص ١٣.

أركان السلم:

- أ- العاقدان أي المستلم (المشتري) والمسلم (البائع): فالسلم عقد معاوضة مالية ينشأ بين طرفين متعاقدين بإرادتهما الحرة فكلام المتعاقدين المعبر عن رضاها وإرادتهما بهذا العقد هو ركن العقد والمنشئ له.^{٩٤}
- ب- الصيغة (الإيجاب والقبول): عقد السلم يتم بين طرفين ووجوده يتطلب صيغة تعبر عن رغبة المتعاقدين في انشائه.^{٩٥}
- ت- المعقود عليه وهو رأس المال المسلم فيه الذي يمكن أن يكون من كل ما يكال أو يوزن أو يزرع أو العدديات المتقاربة أو القيميات التي تقبل الانضباط بالوصف.^{٩٦}

أنواع السلم:^{٩٧}

- السلم البسيط: يتألف من عقد سلم واحد ويكون كما في التعريف أي شراء سلعة ما بثمن مدفوع حالاً مع تأجيل تسليمها، وهو أكثر استخداماً في مجال الزراعة.
- السلم الموازي: وهو يتضمن عقدي سلم، حيث يشتري لمصرف بضاعة سلماً من مصدر معين ثم يبيعها سلماً إلى طرف آخر، على أن تكون البضاعة من الجنس والمواصفات والكمية نفسها وليس خصوص البضاعة المسلم فيها في العقد الأول بالضرورة ويتسلم الثمن مقدماً، وبذلك يكون المصرف في العقد الأول رب السلم (الممول) وفي العقد الثاني المسلم إليه.
- السلم المقسط: يسلم في مقدار معين من سلعة ما ويتم استلامها على دفعات وقبل استلام كل دفعة يتم تسليم مبلغ من المال.

خامساً- عقد الاستصناع:

تعريفه: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة. أي طلب الصنعة من صانعها، كان يقول رجل لصانع أصنع لي كذا، ويذكر له المقاس والمواصفات والثمن ونحو ذلك، وقد

^{٩٣} الدويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٦.

^{٩٤} الدويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٤.

^{٩٥} الدويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

^{٩٦} الدويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠.

^{٩٧} بيطار، منى وفرحات، معنى، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٢.

يعجل بالثمن أو بعضه كما قد يؤجله كله، على أن يقبل الصانع ذلك نظير مبلغ محدود يتفق على مقداره وطريقة سداده.^{٩٨}

مشروعيته:

يرى جمهور فقهاء المذاهب على أن الاستصناع عقد من أنواع عقود البيوع الجائزة شرعاً، ويرى المالكية والشافعية والحنابلة بأنه منبثق من عقد السلم، بينما يرى الأحناف بأنه عقد مستقل. ولقد صدر قرار مجمع الفقه الإسلامي بإجازة هذا العقد وقرر أن عقد الاستصناع هو عقد وارد على العمل والعين في الذمة . ملزم للطرفين إذا توافرت فيه الأركان والشروط.^{٩٩}

أركانه:

يقوم عقد الاستصناع على الأركان الآتية :^{١٠٠}

- أ- العاقدان: الصانع والمستصنع.
- ب- الصيغة: الإيجاب والقبول.
- ت- المعقود عليه: العين المصنوعة أو العمل من الصانع، والقيمة التي يدفعها المستصنع له.

أنواع الاستصناع:^{١٠١}

- ١- عقد المقاولة: وهو عقد استصناع بحيث تكون مادة الصنع مقدمة من الصانع وهو عقد بين طرفين، يصنع فيه أحدهما وهو المقاول شيئاً لآخر أو يقدم له عملاً في مقابل مبلغ معلوم.
 - ٢- الاستصناع الموازي: حيث لا يكون المصرف قادر على القيام بالاستصناع بنفسه ولكنه يرغب بتخفيف العبء عن نفسه فيقبل الاستصناع ثم يقدمه لمقاول آخر لينجز العمل.
 - ٣- الاستصناع المقسط: يستخدم هذا النوع في الحالات التي يكون فيها حجم الاستصناع ضخماً جداً ويحتاج إلى وقت طويل لإنجازه حيث يدفع العميل رأسمال المستصنع على أقساط ويسلم السلعة على أقساط أيضاً.
- وتجد الباحثة أن الاستصناع وبكل أشكاله صيغة مهمة لا بد من تفعيلها في المصارف الإسلامية في سورية حيث من شأنها أن تدعم الصناعة الوطنية وتقويها وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية من خلال تمويل مشاريع لا يمكن للعميل بمفرده القيام بها.

^{٩٨} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٨٢.

^{٩٩} المرجع السابق.

^{١٠٠} المرجع السابق، ص ٨٣.

^{١٠١} بيطار، منى وفرحات، منى، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٣-٢٥.

سادساً. المزارعة:

تعريفها:

- **لغة:** الزرع واحد الزروع، وهو طرح البذر، كما يطلق على الإنبات والنماء، تقول زرعه الله: أي أنبته وأنماه، ومنه قوله تعالى: ﴿أنتم تزرعونه أم نحن الزارعون﴾^{١٠٢} والمزارعة هي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها^{١٠٣}.
- **اصطلاحاً:** المزارعة هي دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل فيها والنتيجة بينهما، وبالتالي فهي تحقق مصلحة الطرفين^{١٠٤}.

مشروعيتها: روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر مساقاة وأرضها مزارعة. كما وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع أهل خيبر بالمزارعة دون أن ينكره من الصحابة منكر فكان إجماعاً^{١٠٥}.

وبالتالي ترى الباحثة وكون سورية بلد زراعي أن هذه الصيغة مهمة حيث يوفر البنك الإسلامي التمويل والمزارع الأرض والعمل، مع حصول كل منهما على نسبة متفق عليها مسبقاً.

سابعاً. الإجارة:

تعريفها:

- **لغة:** الأجر الثواب والأجرة الكراء، تقول: أجره الدار، أكرها إياه^{١٠٦} الأجر هو جزاء العمل الإجارة ما أعطيت من أجر في عمل، والأجير أي المستأجر^{١٠٧}.
- **اصطلاحاً:** تمليك منفعة معلومة زمناً معلوماً بعوض معلوم^{١٠٨} والإجارة هي في الحقيقة مجرد نوع من عقد الإيجار فالإجارة تعادل عقود الإيجار^{١٠٩}.

مشروعيتها: عقد الإجارة مشروع بأدلة القرآن والسنة وإجماع الفقهاء، وقال الفقهاء أن حكمة مشروعيته حاجة الناس الذين لا يجدون ثمن العين إليها مثل الانتفاع بالدار والدابة والأرض وما في حكم ذلك، كما يدخل في نطاق ذلك المنافع التي يقدمها الإنسان^{١١٠}.

^{١٠٢} مختار الصحاح، مادة: "زرع"، ص ٢١٩.

^{١٠٣} معجم مقاييس اللغة، باب العين فصل الزاي، الجزء الثالث، ص ٣٣.

^{١٠٤} الدماغ، زياد، إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧.

^{١٠٥} الدماغ، زياد، إطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧.

^{١٠٦} مختار الصحاح، مادة: "أجر"، ص ٩٥.

^{١٠٧} معجم مقاييس اللغة، مادة: "أجر"، ص ٦٢-٦٣.

^{١٠٨} سليمان، نصر (٢٠٠٩)، (أب)، البنوك الإسلامية (تعريفها، نشأتها، موصفاتهما، وصيغها التمويلية...)، مرجع سابق ذكره، ص ١٢.

^{١٠٩} Napier, Ch. Op. cit., p25.

^{١١٠} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٥٣.

وتظهر مشروعية الاجارة من قوله تعالى: "فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجراً"^{١١١}
أركانها:

يقوم عقد الإجارة الأركان التالية:^{١١٢}

- أ- العاقد: ويشمل أطراف العقد (المؤجر والمستأجر) ممن له حق الايجاب والقبول فيه.
- ب- المنفعة: وهي المقصودة لعمل الإجارة بالأصلالة سواء أكانت منفعة آدمي أو حيوان أو عين من الأعيان فهي المعقود عليها والغاية من عقد الإجارة.
- ت- الأجرة: وهي العوض الذي يعطى مقابل منفعة الأعيان أو منفعة الآدمي وهي مقابلة للثمن في عقد البيع فما جاز ثمناً في البيع جاز عوضاً في الاجارة لأنه عقد معاوضة أشبه بالبيع.
- ث- الصيغة (الايجاب والقبول): فالصيغة هي أحد أركان العقد وهي عبارة عن العبارات التي تعبر عن إرادة كل من الطرفين في تنفيذ العقد وتبين توافقهما وتلاقيهما.

أنواع عقود الإجارة فى التطبيقات المعاصرة:

- من أهم أنواع عقود الإجارة المطبقة فى الواقع العملي ما يلي:
- عقود الإجارة التشغيلية:

وهي عقود تأجير منافع مباحة شرعاً ومعلومة بعوض معين إلى أجل معين دون وعد بالتملك، وهى الشائعة فى الوقت العملي، مثل عقود تأجير العقارات والسيارات والطائرات ونحوها.^{١١٣}

- عقود الإجارة المنتهية بالتملك (الإجارة التمويلية):^{١١٤}

في هذا النوع من العقود يشتري البنك الموجودات والأصول استجابة لطلب مؤكد من أحد متعامله لتملك تلك الأصول عن طريق الاجارة المنتهية بالتملك وبالتالي فإن الأصول المؤجرة لا تبقى في ملكية البنك بعد نهاية عقد الاجارة وانما تنتقل إلى ملكية المستأجر.

^{١١١} سورة الكهف، آية ٧٧.

^{١١٢} أبو سليمان، عبد الوهاب (١٩٩٢)، عقد الاجارة مصدر من مصادر التمويل الاسلامية (دراسة فقهية مقارنة)، بحث رقم ١٩، جدة، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب)، ط١، ص٣٥-٢٦.

^{١١٣} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٥٤.

^{١١٤} الدماغ، زياد، اطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الاسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٣.

٢-٢-٥ مزايا صيغ التمويل الإسلامي الذي تقوم به المصارف الإسلامية: ^{١١٥}

تحقق صيغ الاستثمار الإسلامية السابق بيانها مجموعة من المزايا لكل من المصارف الإسلامية ولرجال الأعمال من أهمها ما يلي:

١- **التعددية والتنوع:** وهذا يساعد المصرف الإسلامي من جهة على جلب المدخرات سواء أكانت صغيرة أو كبيرة إلى مجال الاستثمار، بدلاً من الاكتناز أو الإسراف في الإنفاق، كما أنها تساعد الأفراد ورجال الأعمال لاختيار الصيغة المناسبة لظروف كل منهم من حيث درجة المخاطر والربحية، وهذا يساعد على التنمية الاجتماعية الاقتصادية.

٢ . **التحفيز على الاستثمار:** تعتمد معظم الصيغ الإسلامية على المشاركة والتفاعل الحقيقي بين صاحب المال وصاحب العمل، كما توجد علاقة مباشرة بين عملية الاستثمار وبين العائد المتولد منها وهذا يحفز الجميع على زيادة الجهود للعمل من أجل تنمية أموالهم وزيادة عوائد أعمالهم.

٣ - **تقليل المخاطر:** حيث يشترك كل من صاحب المال وصاحب العمل في الغنم والغرم، فلا يغرم طرف بمفرده ويغرم الطرف الآخر، وهذا يتحقق في حالتي الربح والخسارة، كما أن قيام المصرف الإسلامي باستثمار أمواله بأكثر من صيغة يقلل من درجة المخاطر عما إذا اعتمد على صيغة واحدة.

٤- **الاستجابة للمتغيرات:** تحقق تعدد صيغ الاستثمار الإسلامي وتنوعها المرونة الكاملة للمتغيرات المختلفة التي تحدث في سوق المال والنقد والبضاعة وغيرها ولقد استجابت معظم المصارف الإسلامية لمعظم تلك المتغيرات، ومنها على سبيل المثال: إصدار وثائق استثمارية جديدة بديلة عن السندات، إنشاء صناديق الاستثمار الإسلامية، إصدار بطاقات الائتمان، التعامل في سوق الأوراق المالية.

٥ . **الإشباع المعنوي:** تستند صيغ الاستثمار الإسلامي إلى أدلة من مصادر الشريعة الإسلامية، وهذا يحقق لأصحاب الحسابات الاستثمارية من جهة وللأفراد ورجال الأعمال من ناحية أخرى الإشباع المعنوي والاطمئنان النفسي بأنهم يتعاملون وفقاً لشرع الله بصرف النظر عن مقدار العوائد المحققة.

^{١١٥} شحاتة، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص ٦٢ .

٢-٢-٦ الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي: ^{١١٦}

تأتي الأهمية الاقتصادية للتمويل الإسلامي بسبب ابتعاده عن التعامل بالفائدة وإحلال نظام المشاركة بديلاً عنها، وهذا ما ساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمصرف الإسلامي، فعلى مستوى الاستقرار الاقتصادي نجح المصرف الإسلامي في تحقيق هذا الاستقرار الذي يعتمد على استقرار المستوى العام للأسعار والحفاظ على قيمة النقود وتحقيق الوصول إلى ذلك من خلال:

١. إن قرار الاستثمار في العمل المصرفي الإسلامي لا يرتبط بمعدل سعر الفائدة الذي يحدث التقلبات الدورية.
 ٢. إن عدم التعامل بالفائدة يقلل من تكاليف الإنتاج التي تؤثر على أسعار السلع مما يحدث نقصاً في الطلب عليها.
 ٣. حصول صاحب المال على العائد العادل الذي يتناسب مع المساهمة الفعلية في الإنتاج.
 ٤. عدالة التوزيع في الناتج وهذه تساعد على عدم تركيز الثروة بيد فئة قليلة.
- كما أن العمل المصرفي الإسلامي يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي تتطلب لتحقيقها وجود مجموعة من المبادئ يرتكز عليها ومنها:

١. تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
٢. زيادة الطاقة الإنتاجية.
٣. تنمية القطاعات الاقتصادية.
٤. تقليل البطالة.

وتتصف المصارف الإسلامية بكونها تنموية واقتصادية واجتماعية وإن آليات العمل التي تعتمد عليها لها آثار متعددة على النشاط الاقتصادي فهي:

١. تركز على أن يكون العمل المصدر الوحيد للكسب.

^{١١٦} عبد، أحمد ومحمد، عزيز، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧٠.

٢. تدعم الوعي الادخاري، إذ أن منطلقات المصرف الاسلامي تعد النقد وسيلة وليس سلعة وهذا الوعي يغير سلوك الافراد من الاكتناز إلى الادخار مما يؤدي إلى تراكم رؤوس الأموال فتصبح مهينة لعمليات الاستثمار في المصرف الاسلامي.

٣. القيام بالأنشطة الاستثمارية المباحة شرعاً، إذ من خلالها يصبح الاستثمار مسألة حتمية يتوقف عليها وجود المصرف من عدمه.

وترى الباحثة أن هناك أنواع عديدة للتمويل وصيغ تمويلية متعددة وهذا التنوع والتعدد من شأنه أن يؤثر على مدى استخدام التحليل المالي والأدوات التي سيتم استخدامها ستختلف من نوع لآخر ومن صيغة تمويلية لأخرى، كما أن مبلغ التمويل يلعب دوراً مهماً في تحديد الاجراءات التحليلية التي سيتم اتخاذها قبل منح التمويل للعملاء.

المبحث الثالث

اتخاذ القرار الرشيد في المصارف الاسلامية

مقدمة:

إن مصير ومستقبل أي مؤسسة أو منشأة يتوقف على كيفية اتخاذ القرارات، فيجب على متخذ القرار ألا يغامر بمصير ومستقبل المؤسسة، وأن يزود الادارة المالية بالمعلومات الدقيقة والضرورية لاتخاذ القرار الانسب من أجل تحقيق الأهداف المرجوة في ضوء الامكانيات المتاحة. وتستخدم عملية اتخاذ القرار لمعالجة مشكلات قائمة أو لمواجهة حالات ومواقف محتملة الوقوع أو لتحقيق أهداف مرسومة.^{١١٧}

وفي هذا المبحث سيعرض مفهوم اتخاذ القرار بشكل عام واتخاذ قرار التمويل في المصارف الاسلامية بشكل خاص.

٢-٣-١ تعريف اتخاذ القرار:

هناك مجموعة من التعاريف لاتخاذ القرار ومنها:

عملية اتخاذ القرار هي عملية استخدام المعطيات والمعلومات المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة في البعدين الاستراتيجي والتكتيكي.^{١١٨}

كما يعرف بأنه مسلك معين أو محدد من بين مجموعة البدائل لمواجهة احتمالات المستقبل^{١١٩} ويعرف أيضاً بأنه اختيار أفضل البدائل المتاحة بعد القيام بدراسة مستفيضة للنتائج المتوقعة من كل بديل وأثرها في تحقيق الأهداف المطلوبة.^{١٢٠}

^{١١٧} عبد الناصر، صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢).

رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٣، ص ٢٧.

^{١١٨} الدبس، هيثم، نظام التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) كأساس لاتخاذ القرارات الادارية الرشيدة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٤، ص ٩٥.

^{١١٩} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨.

والفعالية في اتخاذ القرارات تعني القدرة على اختيار البديل الذي يحقق أعلى عائد باستخدام نفس الموارد، فالهدف من اختيار البديل الأفضل هو تعظيم الناتج من استخدام كمية محدودة من الموارد.^{١٢١}

٢-٣-٢ ميزات عملية اتخاذ القرار :

يمكن تحديد ماهية اتخاذ القرار من خلال التعرف على الصفات المميزة لها وهي:^{١٢٢}

١. أنها عملية اتخاذ القرار عملية قابلة للتشديد، أي الوصول الى اقصى حد ممكن من المعقولية والرشد.
٢. انها عملية تتأثر بعوامل ذات صيغة انسانية واجتماعية، أي أنها تتأثر بشخصية متخذ القرار والتابعين وكل من يتأثر بهذا القرار.
٣. أنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل، وتتبع هذه الصفة من كون القرارات المتكررة تكون امتداد واستمراراً لقرارات تم اتخاذها في الماضي.
٤. انها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة أي أنها نتاج جهد مشترك، سواء كان هذا الجهد مباشر أو غير مباشر.
٥. أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول، حيث أن نوع القرارات وأساليب اتخاذها تكاد تكون عامة لجميع المنظمات الادارية، وتتصف بالشمول من حيث القدرة على اتخاذها، ينبغي أن تكون متوفرة في جميع من يشغلون المناصب الادارية سواء العليا والوسطى والمباشرة.

٢-٣-٣ تصنيف القرارات المالية :

يمكن تصنيف القرارات وفق ثلاثة معايير وهي:^{١٢٣}

^{١٢٠} عبد الناصر، صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (٢٠١٢-٢٠١١-٢٠١٠)، مرجع

سابق ذكره، ص ٢٧.

^{١٢١} الدبس، هيثم، نظام التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) كأساس لاتخاذ القرارات الادارية الرشيدة، مرجع

سابق ذكره، ص ٩٨.

^{١٢٢} المرجع السابق، ص ٢٧-٢٨.

^{١٢٣} المرجع السابق، ص ٢٩-٣٠.

١. التصنيف حسب التدرج الهرمي
٢. التصنيف حسب التكرار
٣. التصنيف وفق المشاركة في اتخاذها

أولاً - التصنيف حسب التدرج الهرمي:

ووفق هذا المعيار تصنف إلى:

١- **القرارات الاستراتيجية على المستوى الطويل:** وتتخذ من قبل الادارة العليا على المدى الطويل، وهي تتطلب كمية كبيرة ونوعية حيدة من المعلومات ويمكن للمنظمة من خلالها أن تستغل الفرص.

٢- **القرارات التكتيكية على المستوى المتوسط:** وهي تتخذ غالباً من قبل رؤساء الاقسام والادارات وتخص وظيفة من وظائف المؤسسة، وتهدف إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط، بناء الهيكل التنظيمي، تحديد طبيعة العلاقات بين العاملين أو بين حدود السلطة، بالإضافة إلى تقييم العمل وتقويض الصلاحيات واختيار قنوات الاتصال.

٣- **القرارات العملية على المستوى القصير:** وهي قرارات متعلقة بمشكلات العمل اليومي وهي تكون قصيرة المدى وهي تتعلق بأسلوب العمل وتنفيذه وتتميز بعدم حاجتها للوقت والجهد لاتخاذها، ويتم اتخاذها بناء على الخبرات السابقة وتتخذ بصورة فورية.

ثانياً - التصنيف حسب التكرار:

وتصنف القرارات إلى:

١- **القرارات المبرمجة:** وهي قرارات روتينية متكررة تعتمد على الخبرة والاعتماد على التقرير الشخصي لمتخذ القرار، حيث تكون القواعد التي تحكم القرار واضحة ولا تحتاج إلى تحليل طويل.

٢- **القرارات غير المبرمجة:** وتتميز بكونها غير محددة وغير متكررة ولا توجد اجراءات معروفة مسبقاً لحلها كما ولها أثرها على نشاط المؤسسة في المدى الطويل.

ثالثاً - التصنيف وفق المشاركة في اتخاذها:

وتصنف إلى:

١-القرارات الشخصية: تتعلق بالمدير كفرد وليس كعضو في المنظمة، أي أن هذه القرارات لا تفوض إلى أحد لأنها لا تتطلب لتنفيذها دعماً من أعضاء المؤسسة.

٢-القرارات التنظيمية: هي القرارات التي يتخذها المدراء بموجب أدوارهم الرسمية مثل وضع الاستراتيجيات ووضع الاهداف الموافقة للخطط.

وفي ضوء قرارات التمويل التي هي موضوع الدراسة ترى الباحثة أن هذه القرارات تختلف ما بين طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل كما أنها قد تكون قرارات روتينية وأحياناً أخرى قد تصادف المصارف الاسلامية قرارات غير متكررة ولا توجد اجراءات محددة مسبقاً وهذه الأنواع جميعها حتى يتم اتخاذها بشكل سليم يجب على المصارف الاسلامية أن تقوم بدراسات مستفيضة تعتمد فيها على التحليل المالي وأدواته بشكل أساسي والذي من شأنه أن يبين الوضع المالي للعميل قبل اتخاذ القرار التمويلي.

٢-٣-٤ اتخاذ قرار التمويل في المصارف الاسلامية:

إن انفتاح البلاد على المنافسة في ظل اقتصاد السوق ساعد على زيادة مخاطر الائتمان المصرفي. كما أن الأدوات والصيغ التي يستخدمها البنك الإسلامي تملك الكثير من المخاطر التي لا بد من تقييمها وإدارتها.^{١٢٤}

فالمصارف الاسلامية ماهي إلا مؤسسات لها أهداف تنموية واقتصادية واجتماعية وحتى تحقق هذه الأهداف عليها أن تتخذ قراراتها بناء على دراسات مستفيضة ومن هذه القرارات هو قرار التمويل.

¹²⁴ Konaté, A.OP. CIT., P60.

ويرتبط العمل المصرفي الإسلامي بالمخاطر أكثر مما هو عليه في المصارف التقليدية، وذلك لأن العمل المصرفي الإسلامي قائم على المشاركة في الربح أي العائد والخسارة أي المخاطرة. بينما يقوم الاستثمار والتمويل المصرفي التقليدي على الفائدة ذات العائد المضمون بغض النظر عن نتائج عمل الاستثمار أو المشروع.^{١٢٥}

ويجب على المؤسسات والمصارف الإسلامية تطوير مهاراتها في إدارة مخاطر السوق والائتمان والعمليات والسيولة بالإضافة إلى هذه المخاطر المؤسسات المالية الإسلامية يتعرضون لمخاطر السمعة بشكل رئيسي بشأن خطر التهاون الشرعي (في منتجاتها وخدماتها) التي قد يكون لها تأثير على رتبهم وإحداث أثر على ربحيتها والسيولة لديها.^{١٢٦} فالمخاطرة: هي احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها الى القضاء على البنك وإفلاسه.^{١٢٧} ويجب ألا يفهم خطأ أن ارتباط عائد الاستثمار الإسلامي المباح بالمخاطرة يعني عدم شرعية توخيها أو التحوط منها أو تقليلها. إذ ومع الأخذ بعين الاعتبار قاعدة الغنم بالغرم لابد من إتباع سنة الرسول في " إقفلها وتوكل واحرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجز ". فالعقود الإسلامية تشمل الضمان والكفالة والرهن والتأمين التعاوني التكافلي وجميعها أدوات لتخفيف الخسارة وإن لم توفر الحماية الكاملة منها.^{١٢٨}

ولذلك تسعى المصارف الإسلامية إلى تقليل المخاطر التي قد تقع فيها من خلال الاعتماد على التحليل المالي بأدواته المختلفة بحيث تقوم بدراسة الوضع المالي للعميل وقدرته على السداد وغير ذلك من الاجراءات التي تسبق منح التمويل للعميل وهذا من شأنه أن يساهم في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة.

٢-٣-٤-١ الضوابط الشرعية للتمويل في المصارف الإسلامية:

يحكم استثمار الأموال في الإسلام مجموعة من الضوابط الشرعية والتي يجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها، وهذه القواعد مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وتتسم بالثبات

^{١٢٥} حزوري، حسن، (٢٠٠٩)، حزيران)، المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية،

دمشق، سورية، ص ١٠.

^{١٢٦} DIOP, M. LOC. CIT.

^{١٢٧} حزوري، حسن، (٢٠٠٩)، حزيران)، المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٨.

^{١٢٨} حزوري، حسن، (٢٠٠٩)، حزيران)، المخاطر الواقعة على المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٠-١١.

والواقعية والموضوعية والشمولية والتوازن والتحفيز، كما أنها تقوم على القيم والمثل والأخلاق والسلوكيات الحسنة، وتحقق التنمية الشاملة للمجتمع.^{١٢٩}

ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:^{١٣٠}

(١) . **المشروعية:** ويقصد بذلك أن يكون مجال الاستثمار مشروعاً لا يتعارض مع نص صريح فى القرآن الكريم أو السنة النبوية أو اجتهاد فقهاء المسلمين الثقات الصادرة عن مجامع الفقه، كما تتجنب المصارف الإسلامية الاستثمارات التي تحرمها الشريعة الإسلامية والتي تتضمن الربا والاحتكار والغرر والمقامرة والجهالة وكل ما يؤدي إلى أكل أموال الناس بالباطل.

(٢) . **الطيبات :** ويقصد بذلك بأن توجه الأموال نحو المشروعات التي تنتج أو تتعلق بالطيبات وتساعد فى تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية ، وهى حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال ، ودليل ذلك من القرآن هو قول الله سبحانه وتعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾^{١٣١} ، وقوله ﷺ كذلك : ﴿وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾^{١٣٢} ، ويقول الرسول ﷺ فى مجال الصدقات : " إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً " (رواه مسلم) .

(٣) . **الأولويات الإسلامية:** يلزم عند ترتيب المشروعات الاستثمارية بعد الإجازة الشرعية وأن يكون مجالها الطيبات، هو الالتزام بسلم الأولويات الإسلامية وهى: الضروريات فالحاجيات فالتحسينات، ولقد ذكر الإمام الشاطبى : " أن الضروريات هي الأشياء والمصالح التي لا تستقيم حياة الناس إلا بها ، وألا اختل نظام حياتهم ، والحاجيات هي ما يحتاجه الناس للتوسعة والتيسير ورفع المشقة ، أما التحسينات فهي الأشياء والأمور التي تسهل الحياة وتحسنها " . وتأسيساً على ما سبق يجب على إدارة الاستثمارات فى المصرف الإسلامى أن تلتزم بالأولويات السابقة وفق خطة زمنية ونوعية وجغرافية، فلا ينظر فى حاجة إلا بعد الوفاء بالضرورة، ولا ينظر فى مشروع تحسيني إلا بعد الوفاء بالضروريات والحاجيات، مع الأخذ فى الاعتبار الضوابط الأخرى، كما يجب أن يكون هناك تنسيقاً وتعاوناً بين المصارف الإسلامية وبين أجهزة الاستثمار القومية حسب خطة الدولة الاستثمارية باعتبار أن الغاية الكبرى هي تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

^{١٢٩} شحاتة ، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره ص ٥٥.

^{١٣٠} شحاتة ، حسين (٢٠٠٦). المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، مرجع سابق ذكره ص ٥٥-٥٨.

^{١٣١} البقرة ، ٢٧٦.

^{١٣٢} الأعراف ١٥٧.

(٤) . **المحافظة على الأموال:** يقوم الاستثمار الإسلامي على التقليل والمخاطرة، ويجب أن يكون هناك توازناً بين نسبة المخاطر والأغراض الاستثمارية الأخرى ومنها الربحية، فلا يجب الدخول في مخاطرة غير مجدية والتي تؤدي إلى هلاك المال.

ومن ناحية أخرى يجب اتخاذ التدابير المختلفة للمحافظة على المال من السرقة والابتزاز وأكله بالباطل ، ولقد أشار القرآن إلى ذلك بقول الله ﷻ : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ**^{١٣٣} ، ولقد ورد في تفسير هذه الآية أن من أساليب أكل المال بالباطل هي الغش والرشوة والقمار واحتكار الضروريات لإغلائها والبيع المحرمة، كما قال الله تبارك وتعالى : **وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ**^{١٣٤} ، وتشير هذه الآية إلى ابتزاز الأموال بدون حق عن طريق الرشوة .

(٥) . **تنمية المال :** ويقصد بذلك إختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق عائداً اقتصادياً مجزياً بجانب العوائد الاجتماعية ، وعدم إكتناز المال وحبسه عن وظيفته التي خلقها الله له ، وفي هذا الصدد ينهانا الله عن الإكتناز ويحثنا على استثمار المال ، فيقول عز وجل : **وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ**...^{١٣٥} ويحذرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم من مخاطر حبس المال فيقول صلى الله عليه وسلم : "استثمروا أموالكم حتى لا تأكلها الصدقة" (رواه أحمد)

ويجب على المصارف الإسلامية حسن اختيار المشروعات الاستثمارية التي تحقق ربحاً حتى يمكن توزيع جزءاً منه على أصحاب الحسابات الاستثمارية، تشجيعاً لهم على عملية الاستثمار وبذلك يتحقق الخير للمجتمع الإسلامي.

(٦) . **التنوع وتقليل المخاطر:** ويقصد بذلك توجيه الأموال المتاحة للاستثمارات إلى عدة مشروعات مع الأخذ في الاعتبار التنوع الزمني والتنوع الجغرافي وتنوع صيغ الاستثمار لتقليل المخاطر، وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع الإسلامي.

ويجب على المصارف الإسلامية أن تكون لديها خطة استثمارية معدة على أساس التنوع طبقاً لمعايير فنية بحيث لا تتركز الاستثمارات في مكان وتتركز آخر أو تتركز على صيغة استثمارية وتهمل الصيغ الأخرى، كما هو الحال حيث تركز على صيغة المربحة.

^{١٣٣} النساء، ٢٩.

^{١٣٤} البقرة، ١٨٨.

^{١٣٥} التوبة، ١٤٤.

(٧) . **التوازن لتحقيق الاستقرار:** ويقصد به: التوازن عند توجيه الاستثمارات بين العائد الاجتماعي والعائد الاقتصادي، وبين الاستثمارات قصيرة الأجل والمتوسطة والطويلة، وبين مصالح الأجيال الحاضرة والأجيال المقبلة، وكذلك التوازن بين صيغ الاستثمار ومجالاته.

هذا الضابط يساهم في تحقيق هدف المحافظة على المال وتنميته ويقلل من التقلبات في العوائد ويخفض من المخاطر.

(٨) . **ربط الكسب بالجهد وبالمخاطرة:** يقوم الاستثمار الإسلامي على أساس المشاركة والتفاعل بين العمل (الجهد البشري) وبين رأس المال، ولكل نصيب من الكسب بمقدار الجهد المبذول، فلا كسب بلا جهد، ولا جهد بلا كسب، والغاية من هذا هو التحفيز على العمل والعطاء وتطوير الأداء وتحسينه.

وهناك علاقة سببية مباشرة بين مقدار الكسب وما يتعرض له الاستثمار من مخاطر ، فكلما زادت المخاطر كلما طلب أصحاب المشروعات ربحية عالية ، وفي هذا الصدد يقول الإمام القرطبي : " إن التجارة هي الشراء والبيع وهي نوعان : تقليب في الحضر من غير نقله ولا سفر وهذا تربص واحتكار قد رغب فيه أولوا الأقدار وزهد عنه ذوا الأخطار ، والثاني تقليب المال بالأسفار ونقله إلى الأمصار ، وهذا أليق بأهل المروءة وأعم جدوى وأكثر منفعة ، غير أنه أكثر خطراً وأعظم غرراً " .

(٩) . **توزيع عوائد الاستثمارات على أساس الغنم بالغرم:** حيث يتم توزيع عوائد الاستثمارات بين أطراف العملية الاستثمارية على أساس بقدر ما يغنم صاحب العمل من أرباح ومزايا في حالات الرواج واليسر بقدر ما يجب أن يتحمل من خسائر في حالات الكساد والعسر، فلا ربح حلال إلا إذا تحمل مخاطر الخسارة، وهذا يخالف النظام الربوي الذي يضمن رأس المال وفائده على الدوام بصرف النظر عن نتيجة التشغيل، وهذا محرم، ودليل ذلك من الكتاب قول الله تبارك وتعالى: **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا** .^{١٣٦}

(١٠) . **المعلومية والتوثيق:** ويقصد بذلك أن يعلم كل طرف من أطراف العملية الاستثمارية مقدار ما يساهم به من مال وعمل ومقدار ما يأخذه من عائد أو كسب، ومقدار ما يتحمل به من خسارة إذا حدثت، وأن يكتب ذلك في عقود موثقة حتى لا يحدث جهالة وغرراً .. ويؤدي ذلك إلى شك وريبة ونزاع ... ولقد تناول القرآن الكريم هذه المسألة في آية الكتابة فيقول الله عز وجل : **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى**

^{١٣٦} البقرة ، ٢٧٥ .

فَأَكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا^{١٣٧}، وفي عقد المراجعة على سبيل المثال يلزم أن يحدد في عقد الاتفاق على ربح المراجعة ، وفي عقد الإجار يلزم تحديد مقدار الإيجار وفي عقد المضاربة يلزم تحديد حصة كل منهما الشائعة في الربح.

إن وضع مجموعة من المعايير يمكن الاستناد إليها عند توجيه التمويل للمشروعات الاستثمارية المختلفة هو أمر من الأهمية بمكان، حتى لا ينصرف التمويل عن أهدافه والغايات التي وضع من أجلها ممثلة في تسهيل وتشجيع المبادلات والأنشطة الحقيقية التي تولد القيمة المضافة للنشاط الاقتصادي. وفي مقابل هذه الوظيفة يستحق التمويل عائداً ينبع من القيمة المضافة التي يحققها. وبدون هذه القيمة المضافة لا يوجد مبرر أصلاً لعائد التمويل، بل يصبح هذا العائد تكلفة محضة وخسارة على النشاط الاقتصادي.^{١٣٨}

وتجد الباحثة أن ضعف قدرة المصارف الإسلامية التنافسية بالمقارنة مع المصارف التقليدية يتطلب من هذه المصارف إجراء دراسات مستفيضة قبل منح التمويل للعملاء، والتي من شأنها اثبات جدوى عملية التمويل والتأكد من قدرة العميل على سداد الالتزامات المترتبة عليه في تاريخ الاستحقاق، وهذا يظهر دور أدوات التحليل المالي عند اتخاذ قرارات التمويل في المصارف الإسلامية.

٢-٣-٤-٢ أسس ومعايير منح التمويل المصرفي الإسلامي: ^{١٣٩}

هناك الكثير من الأسس والمعايير المتعارف عليها التي تساعد في تقادي التعثر المالي، ومتبعة من قبل المصارف، سواء كانت إسلامية أو تقليدية في منح التمويل وهي ما يعرف بالعناصر

^{١٣٧} البقرة، ٢٨٢.

^{١٣٨} التونسي، عبد اللطيف، (٢٠١٠، نيسان)، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ٧.

^{١٣٩} المدني، إبراهيم، (٢٠١٠، نيسان)، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي بالسودان)، مرجع سابق ذكره، ص ٣.

الخمس (5CS) والتي تتوافق مع القاعدة الفقهية في المعاملات وهي " الأصل في المعاملة الإباحة ما لم يرد نص مقيداً أو محرم " أما ما يخص أو ما يعرف بالعناصر الخمس فإنه تتمثل في الآتي:

- شخصية الزبون : character وتشمل عنوان المعني والوضع القانوني وطبيعته وسمعته وخبرته وكفاءته وسيرته الذاتية.
- المركز المالي للزبون : CAPITAL ويشمل تحليلاً للميزانية لتحديد الموقف من العملية الاستثمارية. ومن هنا يظهر دور التحليل المالي في ترشيد قرار التمويل في المصارف الإسلامية حيث أنه يساهم في بيان الوضع المالي للعميل من خلال أدواته المختلفة.
- قدرة الزبون : CAPACITY والتمثلة في معرفة مدى قدرة وكفاءة العميل وقدرته على الوفاء بالسداد. وتستخدم المصارف الإسلامية أدوات التحليل المالي المختلفة لتحديد قدرة العميل على السداد والتي هي عنصر مهم في منح التمويل للعميل من عدمه.
- الضمانات الإضافية : COLLATERALS التي تركز على نوع وحالة وقيمة الضمان المقدم ومدى قابليته للبيع وسهولة إجراءات تسيله لتحديد الموقف في منح التمويل من عدمه.
- الظروف المحيطة بغرض التمويل : CONDITIONS: وترتكز على مدة ملائمة الظروف الداخلية والخارجية والظروف الاقتصادية المتعلقة بقطاع المشروع المراد تمويله إضافة إلى مدى توفر السيولة اللازمة لذلك.

إلا أن المصارف الإسلامية أضافت بند آخر كأسلوب متبع في منح التمويل وهو دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع ومدى توافقها مع الأنشطة المسموح بها شرعاً وفقاً لقاعدة (الحلال والحرام)، وقد تعد من قبل المصرف أو يتم الاستعانة بخبراء من خارج المصرف. وهناك عدة معايير متعارف عليها لدى المصارف الإسلامية تستخدم عقد منح التمويل وقد تتفق بعض هذه المعايير مع المعايير المستخدمة في المصارف التقليدية، إلا أن ما يميز المعايير المتبعة بالمصارف الإسلامية هو مدى علاقتها وتطابقها مع أحكام الشريعة الإسلامية ومنها: ^{١٤٠}

١. المعايير المتعلقة بالمشروع: تتمثل في ضرورة وجود معايير يمكن تطبيقها في ضوء المعايير الشرعية، حتى وإن كان المشروع ناجحاً، فهذا لا يعني قبول تمويله من قبل المصرف الإسلامي ما لم يكن متوافقاً مع الأحكام الشرعية، وأبرز هذه المعايير هي:

^{١٤٠} المرجع السابق، ص ٤.

- المعايير المادية والتي تضم معيار الربح أو العائد المناسب ومعيار الضمانات والكفالات المتمثلة في الضمانات العينية والشخصية والفنية. والمصارف الاسلامية كغيرها من المصارف التقليدية تهتم بشكل كبير بمقدار ربح العميل بعيداً عن عمليات تجميل الميزانية وإدارة الأرباح وإظهار أرباح وهمية غير محققة قبل منحه التمويل بل وتقدر المصارف الاسلامية مقدار مبلغ التمويل على أساس هذا الربح وهذا ما يظهر دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في المصارف الاسلامية.
- المعايير الشرعية والعقائدية والتي تهدف إلى ربط السلوك الاقتصادي للمصرف بالشرعية التي تعتبر الفصيل في قبول الاستثمار من عدمه والتي تركز على ضرورة أن تكون مدخلات ومخرجات المشروع وأساليب استخدامها غير محرمة أو محرمة أو غير مقبولة شرعاً.
- المعايير الاقتصادية والاجتماعية والتي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار وتوافقها مع الأولويات الاقتصادية للمجتمع.

٢- المعايير المتعلقة بالعميل طالب التمويل:

- هناك مجموعة من الأسس التي يجب مراعاتها عند اختيار عملاء المصرف وهي:^{١٤١}
- ١- أن تكون سمعة العميل حسنة محافظاً على الوفاء بتعهداته والتزاماته قبل المتعاملين معه سواء البنوك أو الموردين أو غيرهم.
 - ٢ - الاستعلام الجيد عن العميل من البنوك التي سبق له التعامل معها، كما يتم الاستعلام عنه لدى الموردين وغيرهم من التجار، وكذلك الاستعلام عن العميل لدى المجتمع الذي يعيش فيه وتصرفاته المالية والأخلاقية.
 - ٣ - أن يكون للعميل خبرة في مجال عمله ونشاطه التجاري والصناعي وغيره.
 - ٤ - ألا يكون سبق له التوقف عن دفع ديونه أو أجرى ضده بروتستو وذلك بالرجوع لنشرة الأحكام التجارية والحصول على شهادة من المحكمة التابع لها لمطابقتها على النشرة.
 - ٥ - ألا يكون قد سبق إشهار إفلاسه.
 - ٦ - ألا يكون في نشاطه التعامل على سلع يحرمها الإسلام.

^{١٤١} شحاتة، شوقي (١٩٨٧، يونيو)، تجربة بنوك فيصل الإسلامية - عقد المراجعة - دراسة تطبيقية، ندوة خطة "استراتيجية" الاستثمار في البنوك الإسلامية الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات، عمان، الأردن، ص ٧٥.

٧ - التأكد من سلامة مركزه المالي من ميزانيات العمل والتقارير التي تظهرها الزيارة الميدانية لموقع نشاطه وذلك بمؤشرات حقيقية وواقعية. ويظهر هذا البند الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في تزويد المصرف بهذه المؤشرات الحقيقية عن المركز المالي للعمل بعيداً عن عمليات تجميل الميزانية التي قد يلجأ لها بعض العملاء.

٨ - أن يقدم العميل ما يوضح موقفه الضريبي وسلامته بشهادة من مراقبة الضرائب أو من محاسب قانوني. .

٩ - التأكد من سلامة اقتصاديات نشاط العميل مقارنة بالأنشطة المماثلة.

١٠ - الاستعلام عن المراكز الائتمانية للعميل سواء أكان شركة أو بصفته الشخصية وذلك من إدارة مراكز الائتمان بالبنك المركزي وتحليل هذه المراكز للتأكد من سلامتها.

١١ - في حالة شركات الأشخاص (تضامن - توصية - بسيطة) يجب الاستعلام عن كل شريك على حدة بخلاف الاستعلام عن موقف الشركة وأن يشمل ملف العملية الحصول على بيان بالمركز الائتماني المجمع لكل منهم على حدة من البنك المركزي ودراسة هذه المراكز للتأكد من سلامتها.

١٢ - الحصول على بيان بممتلكات الأشخاص الطبيعيين أو الشركاء في شركات الأشخاص والاطلاع على عقود الملكية والشهادات العقارية والسلبية التي تثبت خلو الممتلكات من الرهن أو الاختصاص.

كما يطلب من العميل تقديم صور من المستندات الآتية: السجل التجاري - عقد الشركة وملخص العقد - البطاقة الضريبية - البطاقة الاستيرادية - الميزانيات وحسابات الأرباح والخسائر عن الثلاث سنوات الأخيرة وتقارير مراقبي الحسابات إلى غير ذلك من المستندات اللازمة.

٣- المعايير المتعلقة بالمصرف مانح التمويل: ^{١٤٢}

تخضع هذه المعايير إلى عدة شروط وقيود تحتم على المصرف ضرورة إتباعها ومراعاتها، وقد تكون هذه القيود مفروضة من مؤسسات البلد، أو من المصرف المركزي، أو وفق سياسات المصرف فيما يخص الظروف الاقتصادية والسياسية الراهنة، والظروف القانونية المفروضة مثل نسبة السيولة القانونية، الاحتياطي القانوني، السقوف الاقتصادية، والتي تلزم المصرف بإتباعها.

^{١٤٢} المدني، إبراهيم، (٢٠١٠، نيسان)، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي بالسودان)، مرجع سابق ذكره، ص ٤.

٢-٣-٥ أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية:

ترى الباحثة بعد التحدث عن المصارف الإسلامية وخدماتها وصيغها التمويلية والمعايير التي تحكم اتخاذ القرارات فيها أهمية وضع جدول يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين المصارف الإسلامية والتقليدية.

أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
كلاهما مؤسسات ذات صفة مالية ومصرفية وتقوم بأعمال ذات طبيعة متماثلة تتضمن الحصول على الموارد المالية واستخدامها ولكن بما يتفق مع طبيعة كل منهما.	خضوع البنوك الإسلامية إلى رقابة شرعية وأخرى مالية، إذ تضمن الرقابة الشرعية الإشراف على أعمال ونشاطات هذه البنوك لتكون متوافقة مع قواعد الشريعة الإسلامية ومقاصدها، خلافاً للبنوك التقليدية إذ تخضع لرقابة مالية فقط.
خضوع كل منهما لرقابة البنك المركزي وتعليماته وقراراته وأنظمتهم وقوانينه ذات الصلة بأعمال البنوك.	تتعامل المصارف الإسلامية في مجال الحلال والطيبات بينما لا تلتزم البنوك التقليدية بذلك بل تركز على الربحية.
كل منهما يتمسك باعتبارات السيولة والمخاطرة والربحية عند ممارسة الأعمال والنشاطات ولكن تختلف درجة التمسك التي تكون أكبر في المصارف التقليدية منها في المصارف الإسلامية.	تتوافق صيغ استخدام الأموال في المصارف الإسلامية مع الشريعة الإسلامية وتقوم على أساس المشاركة في الربح والخسارة ومن هذه الصيغ المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والاستصناع والإجارة، بينما يقابل ذلك في الفروع التقليدية التمويل بفائدة أي تقوم على نظام الفائدة (الربا) أخذاً وعطاءً .
عدم دفع كل منهما أية فائدة لأصحاب الحسابات الجارية، لأن الهدف من هذه الحسابات القيام بالمعاملات الجارية اليومية وليس الحصول على عائد منها.	يحصل أصحاب الحسابات الاستثمارية (وهي تمثل أهم مصادر الأموال في المصارف الإسلامية) على نسبة شائعة من الأرباح المحققة، كما قد يخسرون إذا لم يحقق المصرف ربحاً، بينما يحصل المودعون في المصارف التقليدية على فائدة "عائد" ثابتة

بصرف النظر عن نتيجة النشاط من ربح أو خسارة .	
إذا تعسر المدين في المصارف الإسلامية يعطى مهلة إذا ثبت ذلك باليقين وإذا تبين أنه موسر ويماطل في السداد فتوقع عليه العقوبة والتي يقدرها أهل الخبرة، بينما في المصارف التقليدية يحسب على المدين المتأخر فوائد بصرف النظر عن أنه معسر أو مماطل.	تخضع كل من المصارف الإسلامية والتقليدية للرقابة المالية الداخلية والخارجية والتي يكون الهدف منها منع حصول الأخطاء أو الانحرافات أو التلاعب في العمليات التي تقوم المصارف بها ومعالجتها في حال حصولها.
تولي البنوك الإسلامية مجال الاستثمار مساحة كبيرة فهي تقوم على المراجعة للأمر بالشراء والإجارة المنتهية بالتملك وغيرهما، مما يفضي إلى تعاون رأس المال والعمل، خلافاً للبنوك التجارية التقليدية التي تولي الإقراض الأهمية الكبرى.	كلاهما يقدم خدمات تأجير الخزائن الحديدية. والتحويلات النقدية وبطاقة الصراف الآلي والاعتمادات المستندية.

جدول رقم ٢- من اعداد الباحثة بالاستناد إلى -مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ

القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن-١٤٣

وترى الباحثة ضرورة التأكد من سلامة التمويل وتوافقه مع أصول وقواعد الشريعة إضافة إلى توافر الجدوى الاقتصادية له مع مراعاة تحقيقه لمفاهيم وأسس الاقتصاد الإسلامي في مجال الصيرفة والاستثمار والتمويل والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بحيث يتم تحقيق التوازن بين التنمية الاجتماعية والعائد الاقتصادي عند اختيار المشروعات الاقتصادية والاجتماعية والدينية. التوازن بين مصلحة الفرد ومنفعة المجتمع، وهذه الخصائص هي من أهم ما يميز التمويل الإسلامي عن التمويل الربوي الذي يظل هاجسه تحقيق الربح المادي دون الالتفات إلى ما سواه.

١. ١٤٣ الجعافرة ، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن ، مرجع سابق ذكره. انظر أيضاً سليمان، نصر(٢٠٠٩، آب)، البنوك الإسلامية(تعريفها ، نشأتها ، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)، مداخلة موجهة للملتقى الدولي : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

الفصل الثالث

أدوات التحليل المالي في المصارف الإسلامية

المبحث الأول: التحليل المالي - مدخل مفاهيمي

المبحث الثاني: تحليل التغير والاتجاه

المبحث الثالث: النسب المالية

مقدمة:

إن التحليل المالي يأتي بعد انتهاء العمل المحاسبي وقد تقوم به الإدارة المالية أو المدقق الداخلي أو المدقق الخارجي (الجهات الوصائية أو الرقابية المختلفة). حيث أن مدخلات التحليل المالي تتمثل بالقوائم المالية التي هي عبارة عن مخرجات النظام المحاسبي، وبالتالي فإن صحة القياس المحاسبي وسلامته وكفاية الإفصاح المحاسبي وملاءمته شرطان أساسيان وخطوتان لازمتان لضمان إمكانية التحليل المالي السليم، والعكس صحيح فإذا كانت القوائم المالية غير صحيحة (عند القياس المحاسبي أو عند الإفصاح المحاسبي)، أصبح التحليل المالي غير صحيح بالتبعية، إذ أن ما يبنى على خطأ غالباً ما يكون خطأً. ويعتبر التحليل المالي النشاط السابق لعملية التخطيط المالي ويلازمها وذلك لتحويل البيانات المتحصل عليها من مصادرها إلى معلومات ذات دلالات معينة من قبل المحلل. وبالتالي فإن خطوات التحليل المالي تتضمن جمع البيانات وتنسيقها وتحليلها ثم المقارنة بين المجاميع الكلية والمجاميع الجزئية من الخطة المرسومة والاستنتاج ويعني التوصل إلى قرار سليم حول السياسات المالية المتبعة من قبل المنشأة.^{١٤٤}

ويتضمن التحليل المالي دراسة تفصيلية للبيانات الواردة في الكشوفات المالية ودراسة نتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة، وهذا يمكن المنشأة من التخطيط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي. فالتحليل المالي ومن خلال أدواته الوسيلة الفعالة والناجحة يمكننا من تحقيق هدف الرقابة المالية وتحليل أداء نشاطات المنشأة المالية وعملياتها، وذلك من خلال قدرة أدوات التحليل المالي على تقييم ربحية المنشأة وكفاءتها في إدارة موجوداتها، وتوازنها المالي، وسيولتها، ومخططاتها في التوسع والنمو.^{١٤٥}

إن دوائر منح التمويل بالمصارف الإسلامية تهتم بالتحليل المالي للعميل للوصول إلى نتائج مهمة عند تقييم الوضع المالي، حيث أن هذه النتائج تعتبر من النتائج التي تعتمد عليها هذه

^{١٤٤} المهاني، خالد، (٢٠٠٩)، التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء - حالة تطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص ٣.

^{١٤٥} المهاني، خالد، (٢٠٠٩)، التحليل المالي ومؤشرات تقييم الأداء - حالة تطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص ٤.

الدوائر عند اتخاذ قرار تمويلي يمكن وصفه بالقرار الرشيد، وللتحليل المالي مجموعة أساليب يمكن الاعتماد عليها تساعد إدارة المصرف في اتخاذ قرار بقبول طلب التمويل أو رفضه.^{١٤٦}

ولكن على الرغم من هذه الأهمية فإن متخذ القرار يجب أن يكون حذراً في اختيار أدوات التحليل، كما يتعين عليه معرفة مزايا وحدود كل أداة وهذا ما سيقوم الباحث بإيضاحه ضمن هذا الفصل.

^{١٤٦} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، والتي ساهمت في نشر الإحصائيات المتعلقة بالنسب المئوية لكل قطاع اقتصادي. ١٤٨

وأدى إفلاس العديد من الشركات إلى الاهتمام بالتحليل المالي من أجل دراسة قضيتين أساسيتين الأولى هي سيولة الشركات والتي أفلس معظمها بسبب وضع السيولة لديها، و الثانية هي الربحية والقدرة على المنافسة. والجدير بالذكر أن عمليات الاستثمار كانت من عوامل تطور التحليل المالي، حيث أن التفكير بالاستثمار يتطلب تكوين رأي عن الوضع المالي للمنشأة. ١٤٩

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل انصب الاهتمام على نوعية الشركات ووسائل تمويلها، عليه تكونت في فرنسا سنة ١٩٦٧ لجنة عمليات البورصات التي هدفت إلى تأمين الاختيار الجيد وتأمين المعلومات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي. كما أن تزايد حجم المعلومات وتحسن نوعيتها ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من التحليل الساكن إلى التحليل الديناميكي، وأدى تعميم التحليل المالي في المنشآت إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية. ١٥٠

٣-١-٢ العوامل التي ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي:

هناك مجموعة عوامل ساهمت في زيادة أهمية التحليل المالي ومن هذه العوامل:

١. الثورة الصناعية والتطور الصناعي الكبير: ١٥١ حيث أدت الثورة الصناعية لظهور عمليات الإنتاج الكبير والحاجة إلى رأس مال ضخم من أجل إنشاء الصناعة وتجهيزها.

١٤٨ سعادة، اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٩، ص ٥.

١٤٩ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكر، ص ١١.

١٥٠ سعادة، اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مرجع سابق ذكر، ص ٦.

١٥١ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكر، ص ٨.

عجزت المنشآت الفردية وشركات الأشخاص عن توفيره فظهرت بذلك الشركات المساهمة كحل لمشكلة توفير الأموال وبالتالي تم الفصل بين الإدارة والملكية والاعتماد على طبقة مهنية من المديرين تدير الوحدات نيابة عن المساهمين فزاد اهتمام المساهمين بالقوائم المالية التي توفر الفرصة في تقييم أداء المديرين ومتابعة نتائج المنظمة التي يستثمرون فيها أموالهم.

٢. الائتمان: ^{١٥٢} وهو عصب النشاط الاقتصادي ومصدر من مصادر التمويل، وإن بيوت المال والاقراض المتخصصة كالمصارف عند اتخاذها لقرار التمويل تعتمد بشكل أساسي على دراسة المركز المالي للجهات الطالبة للاقتراض قبل منحها.

٣. أسواق الأوراق المالية (الاسهم والسندات): ^{١٥٣}

تهتم الأسواق المالية بالمستثمرين في الأوراق المالية فهم أكثر الأطراف المحققة للأرباح من استثماراتهم في الأوراق المالية، كما أنهم أكثر الأطراف تعرض للمخاطر ولذلك يحتاج المستثمرون في الأوراق المالية الحاليين والمرقبون إلى معلومات دقيقة عن المنشآت التي تطرح أسهمها للتداول في الأسواق المالية، ولذلك تقوم الأسواق المالية بتحليل حسابات هذه المنشآت لتحديد مدى قوتها أو ضعفها، وبالتالي تحديد الأسهم المرغوبة من غيرها.

٤. تدخل الحكومات في كيفية إعداد القوائم المالية: ^{١٥٤}

إن اهتمام الحكومات بنجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات وحماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين دعا إلى تدخلها بإصدار قوانين لضمان هذه الحماية سواء بالنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية اطلاع الأطراف الخارجية (المساهمين وغيرهم) عليها.

٣-١-٣ مفهوم التحليل المالي:

إن التحليل المالي علم له قواعد ومعايير وأسس تهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالتقارير المالية للشركة وإجراء التصنيف لها ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها وتفسير النتائج التي تم التوصل إليها لتقييم الوضع المالي للشركة. ^{١٥٥}

^{١٥٢} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكر، ص ٩.

^{١٥٣} سعادة، اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مرجع سابق ذكره، ص ٧.

^{١٥٤} سعادة، اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مرجع سابق ذكره، ص ٧.

وقد تنوعت تعاريف التحليل المالي ومن هذه التعاريف:

- "انه عملية يتم من خلالها استكشاف او اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي تساهم في تحديد اهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر اخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم اداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات".^{١٥٦}
- "التحليل المالي هو عملية دراسة وتحليل وتفسير البيانات المالية المختلفة الواردة في القوائم المالية للمنشأة، ويتم هذا التحليل بالاستعانة بأدوات مالية مختلفة تم تقسيمها حسب الغاية من التحليل، إن كان لغايات إدارية، أو لغايات الاقراض... الخ".^{١٥٧}
- "هو عبارة عن مجموعة الاجراءات والعمليات يستخدم لأجل الحكم على أداء المنشأة وتقييمها وذلك بالاعتماد على البيانات المستخرجة من القوائم المالية لتلك المنشأة بقصد اكتشاف عوامل الضعف والقصور في تلك القوائم وكذلك عوامل القوة فيها وبما يساهم في ترشيد اتخاذ القرارات المناسبة".^{١٥٨}
- مختصون آخرون^{١٥٩} يرون أن التحليل المالي بأنه ((عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل)).

هؤلاء المختصون يرون أن التحليل المالي هو عملية معالجة للبيانات وهو إقرار بان التحليل المالي هو في حقيقته نظام معلومات وان لم يصرحوا عن ذلك، لكن المعنى المستفاد يفضي إلى ذلك.

^{١٥٥} عبد الناصر، صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢)، مرجع سابق ذكره.

^{١٥٦} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية (٢٠٠٣)، عمان: دار وائل، ط١.

^{١٥٧} الزرقان، صالح، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثالث والعشرون، ٢٠١٠، ص٧.

^{١٥٨} عبد الرحمن، تانيا، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد (٨) العدد (٢٦)، ٢٠١٢.

^{١٥٩} الحياي، وليد (٢٠٠٤). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، عمان، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ص٢١.

- كما يعرف التحليل المالي ((التحليل المالي هو دراسة انتقادية للقوائم المالية للمنشأة بعد إعادة تبويبها التبويب الملائم لأغراض التحليل، مع الاستعانة بالبيانات الأخرى الضرورية التي لا تشملها تلك القوائم، وذلك باستخدام الأساليب المتنوعة للتحليل، بغرض توضيح أسباب ما حدث من نتائج، وتقويم تلك النتائج وبيان الارتباطات بين عناصرها المختلفة، وتتبع تطورها على مدار الفترات المالية المتتالية، وإجراء المقارنة على أساس سليم بين المشروعات المتماثلة)).^{١٦٠}
 - التحليل المالي هو أقرب إلى "التحقيق" في الوضع المالي الحالي والمتوقع للشركة وهذا يتطلب التسلسل المنطقي لإجراء التحليل المالي يتطلب ما يلي:
 - قراءة متأنية وتحليل ناقد للتقارير المالية وتقارير مدقق أو مدققي الحسابات (إن وجد) ودراسة القواعد والمبادئ المحاسبية المطبقة من قبل الشركة.
 - التحليل الاستراتيجي لتحديد نقاط القوة والضعف للشركة في سوقها.
 - تحليل القوائم المالية للعشور على ما وراء الأرقام ومعرفة الواقع الاقتصادي والمالي للشركة^{١٦١}
- وبذلك يعد التحليل المالي عملية دقيقة ومدروسة تسعى إلى تعزيز القرارات التي أثبتت القوائم المالية نجاحها، ومن جهة أخرى تعديل القرارات التي تبين وجود ثغرات فيها، وأيضاً تكوين منظومة معلومات يستند إليها المدير المالي في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.^{١٦٢}

٣-١-٤ أهمية التحليل المالي: ^{١٦٣}

لا شك أن أهمية التحليل المالي تنبع من أهمية هذه الدراسات الاقتصادية والإدارية والمحاسبية في السنوات الأخيرة، حيث أن توسع المنظمات وتباعد مراكز وفروع هذه المنشآت الجغرافية بالإضافة إلى توسع وتعقد العمليات الاقتصادية في العالم، وظهور حيل وأدوات جديدة من الغش والخداع والاختلاس، أدى إلى ضرورة وجود أداة رقابية فعالة هي التحليل المالي، وبصورة عامة فإن أهمية التحليل المالي تتمثل بالآتي:

^{١٦٠} المهاني، خالد، (٢٠٠٩، حزيران)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء - حالة تطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص ٣.

^{١٦١} Ouattara, P.(2007). **Diagnostic financier et performance d'une entreprise en Cote d'Ivoire**, MBA Finance d'entreprise, Ecole Supérieure de Gestion de Paris.

^{١٦٢} المهاني، خالد، (٢٠٠٩، حزيران)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء - حالة تطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص ٣.

^{١٦٣} عبد الله، علي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، مرجع سابق ذكره.

- أ- التحليل المالي أداة من أدوات الرقابة الفعالة وهي أشبه بجهاز الإنذار المبكر والحارس الأمين للمنشأة لاسيما إذا استخدم بفعالية في المنشآت.
- ب- يمكن استخدام التحليل المالي في تقييم الجدوى الاقتصادية لإقامة المشاريع وتقييم الأداء.
- ت- التحليل المالي أداة من أدوات التخطيط حيث انه يساعد في توقع المستقبل للوحدات المستقبلية.
- ث- التحليل المالي أداة من أدوات اتخاذ القرارات المصيرية سيما ما يخص قرارات الاندماج والتوسع والتحديث والتجديد.
- وتظهر أهمية التحليل المالي الدور الذي يلعبه التحليل المالي في مساعدة المصارف الاسلامية في اتخاذ قرارات تمويلية رشيدة.

٣-١-٥ خطوات التحليل المالي : ١٦٤

هناك خطوات محددة يستخدمها المحلل المالي في عملية تحليله ولعل أهمها الآتي:

- أ- تحديد الغاية أو الهدف من التحليل فهل التحليل لتقييم الأداء النهائي، أم تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية ، أم تحليل لإنتاجية العمل، وغيرها من الأهداف.
- ب- جمع البيانات المطلوبة حسب الهدف من التحليل فان كان هدف التحليل هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فيجب جمع المعلومات عن الأصول المتداولة لفترة معينة ومن ثم تحديد الالتزامات المتداولة لنفس الفترة. أما إن كان الهدف من التحليل هو تقييم الأداء النهائي فان البيانات تجمع عن المصروفات والإيرادات لفترة معينة ويتم تحديد المؤشرات الرئيسية التي لها دور هام في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج.
- ت- تحديد أدوات التحليل المناسبة التي سوف تستخدم في عملية التحليل لتحقيق أفضل النتائج وبأقصر وقت ممكن، وهذا يتعلق طبعاً بالمستوى العلمي والفني للكادر الذي يقوم بعملية التحليل.
- ث- تشغيل البيانات المتعلقة بالهدف من التحليل بالاعتماد على أدوات التحليل المستخدمة من اجل الوصول إلى المؤشرات المرتبطة بالهدف من التحليل.

^{١٦٤} . الحياي، وليد (٢٠٠٤). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مرجع سابق ذكره، ص ٢٥.

ج- تحليل هذه المؤشرات من اجل معرفة اتجاهها في المستقبل.

ح- كتابة الاستنتاجات والتوصيات النهائية.

٣-١-٦ خصائص التحليل المالي: ^{١٦٥}

للتحليل المالي مجموعة من الخصائص منها:

١. إن التحليل المالي يعتمد على القوائم المالية (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية - قائمة التغير في حقوق الملكية) ومصادر أخرى كأساس للدراسة وهي تتضمن بيانات متعلقة بالماضي.
٢. إن القوائم المالية يلزم إعادة تبويبها بطريقة ملائمة تسمح بإمكانية القيام بالتحليل.
٣. إن هناك العديد من الأساليب التي يمكن الاعتماد عليها عند تحليل القوائم المالية.
٤. إنه من الجائز القيام بالتحليل على مستوى المؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية، أو بين المؤسسات المتشابهة في الصناعة الواحدة.
٥. إن التحليل المالي لا يقتصر على حساب المؤشرات والنسب وإنما يسعى في البحث إلى ما وراء هذه المؤشرات والنسب من مدلولات يمكن أن تقيد في عملية اتخاذ القرارات.

٣-١-٧ أنواع التحليل المالي:

هناك أنواع عديدة من التحليل المالي يكمل بعضها الآخر ناتجة عن طريقة التبويب التي تستند إلى الأسس التي يتم الاعتماد عليها في التحليل. ومن هذه الأسس ^{١٦٦}:

أ- حسب الجهة القائمة بالتحليل: ^{١٦٧}

- ١- **تحليل داخلي:** وهو التحليل الذي يقوم به أشخاص من داخل المشروع وعلى بيانات هذا المشروع ولغايات يطلبها المشروع. وهذا النوع من التحليل يلبي حاجات المستويات الادارية المختلفة في المشروع.
- ٢- **تحليل خارجي:** هذا النوع من التحليل تقوم به جهات من خارج المشروع ولخدمة هذه الجهات كالمصارف المركزية والغرف الصناعية.

^{١٦٥} المهاني، خالد (٢٠٠٩، حزيران)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء - حالة تطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص٣.

^{١٦٦} الحياي، وليد (٢٠٠٤). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مصدر سابق ذكره، ص٢٨.

^{١٦٧} الحياي، وليد (٢٠٠٤). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، مصدر سابق ذكره، ص٢٩.

ب- حسب البعد الزمني للتحليل :

١- تحليل رأسي "ثابت أو ساكن" :

وهو تحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلاً رأسياً أي تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها أو إلى مجموع مجموعته داخل القائمة.^{١٦٨} مما يحدد الأهمية النسبية للعنصر ويحدد طبيعة العلاقة بين الجزئيات بالكميات.^{١٦٩} ويتميز هذا التحليل بضعف الدلالة لأنه يعتبر تحليلاً ساكناً ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.^{١٧٠}

٢- تحليل أفقي "المتغير" ^{١٧١}:

ويعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يوصف بالتحليل المتحرك. وتظهر مقارنة هذه العناصر عبر الزمن اتجاه هذه العناصر والتغيرات التي طرأت عليها مما يساعد على تحليل أسبابها ودراسة انعكاساتها على الهيكل المالي للمنشأة من جهة والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية المتوقعة لهذه العناصر بشكل يساعد في اعداد الموازنات التخطيطية من جهة أخرى. ويتم التحليل الأفقي عن طريق دراسة الاتجاه وحساب الأرقام القياسية لعدد من الفترات الزمنية بعد أخذ أرقام العناصر لفترة معينة كسنة أساس وتحسب الأرقام القياسية لسنوات المقارنة كما يلي

قيمة العنصر في سنة المقارنة * ١٠٠

قيمة العنصر في سنة الأساس

^{١٦٨} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الانتمائي "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠.

^{١٦٩} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريل)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٧، ص ٢٠.

^{١٧٠} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٣٩.

^{١٧١} . اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤١-٤٢.

عقل، مفلح محمد (٢٠٠٦). مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠٥. انظر أيضاً ربابعة، عبد الرؤوف، الحياي، وليد والبطة، محمد عثمان (١٩٩٦). التحليل المالي، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤.

ولاختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور إذ لا بد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات التالية:

- ١- الابتعاد عن التحيز الشخصي
 - ٢- اختيار سنة أساس تتصف بأنها طبيعية أي لم يمر عليها ظروف استثنائية
 - ٣- ألا تكون سنة الأساس متقدمة أو بعيدة
- ويمكن تجاوز هذه المشكلة بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.

ت- حسب الهدف من التحليل^{١٧٢}:

- ١- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- ٢- تحليل قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- ٣- التحليل المالي لتقويم ربحية المنشأة.
- ٤- تحليل التدفقات النقدية.
- ٥- التحليل المالي لتقويم كفاءة الإدارة .
- ٦- أنواع أخرى حسب الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

٣-١-٨ مصادر معلومات التحليل المالي:

يمكن تقسيم مصادر بيانات التحليل المالي إلى مصدرين هما: ^{١٧٣}

أ- **مصادر داخلية:** وهي مصادر من داخل المنشأة والتي تتمثل بالمعلومات المحاسبية والإحصائية والإدارية التي يحصل عليها المحلل من المشروع نفسه، وسواء كانت مكتوبة أو شفوية، وأهم مصدر من المصادر الداخلية هي القوائم المالية وبيانات السجلات المحاسبية.

ب- **مصادر خارجية:** من أبرز هذه المصادر هي المعلومات التي تصدرها أسواق المال ومكاتب السماسرة والمعلومات التي يمكن الحصول عليها من الصحف اليومية والمجلات المتخصصة والمكاتب الاستشارية.

^{١٧٢} . الحياي، وليد (٢٠٠٤). *الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي*، مرجع سابق ذكره، ص ٣١. انظر أيضاً الحياي، وليد (٢٠٠٧). *التحليل المالي*، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص ٣٦.

^{١٧٣} . الحياي، وليد (٢٠٠٤). *الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي*، مرجع سابق ذكره، ص ٢٧.

إضافة إلى المعلومات التي تؤثر على عمل المشروع في ظروف اقتصادية معينة كالفساد أو التضخم أو الرواج وغيرها.

٣-١-٩ أهداف وأغراض التحليل المالي: ١٧٤

إن التحليل المالي كأى فرع من فروع المعرفة الانسانية يسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والأغراض تختلف باختلاف الغرض أو الهدف الذي يسعى إليه المحلل المالي. فمثلاً عندما يكون الغرض من التحليل معرفة نتيجة عمل المنشأة في الحاضر وما سيكون عليه في المستقبل فإن الموضوع ينصب على معرفة ربحية المنشأة والعوامل المؤثرة على حجم المنشأة. أما إذا كانت الغاية من التحليل المالي هو تقديم تسهيلات ائتمانية أو مصرفية فإن التحليل سوف ينصب على معرفة قدرة المنشأة على تسديد التزاماتها بالمستقبل من خلال دراسة العلاقة بين الاصول ومدى قدرة المنشأة على تغطية التزاماتها خلال فترة معينة.

وعليه فإن التحليل المالي يهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

١. -تقييم الوضع المالي والنقدي للمنشأة.
٢. -تحديد الانحرافات وذلك من خلال مقارنة الأداء الفعلي عن المخطط وتشخيص أسبابها.
٣. -تقييم نتائج قرارات الاستثمار والتمويل.
٤. -الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية.
٥. -تحديد الفرص المتاحة أمام المنشأة والتي يمكن استثمارها.
٦. -التنبؤ باحتمالات الفشل المالي التي تواجه المنشأة.
٧. -تحقيق العوائد المناسبة على الاستثمار كالربحية التجارية للمشاريع القائمة والجديدة على حد سواء وبناء التوقعات خلال الفترة الزمنية القادمة قصيرة الاجل ومتوسطة وطويلة الاجل وذلك للمحافظة على السيولة اللازمة للمشاريع القائمة والجديدة وتحقيق فوائض مالية مستمرة.

١٧٤ عبد الرحمن ، ثانياً ، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك) ، مرجع سابق ذكره .

وبالتالي فإن للتحليل المالي يستخدم لأغراض وأهداف كثيرة وبما يساهم في تلبية أهداف المنشأة سواء كان في حالة اتخاذ قرارات مالية من حيث الحصول على الأموال أو استخدام لهذه الأموال.

كما ويشير البعض إلى أهمية التحليل المالي في إطار التوجه الاستراتيجي للتحليل المالي بأنه أصبح باستطاعة مدراء المنشآت أن ينظروا للمستقبل من خلال التحليل المالي وذلك بهدف الحصول على تصورات واضحة عن الظروف المالية للمنشأة كما أصبح بإمكان المحللين بأن يدخلوا متغيرات لا نهاية لها في تحليلاتهم باستخدام البرمجيات الحديثة.^{١٧٥}

ويمكن أن نميز هنا الأهداف التي تسعى المصارف سواء أكانت إسلامية أم تقليدية لتحقيقها من خلال استعمال التحليل المالي.

٣-١-١٠ أهداف المصرف من التحليل المالي:

تتمثل الأهداف التي يتوخاها المصرف سواء أكان إسلامي أم تقليدي من التحليل المالي للعميل طالب التمويل في:

- أ- مدى توافر الكفاءة المالية والإدارية والفنية لدى العميل طالب التمويل، والتي بدورها تبرز مدى استعداد العميل على المحافظة على التمويل الممنوح له والمقدرة على الاستغلال الأمثل لهذه الموارد المالية المتاحة له.
- ب- الوقوف على الظروف المحيطة بالمؤسسة، والبيئة (الاقتصاد) التي تنشط فيها، خاصة إذا ما تعلق الأمر بتمويل مؤسسة خارج المنطقة الكائن فيها مقر المصرف.
- ت- تحديد مصادر الأموال المستثمرة في المؤسسة (العميل) بشقيها المصادر الداخلية والمصادر الخارجية.
- ث- التحقق من أوجه استغلال الأموال المستثمرة في المؤسسة.

^{١٧٥} بن مسعودة ، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية ،رسالة ماجستير ، قسم الشريعة ،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ،جامعة الحاج لخضر،الجزائر ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٣ .

١-١-٣ استعمالات التحليل المالي: ١٧٦

هناك العديد من الجهات التي تهتم بالوضع المالي للمنشأة ومن وجهات نظر مختلفة وبالتالي يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة أهمها:

١. **التحليل الائتماني:** يقوم بهذا النوع من التحليل المقرضون بهدف معرفة قدرة المقرض على السداد والوفاء بالتزاماته المالية وتقييم هذه العلاقة والعمل على بناء القدرات المرتبطة بهذه العلاقة.

٢. **التحليل الاستثماري:** يستعمل هذا النوع من التحليل في تقييم الاستثمارات في أسهم المنشأة وسندات القرض وبالتالي تقييم المنشآت. والذي يعود بالفائدة على كل من أفراد المؤسسة ويعتبر التحليل الاستثماري من أفضل التطبيقات العملية التي يقوم بها المستثمرون.

٣. **تحليل الاداء:** يستعمل هذا التحليل في تقييم أداء المؤسسة الذي يعتمد على تقييم نوعيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

٤. **التخطيط:** وقد تتعرض المؤسسات إلى ذبذبات مستمرة في أسواقها الأمر الذي يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة لمواجهة هذه التغيرات ووضع تصور لأداء الشركة المستقبلي والمتوقع استرشاداً بالإدارة السابقة لها.

٥. **التحليل لغرض اتخاذ القرارات المالية والرقابة المالية:** هناك ارتباط بين كل من قرار الاستثمار والقرار المالي. إن وضع الخطة المالية وتنفيذها يؤدي إلى إجراء تحليل مالي لدراسة عناصر الأصول ودراسة سياسة التمويل الذاتي.

أي إن للتحليل المالي العديد من الاستعمالات سواء كانت لأغراض إدارة المنشأة أو لغرض الجهات الخارجية. وإن كل جهة من هذه الجهات سواء كانت داخلية أم خارجية تستعين بالتحليل المالي في اتخاذ قراراتها. فالمصارف وهي جهة خارجية بالنسبة للمنشأة طالبة الائتمان تستعين بالقوائم المالية لتلك المنشأة لأغراض تحليلها ومن مختلف الجوانب بهدف تفسير الأرقام التي

^{١٧٦} عبد الرحمن ، نانبا ، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك) ، مرجع سابق ذكره، ص ٦٣. انظر أيضاً كراج، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الادارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٧ .

تحتويها هذه القوائم وتحويلها إلى مفاهيم يمكن أن تستند أو تستدل من خلالها اتخاذ قراراتها إذ يمكن من خلال التحليل المالي الوقوف على الجوانب السلبية في هذه القوائم ومن ثم تشخيص العوامل الايجابية والاعتماد عليهما في اتخاذ القرارات المتعلقة بمنح التمويل من عدمه.

٣-١-٢ منهجية التحليل المالي: ١٧٧

هناك مبادئ عامة للتحليل المالي تتمثل ب:

١. تحديد هدف التحليل المالي.
٢. تكوين مجموعة من الأسئلة المحددة تكون اجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد.
٣. اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة موضع البحث.
٤. استعمال المعلومات والمقاييس التي تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار أو إجراء المطلوب.

وإلى جانب هذه المبادئ العامة هناك مبادئ ثانوية تتمثل ب:

١. تحديد الفترة التي سيتم تحليل قوائمها المالية.
٢. اختيار المعيار المناسب الذي سيتم اختيار المعيار بناء عليه.
٣. تحديد الانحراف عن المعيار المعتمد.
٤. تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها.
٥. وضع التوصية المناسبة بشأن نتائج التحليل.

٣-١-٣ محددات التحليل المالي: ١٧٨

١. تركيز اهتمام المحلل بجانب واحد للمنشأة وإهمال باقي الجوانب.
٢. تفاوت درجة اهتمام المحلل بالمنشأة، فالتحليل المالي يكون أعمق عند طلب قرض بمبلغ كبير منه عند تجديد حساب جاري بمبلغ صغير.
٣. كمية ونوعية المعلومات المتاحة للمحلل المالي.

^{١٧٧} كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٥٩.

^{١٧٨} كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره ص ١٩٠.

٤. التقدير الشخصي للمحلل المالي وخاصة الأحكام المتعلقة بالاستهلاك أو مخصص الديون المشكوك فيها.
٥. مدى استمرارية استعمال القواعد المحاسبية.
٦. عملية الاختصار للمعلومات المالية في القوائم المالية مما يحد من قدرة المحلل الخارجي على الاستنتاج الدقيق.
٧. تجميل الميزانيات مما يعيق عمل المحلل ويحد من قدرته على الحكم على كفاءة المنشأة.
٨. عدم إظهار القوائم المالية لمعلومات عن خطط الإدارة في التوسع والعلاقات مع الموردين.

٣-١-٤ معايير التحليل المالي:

المعايير هي أرقام معينة التي يستخدمها المحلل للحكم بموجبها على ملاءمة نسبة أو رقم ما ومن هذه المعايير^{١٧٩}:

١. **المعايير التاريخية**^{١٨٠}:
يعتمد هذا المعيار على دراسة أداء الشركة في الماضي واعتباره معياراً للحكم على أدائها الحالي واتجاهاته ويتم الوصول لهذا المعيار عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة .
٢. **المعايير المستهدفة**^{١٨١}:
وتقوم على أساس وضع أهداف لأنشطة معينة من قبل إدارة المنشأة ومقارنة ما كان متوقعاً مع ما حققته المنشأة فعلاً.
٣. **معايير الصناعة**^{١٨٢}:
هو معيار يوضع ضمن صناعة معينة ، ويحدد هذا المعيار من قبل غرف الصناعة والاتحادات الصناعية في البلد، إلا أن هناك صعوبة في تحديد المقصود بالصناعة الواحدة.

^{١٧٩} كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٠.

^{١٨٠} كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٢.

^{٢١} كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٦٢.

^{١٨٢} كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٦١.

٤. **المعيار المطلق:**^{١٨٣} وهو حالة متفق عليها بأنه يمثل الصيغة المثالية لحدث معين فهو يأخذ قيمة مالية ثابتة لنسبة معينة مشتركة بين كافة المنشآت وتقاس به التقلبات الواقعية.

٣-١-١٥ الجهات المستفيدة من التحليل المالي:^{١٨٤}

تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهات المستعملة له أو المستفيدة منه ويمكن تحديد هذه الجهات بالجهات التالية:

❖ إدارة المنشأة:

وهنا يخدم التحليل المالي الإدارة في تقويم كفاءة عمليات المنشأة ونشاطاتها والتعرف على اتجاهات المنشأة وسلامة أدائها المالي، واكتشاف الانحرافات في مخطط المنشأة، وبالتالي التخطيط المالي السليم لفترات مالية مقبلة.

❖ موظفي ومستخدمي المنشأة

ويتجلى دور التحليل المالي بالنسبة لهؤلاء المستخدمين في تقوية الروح المعنوية لدى العاملين، وتقوية ولائهم وانتمائهم للمنشأة التي تطلعهم دائماً على نتائج عملياتها، بالإضافة إلى أن التحليل المالي يبين نقاط النجاح والفشل الذي يدفع الموظفين دوماً إلى التقاضي بالعمل للمحافظة على النجاح أو الخروج من حالة الفشل.

❖ أصحاب الأملاك في المنشأة والمستثمرين فيها:

من خلال تحليل كفاءة عمليات المنشأة قصيرة وطويلة الأجل، وتحليل نسبة تحقيق المنشأة للأرباح والخسائر لفترة زمنية معينة وتحليل سلامة المركز المالي والهيكل المالي للمنشأة وتحديد قدرات المنشأة على التوسع والنمو، أو مواجهة الانكماش والفشل وإمكانية مقارنة أداء المنشأة مع أداء منشآت أخرى مشابهة لها.

^{١٨٣} سعادة ، اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مرجع سابق ذكره، ص ١٦.

^{١٨٤} المهاني، خالد، (٢٠٠٩، حزيران)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء -حالة تطبيقية، مرجع سابق ذكره، ص ٥.

❖ أصحاب الديون على المنشأة:

الذين يهتمون بالتحليل المالي من أجل تحليل درجة المخاطرة التي تعمل المنشأة في إطارها وتحليل قدرة المنشأة للوفاء بالتزاماتها وتسديد الاستحقاقات في أوقاتها.

❖ المؤسسات الحكومية:

وذلك للرقابة على أداء المنشأة وتماشيه مع القوانين والأنظمة وتحليل الأداء المالي للأغراض الضريبية وتحليل سياسات المنشأة التسعيرية والبيعية والتأجيرية.

❖ الأفراد والجهات المتعاملة بالأوراق المالية:

والتي تستخدم التحليل المالي من أجل تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للمنشأة في السوق المالي ومراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي وتحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل استثمار.

٣-١-٦ دور التحليل المالي في تقييم طلبات التمويل في المصارف الإسلامية:

يعتبر القطاع المصرفي المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي للبلد، ولا يخفى على أحد أهمية دوره في تمويل معظم الأعمال والمنشآت؛ فإنه يعتبر العمود الفقري للاقتصاد.^{١٨٥}

وتأتي أهمية التحليل المالي في مجال النشاط المصرفي من ضخامة الأموال التي يتعامل فيها هذا القطاع وسرعة دوران رأس المال العامل فضلاً عن الدور المتميز الذي يحتله القطاع المصرفي في الهيكل الاقتصادي للدولة.^{١٨٦}

يجب وضع العديد من الافتراضات للسماح باستخدام أدوات وأساليب التحليل المالي التقليدية على البنوك الإسلامية حيث يجب مراعاة خصوصية الصيغ المصرفية الإسلامية والعمليات والتي تختلف تماماً عن البنوك التقليدية وهذه الاختلافات تجعل من استخدام إجراءات البنوك التقليدية في البنوك الإسلامية أمراً غير عادل وغير دقيق لقياس الأداء في البنوك الإسلامية و نتيجة لآثار العولمة وزيادة المنافسة والمقارنة بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لقد أصبح

¹⁸⁵ Hazzi, O. op. cit., p134.

¹⁸⁶ الجزراوي، إبراهيم والنعمي، نادية، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية - تطبيقية) في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والثمانون، ٢٠١٠، ص ١١.

من الأهمية بمكان تقييم وتقدير أداء البنوك الإسلامية لكفالة أن تكون القرارات المتخذة سليمة.^{١٨٧}

لقد أصبح القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحة ومطلب أساسي لمتخلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم ومن بينها الجهات المقرضة، ولكي تقي هذه القوائم باحتياجات المستخدمين لابد من توفر شرطين أساسيين هما:

- أن تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بقدر معقول من المصادقية ليكون بالإمكان الاعتماد عليها والوثوق بها في عملية التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات.
 - أن تكون تلك المعلومات قابلة للمقارنة وذلك لكي تحوز المؤشرات المشتقة على قبول عام يمكن من استخدامها أساساً لتقييم أداء المنشآت والوقوف على مركزها المالي وإجراء المقارنات بقدر كبير من الموضوعية.
- وتبدأ عملية التحليل المالي بتحليل النسب بصورة عامة والتي عرفها البعض بأنها عبارة عن المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمنظمة، في حين عرفه آخرون بأنها عملية استخدام المقاييس الكمية لتقييم الأداء المالي لعملاء البنك طالبي الائتمان المصرفي من خلال إيجاد علاقات بين بنود قوائمهم المالية التي تكشف عن مدى قوة مركزهم المالي وبالتالي مدى إمكانية سدادهم للالتزامات التي تترتب على منحهم الائتمان، ويمكن القول بأن النسب المالية ليست هدفاً في حد ذاته ولكنها مؤشر للاسترشاد بها للوصول إلى الهدف، فالعلاقات المالية التي توفرها النسب تقدم معلومات هامة يتم تركيبها من بيانات مستقلة تتمثل في بسط ومقام وتستخدم لإضفاء دلالات معينة على المعلومات الواردة بهدف الوصول إلى حالة التوازن بين العوامل المالية والإنتاجية إذ من الصعب الموازنة بين العوامل المالية والإنتاجية دون استخدام النسب.

ويقصد بالأداء المالي الأنشطة المتعلقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة، أي مدى كفاءة المنظمة طالبة الائتمان في توظيف مواردها المالية في الاستخدامات المختلفة.

¹⁸⁷ Badreldin, A. op. cit. p6.

وبذلك فإن التحليل المالي يتم على القوائم المالية لعملاء المصرف طالبي التمويل، وأن النتائج التي يصدر عنها هذا التحليل تمثل إحدى العوامل التي يتوقف عليها قرار منح التمويل وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

١. الميزانية العمومية:

وهي القائمة التي تعكس الوضع المالي للعميل خلال لحظة معينة من خلال عرض جانب الأصول الذي يوضح استثمارات العميل طالب التمويل، أما جانب الخصوم فيوضح مقدار ما تم تحويله من خلال الاقتراض من الغير (الالتزامات) أو من خلال الملاك (حقوق المساهمين).

٢. قائمة الدخل:

وهي القائمة التي توضح الإيرادات والنفقات خلال فترة مالية معينة، وتظهر صافي الربح المتولد من تلك العمليات.

٣. قائمة التدفق النقدي:

وهي القائمة التي توضح التدفق النقدي الداخل والخارج من الإيرادات وكذلك النفقات الناتجة عن ممارسة العميل لأنشطته خلال فترة مالية معينة، وبالتالي فهي تقدم معلومات مفيدة عن مصادر واستخدامات النقدية.

٤. قائمة التغير في حقوق المساهمين: وهي القائمة التي تظهر التغيرات التي تحدث

في رأس المال زيادة أو خفضا بالإضافة إلى التغيرات في الأرباح المحتجزة خلال الفترة المالية، وبالتالي فإنها توضح التطورات التي حدثت على حقوق

المساهمين. ١٨٨

وتستخدم المصارف الإسلامية القوائم المالية للعملاء طالبي التمويل -إضافة إلى استخدام النسب المالية -والهدف الأساسي من طلب هذه القوائم هو التأكد من أن حالة العميل يمكن معها الاطمئنان إلى سداد أقساط التمويل في مواعيدها المحددة دون حدوث اضطرابات في أعماله وأثناء استمرارها.

١٨٨ الجعافرة ، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن ،رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة ،كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن، ٢٠١٢، ص٣٦-٣٨ .

كما تستخدم المصارف الإسلامية هذه القوائم للتعرف على مجموعة من القواعد والدراسات اللازمة بغرض تقديم التمويل اللازم للعميل ومن هذه القواعد:

١. مدى توافر نية السداد لدى العميل.
٢. مدى توافر الكفاءة المالية والإدارية والفنية لدى العميل طالب التمويل.
٣. مدى توافر رأس المال الكافي.
٤. دراسة ظروف المنشأة وظروف الاقتصاد القومي ككل.
٥. التحقق من توفر الضمانات الكافية.^{١٨٩}

ومما سبق تجد الباحثة أن التحليل المالي هو عبارة عن دراسة تفصيلية للقوائم المالية وفهمها من أجل الوصول إلى الوضع المالي الحقيقي للمنشأة واتخاذ القرارات المناسبة، بحيث يقوم المحلل من أجل الوصول إلى الهدف المرجو من عملية التحليل باتباع منهجية معينة ومن خلال استخدام الأدوات التحليلية اللازمة التي تمكنه من الوصول إلى هدفه ووضع التوصية المناسبة وهذه الأدوات هي موضوع المبحث التالي.

^{١٨٩} بن مسعود ، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٦ .

المبحث الثاني

تحليل التغير والاتجاه

مقدمة:

إن القوائم المالية هي المصدر الأساسي للبيانات الذي تعتمد عليه الإدارة المالية عند اتخاذها للقرارات التمويلية، وكون هذه القوائم غير قادرة على تقديم صورة متكاملة عن نشاط المنشأة كان لابد من إخضاع هذه القوائم للتحليل المالي حتى تتمكن الإدارة ومع تزايد التنافس وحالة عدم التأكد من اتخاذ القرار التمويلي الرشيد. حيث يتوجب على الإدارة المالية العمل على إيجاد الترابط بين العناصر المختلفة للقوائم المالية من أجل الوصول إلى المعرفة الكاملة لنشاط المنشأة، وأن يتم التطرق إلى ما وراء نتائج الأعمال التي تظهرها القوائم المالية، فقد تحقق الشركة أرباحاً ويظهر في قائمة الأرباح والخسائر بينما يكون في الوقت نفسه هناك مشاكل لديها في السيولة النقدية. فالتحليل المالي هو عبارة عن عملية فنية تهدف إلى فحص القوائم المالية لاستنتاج المعلومات عن أداء المنشأة، ولذلك عند اتخاذ أي قرار تمويلي لابد على الإدارة أن تستخدم النسب والمؤشرات المالية والتي من شأنها أن توضح الملاءة المالية للمنشأة طالبة التمويل وقدرتها على السداد للأموال المطلوبة.^{١٩٠}

فقد أصبح القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحة ومطلباً أساسياً لمختلف الأطراف المستخدمة لهذه القوائم ومن بينها الجهات مانحة التمويل.^{١٩١}

يعتمد التحليل المالي للقوائم المالية على تطور البيئة التي تعمل خلالها المنشأة طالبة التمويل، وهو ما يدفع المحلل المالي عادة إلى إعادة ترتيب بنود القوائم المالية بما يخدم هدف التحليل والحاجة التحليلية والتفسيرية المطلوبة، وذلك لغرض الكشف عن مدى كفاءة الأداء الإداري

^{١٩٠} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص ٤٢١.

^{١٩١} الجعافرة، أحمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٣٦.

للمنشأة والصعاب التي تعترض نشاطها وأثر السياسات المتبعة والقرارات الهامة والمشاكل التي تواجهها ومدى مساهمة أصحاب المنشأة والغير في الهيكل التمويلي للمنشأة.^{١٩٢}

يستخدم التحليل المالي في المنشآت بشكل عام والمصارف بشكل خاص لمعرفة ما إذا كان العميل قادر على الوفاء بالتزاماته في المستقبل أم لا، فالتحليل المالي يتم لمعرفة أو تقدير قدرة العميل الحالية والمستقبلية تجاه التزاماته وعليه فإن المحلل المالي يستخدم مجموعة من الطرق والأدوات التي تفيده في معرفة الوضع المالي للمنشأة طالبة التمويل.^{١٩٣}

وتعرف أدوات التحليل المالي بأنها: هي مجموعة الوسائل والطرق الفنية والأساليب المختلفة التي يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنشاط المنشأة ونقاط الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والتي تمكنه من إجراء المقارنات والاستنتاجات الضرورية للتقييم.^{١٩٤}

وتقسم أدوات التحليل المالي إلى عدة أنواع هي: ^{١٩٥}

١- تحليل التغير والاتجاه والذي يتم تنفيذه من خلال:

أ- التحليل الرأسي

ب- التحليل الأفقي

٢- النسب المالية.

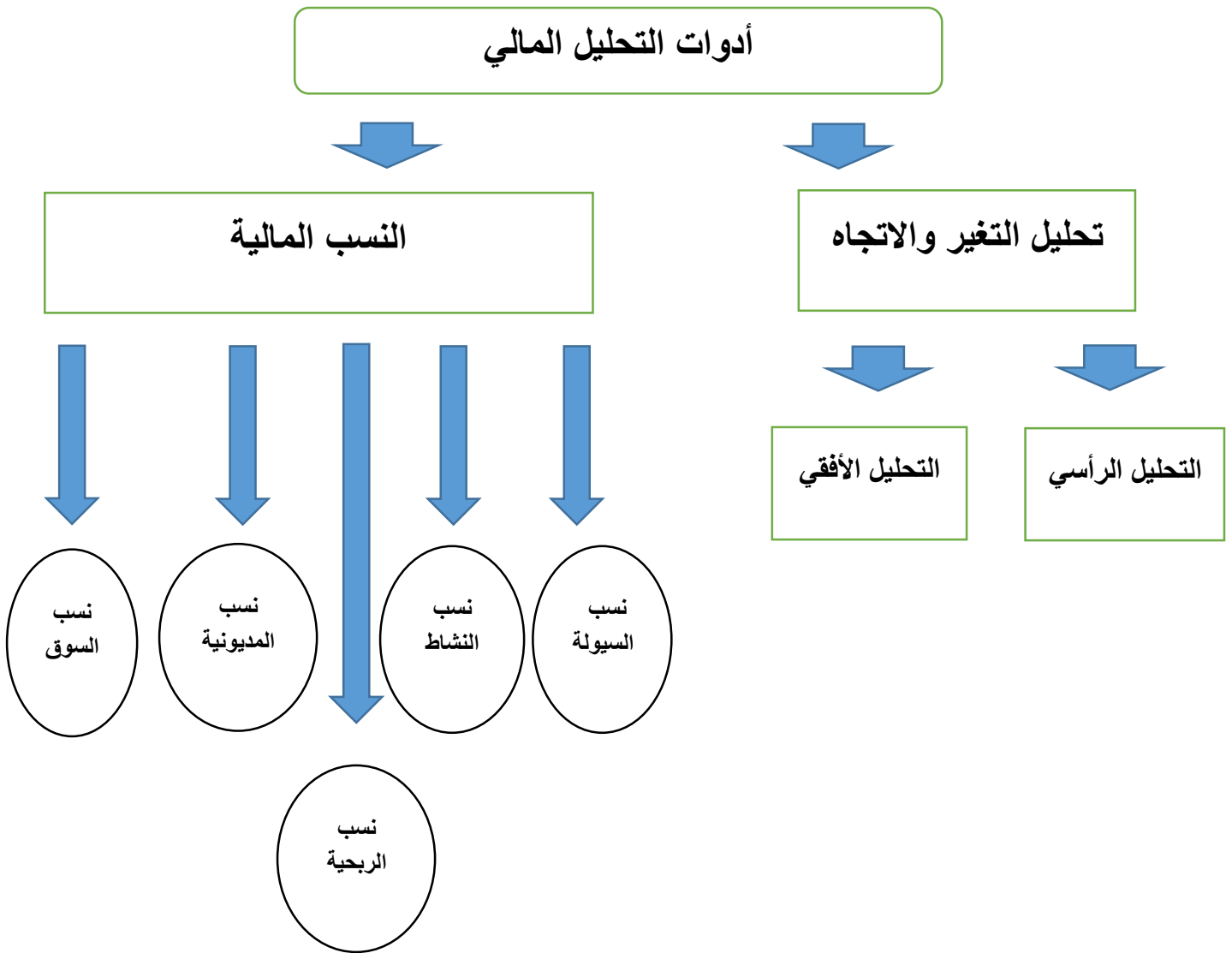
وفيما يلي مخطط يوضح هذه الأدوات

^{١٩٢} الجعافرة، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٣٨.

^{١٩٣} عبد الرحمن، تانيا، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك)، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤.

^{١٩٤} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٣٨.

^{١٩٥} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٣٨.



شكل رقم (١) من عمل الباحثة بالاستناد إلى - التحليل المالي مدخل صناعة القرارات^{١٩٦}

سيتناول هذا المبحث تحليل التغير والاتجاه باعتباره الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية حيث ينفذ هذا التحليل من خلال:

التحليل الرأسي أو التحليل الأفقي أو كلاهما.

^{١٩٦} اسماعيل، إسماعيل ومحمد ، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره.

٣-٢-١ التحليل الرأسي:

سنتطرق الباحثة إلى مفهوم التحليل الرأسي وخصائصه ومزايا أداة التحليل المالي هذه إضافة إلى ذكر عيوبها.

٣-٢-١-١ مفهوم التحليل الرأسي:

"وفي هذا النوع من التحليل يقوم المحلل المالي بدراسة القوائم المالية لفترة زمنية معينة عن طريق اظهار العلاقة بين بند معين مع البنود الاخرى"^{١٩٧}.

وتحليل كل قائمة مالية على حدة تحليلاً رأسياً يعني تحديد نسبة كل عنصر من عناصر القائمة المالية إلى إجمالي القائمة نفسها أو إلى مجموع مجموعته داخل القائمة.^{١٩٨} مما يحدد الأهمية النسبية للعنصر ويحدد طبيعة العلاقة بين الجزئيات بالكميات.^{١٩٩} فالتحليل المالي أياً كانت صورته يقوم على منهج المقارنة وفي التحليل الرأسي تكون المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية، كالمقارنة بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية بمبيعات نفس الفترة. و يكون التحليل الرأسي عند مقارنة البيانات المالية لسنة واحدة، هذا النوع من التحليل يتم بشكل رئيسي من المبيعات في بنود قائمة الدخل ومن إجمالي الأصول أو إجمالي المطلوبات لبنود الميزانية العمومية.^{٢٠٠} وفي هذا النوع من التحليل تظهر نتيجة المقارنة في صورة نسبة مئوية، كأن تتسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل إلى قيمة المبيعات في نفس القائمة.^{٢٠١}

والتحليل الرأسي أيضاً يعني المقارنة بين عناصر القوائم المالية الخاصة بفترة محاسبية معينة، فهو عبارة عن دراسة هيكلية تهدف إلى تحويل عناصر القوائم المالية إلى وحدات موحدة أو مشتركة في أساس معين هو إجمالي الأصول أو المبيعات يمكن من خلالها اجراء مقارنات أكثر فائدة، حيث يتم التعبير عن كل عنصر من عناصر القوائم المالية كنسبة من أحد

^{١٩٧} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره ص ٢٦.
^{١٩٨} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني 'دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة'، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠.

^{١٩٩} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٢٠.

²⁰⁰ Abdou, N. " Gestion des risques dans les institutions de microfinance", Université Cheikh anta Diop, Master en finance et banque, 2007,P5.

^{٢٠١} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية مرجع سابق ذكره، ص ٢٥.

العناصر الهامة. فالتحليل الراسي يعتمد على تحويل الأرقام المطلقة الواردة بالقوائم المالية إلى نسب مئوية ، من خلال نسبة كل بند من بنود الأصول مثلاً إلى إجمالي الأصول ، وكذلك نسبة كل بند من بنود الخصوم وحقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم وحقوق الملكية في قائمة المركز المالي ، وكذلك يتم تحويل الأرقام المطلقة في قائمة الدخل إلى نسب مئوية ، حيث تتم نسبة أي بند من بنود الإيرادات مثلاً إلى إجمالي الإيرادات ، ويمكن استخدام هذه الطريقة مع كافة القوائم المالية التي من شأنها أن تضيي سهولة في دراسة تلك القوائم المالية في شكل وزن نسبي أو حجم مشترك حيث يطلق عليها القوائم ذات الوزن النسبي . وتعرف تلك القوائم المالية بالقوائم المالية المقارنة بالنسب المئوية، وترجع أهميتها من خلال إظهارها للأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية وما يطرأ على تلك الأهمية من تطور من سنة إلى أخرى. كما و يساعد التحليل الراسي على لقاء الضوء على التغيرات والاتجاهات الرئيسية، حيث يمكن إجراء مقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية للمنشأة مع النسب المماثلة لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة مما يمكن من تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط الذي تمارسه المنشأة.^{٢٠٢} وبالتالي لابد من مقارنة النسب الناتجة من التحليل الراسي مع معيار محدد من أجل تتبع سلوك بند معين وهذا المعيار قد يكون النسبة لدى مؤسسة مماثلة منافسة أو قد تتم المقارنة بمعيار القطاع الذي تعمل به المنشأة.^{٢٠٣}

٣-٢-١-٢ خصائص التحليل الراسي:^{٢٠٤}

للتحليل الراسي مجموعة من الخصائص تتمثل ب:

١. يتم اجراء هذا التحليل على قائمة مالية واحدة ولفترة مالية واحدة من أجل الوصول إلى بيان الأهمية النسبية لكل عنصر ضمن القائمة المالية الواحدة، وتزداد أهميته في حال عدم توفر بيانات عن قوائم مالية لسنوات أخرى يتمكن معها المحلل من القيام بالتحليل الأفقي.

^{٢٠٢} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٩-٣٣٠.

^{٢٠٣} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٦٢.

^{٢٠٤} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٦٣.

٢. يهتم هذا التحليل بنسبة العنصر إلى إجمالي القائمة التي ينتمي لها العنصر (الوزن النسبي بالنسبة إلى إجمالي القائمة المالية) ومن ثم تتم مقارنته مع معيار محدد للمنشآت المماثلة أو قد تتم المقارنة بمعيار القطاع الذي تعمل به المنشأة.
٣. يهتم هذا التحليل بنسبة العنصر إلى مجموعة العناصر التي ينتمي إليها العنصر (الوزن النسبي للعنصر بالنسبة إلى مجموعته).
٤. يهتم هذا التحليل بنسبة المجموعة إلى إجمالي القائمة التي يجري عليها التحليل (الوزن النسبي للمجموعة بالنسبة إلى إجمالي القائمة المالية)، وكذلك تتم مقارنته مع معيار محدد للمنشآت المماثلة أو قد تتم المقارنة بمعيار القطاع الذي تعمل به المنشأة.
٥. بيان مدلول الأوزان النسبية التي تم استخراجها على واقع المنشأة.

٣-٢-١-٣ مزايا أسلوب التحليل الرأسي:

للتحليل الرأسي مجموعة من المزايا منها:^{٢٠٥}

١. يساعد على معرفة الأهمية النسبية لكل عنصر ولكل مجموعة واكتشاف العلاقات التي تربط بين الجزئيات بعضها ببعض من جهة، وبين المجموعة الفرعية والكلية من جهة ثانية.
٢. بيان أوجه الكفاءة وأوجه الضعف لدى المنشأة من خلال تحليل النسب المئوية التي أثارت اهتمام المحلل المالي من خلال المقارنات بين الجزئيات والكلية.
٣. يساعد على تقييم أداء إدارة المنشأة من خلال بيان الوزن النسبي لبعض البنود التي تؤثر على ربحية المنشأة، فلو كان الوزن النسبي للمصاريف كبيراً فهذا يدل على أن الإدارة لم تتمكن من تخفيض المصاريف مما أثر سلباً على الربحية.
٤. بيان المركز المالي للمنشأة ومدى اعتمادها على مصادر التمويل الداخلية والخارجية.
٥. بيان نسبة الإيرادات غير العادية أو الخسائر غير العادية التي تنتج عن أنشطة المنشأة غير التشغيلية ومعرفة نسبتها ومدى تأثيرها على أرباح المنشأة العادية.
٦. يلائم التحليل الرأسي عمليات المقارنة التي تتم بين المنشآت التي تنتمي لنفس القطاع، حيث أنه تتم صياغة البيانات المالية لشركات القطاع في صورة نسب هيكلية تتلافى الفروقات في أحجام المنشآت.

^{٢٠٥} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٧٦.

٣-٢-١-٤ عيوب أسلوب التحليل الرأسي:

رغم المزايا السابقة التي يتمتع بها التحليل الرأسي إلا إن هناك عيوب لهذا الأسلوب ومن هذه العيوب:

١. لا يمكن الاعتماد على التحليل الرأسي للتنبؤ بمستقبل المنشأة سواء من حيث ربحيتها أو من حيث وضعها بشكل عام، لأن هذا النوع من التحليل يبين الوزن النسبي لعناصر القوائم المالية خلال فترة زمنية واحدة لنفس القائمة ولا يبين اتجاه هذه العناصر خلال عدة فترات زمنية.^{٢٠٦}

٢. يعتبر التحليل الرأسي تحليلاً ساكناً مما يجعله ضعيف الدلالة ولا يصبح هذا التحليل مفيداً إلا إذا تمت مقارنته مع نسب أخرى ذات نفس الدلالة لذلك نجد أن استخدام هذا التحليل بمفرده لا يوفر مؤشراً جيداً على مدى قوة أو ضعف الحالة تحت الدراسة.^{٢٠٧}

وفيما يتعلق بالتحليل الرأسي في المصارف الإسلامية فإنها تعتمد عليه وبدرجات متفاوتة حسب حجم مبلغ التمويل المعطى ولكنها تركز إلى حد كبير على الوزن النسبي لكل من الأصول بنوعيتها والخصوم بنوعيتها عند تقدم أي عميل بطلب للحصول على التمويل وذلك أياً كان المبلغ المطلوب، ورغم أهمية معرفة الوزن النسبي للأصول والخصوم إلا أن هذا قد يعطي أحياناً نتائج مضللة لذلك تنصح الباحثة بزيادة الاعتماد على هذا النوع من التحليل وحساب الأوزان النسبية لجميع بنود الميزانية وقائمة الدخل والذي من شأنه أن يسهم في إعطاء تصور ولو مبدئي عن وضع العميل المالي.

٣-٢-٢ التحليل الأفقي:

باعتبار التحليل الأفقي أداة مهمة من أدوات التحليل المالي سيتطرق الباحث هنا إلى مفهوم التحليل الأفقي وخصائصه ومن ثم مزايا وعيوب هذا الأسلوب.

٣-٢-٢-١ مفهوم التحليل الأفقي:

ويعني هذا التحليل دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يوصف بالتحليل المتحرك.^{٢٠٨}

^{٢٠٦} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٧٦.

^{٢٠٧} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٣٩.

فالتحليل الأفقي يعني مقارنة البيانات على مر الزمن، أي تحليل تطور بعض المتغيرات (مثل المبيعات) من سنة إلى أخرى. وهذا النوع من تحليل السلاسل الزمنية يمكن أن يبتسر عن طريق حساب معدلات النمو.^{٢٠٩} حيث يقوم المحلل المالي بدراسة القوائم المالية عبر عدة سنوات (في حال توفر معلومات عنها) لمعرفة التغيرات التي طرأت على كل بند من بنود القوائم المالية خلال فترة المقارنة ثم معرفة الأسباب التي أدت إلى هذه التغيرات، لذلك يحدد سنة معينة كسنة أساس ثم يقارن السنوات التالية بها لتحديد الفروقات.^{٢١٠} وهنا في هذا النوع من التحليل تتم المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عامين متتاليين أو أكثر. كالمقارنة بين صافي الربح على مدار عدة سنوات سابقة، أو مقارنة نسبة التداول للشركة في نهاية العام الحالي مع نسبة التداول في نهاية العام السابق. كما وتزداد موضوعية وواقعية نتائج التحليل الأفقي كلما زاد المدى الزمني للفتريات المالية المقارنة، فعندما تغطي فترة المقارنة خمس سنوات مثلاً، تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها فيما لو اقتصر فترة المقارنة على سنتين فقط.^{٢١١}

وتعتبر القوائم المالية المقارنة أيسر أشكال التحليل المقارن، حيث يتم من خلال الأرقام المقارنة لبند معين من بنود قائمة المركز المالي أو من بنود قائمة الدخل وعلى مدار فترتين متتاليتين (أو أكثر) إبراز التغيرات الحاصلة في ذلك البند على مدار تلك الفترتين، ويتم إظهار التغير إما بصورة قيم مطلقة أو بصورة نسبة مئوية. ومن المهم أن يتم بيان كل من التغيرات في القيمة المطلقة والتغيرات في النسبة المئوية أيضاً، لأن كل منها بمفردها قد تؤدي إلى استنتاجات خاطئة. وبصورة عامة يتوجب اللجوء إلى التحليل الأفقي ونتائجه عندما تكون البنود ذات مبالغ كبيرة نسبياً في القوائم المالية.^{٢١٢}

ويتم التحليل الأفقي للقوائم المالية على مدار عدة فترات مالية متتالية حيث تعتبر السنة الأولى أو الفترة المالية الأولى كسنة أساس ليتم بعدها إظهار قيم كل بند من بنود القوائم المالية في الفترات المالية التالية على شكل نسبة مئوية من قيمته في سنة الأساس. ويمكن تطبيق تحليل

^{٢٠٨} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

^{٢٠٩} Abdou, N. op. cit., p5.

^{٢١٠} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

^{٢١١} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والانتمائي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨. انظر أيضاً لطفي، أمين، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢١.

^{٢١٢} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢١.

الاتجاهات على النسب المالية المشتقة من البيانات المالية، فتكون حصيلة هذا التحليل سلسلة زمنية من النسب المالية التي تحقق فوائد كثيرة في تقييم الكثير من جوانب نشاط المنشأة مثل ربحية المنشأة، أو سيولتها، أو كفاءة سياستها الادارية في مجال التمويل أو الاستثمار أو ادارة الأصول.^{٢١٣}

ويتم الاهتمام بالتحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يعاني منها التحليل الراسي وذلك من خلال دراسة حركة البند أو النسبة المالية على مدار عدة فترات مالية للتعرف على مقدار واتجاه التغير الحاصل في البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة، وهذه الحركية والديناميكية التي يوفرها التحليل المالي الأفقي تمكن المحلل المالي من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة واتجاهاتها المستقبلية.^{٢١٤} ففائدة التحليل الأفقي تتجلى في معرفة اتجاه تطور عناصر القوائم المالية ولذلك يسمى هذا التحليل أيضاً بتحليل الاتجاه، حيث يتم اعتماد سنة معينة كسنة أساس ١٠٠% ويتم نسبة السنوات التالية إلى سنة الأساس طبقاً لطريقة الأرقام القياسية وفق معادلة الأرقام القياسية التالية:

$$\text{قيمة العنصر في سنة المقارنة} * ١٠٠$$

قيمة العنصر في سنة الأساس

وتعطي هذه المعادلة نسبة التغير في كل عنصر بالزيادة أو النقصان وهذه الطريقة أفضل من طريقة مقارنة الأرقام المطلقة عن طريق وضع إشارات موجبة أو سالبة لأنها أكثر دلالة.^{٢١٥}

وتظهر أهمية التحليل الأفقي من خلال تمكن المحلل المالي من دراسة زمنية متتابعة للقوائم المالية خلال عدد من الفترات الزمنية، وبيان اتجاه تغير كل بند من بنود القوائم المالية بالزيادة أو النقص، ثم تفسير أسباب ذلك التغير والاستفادة من نتائج التحليل في اتخاذ القرار المناسب.^{٢١٦}

^{٢١٣} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية (٢٠٠٣)، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨.

^{٢١٤} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية (٢٠٠٣)، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨. انظر أيضاً اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

^{٢١٥} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

^{٢١٦} لطفى، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٢.

ولاختيار سنة الأساس أهمية كبيرة على صحة ودقة دراسة اتجاهات التطور، فلو تم اختيار سنة الأساس سنة متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فإن نتائج المقارنة ستكون سلبية بالمقارنة مع تلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة والعكس صحيح.

إذاً لابد عند اختيار سنة الأساس من مراعاة الاعتبارات التالية:

١. الابتعاد عن التحيز الشخصي
٢. اختيار سنة أساس تتصف بأنها طبيعية أي لم يمر عليها ظروف استثنائية
٣. ألا تكون سنة الأساس متقدمة أو بعيدة

ويمكن تجاوز هذه المشكلة بجعل سنة الأساس مكونة من متوسط بيانات عدة سنوات.^{٢١٧}

وبناء على ما سبق نجد أن التحليل الأفقي يوضح الاتجاهات الجوهرية والهامة لعناصر القوائم المالية، حيث تقوم الشركات الكبرى بإعداد بيانات مقارنة على مدى عدة فترات محاسبية تتراوح من خمس سنوات فأكثر، وتقيد هذه المقارنات طويلة الأجل لعناصر القوائم المالية في دراسة اتجاهات هذه العناصر بشكل أكثر فاعلية من المقارنات قصيرة الأجل، حيث أن التغير من فترة لأخرى قد لا يكون جزءاً من الاتجاه العام وإنما نتيجة ظروف وعوامل اقتصادية غير عادية.^{٢١٨}

٣-٢-٢-٢ خصائص التحليل الأفقي:

١. يهتم هذا التحليل بمجموعة من القوائم المالية تحتوي على نفس العنصر الذي سيجري عليه التحليل لبيان مدى تغيره عبر الفترات الزمنية المدروسة.^{٢١٩}
٢. يحتاج إلى أكثر من فترة زمنية واحدة وتزداد موضوعية وواقعية نتائج التحليل الأفقي كلما زاد المدى الزمني للفترات المالية المقارنة، فعندما تغطي فترة المقارنة خمس سنوات

^{٢١٧} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢.

^{٢١٨} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢٦.

^{٢١٩} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٧٨.

مثلاً، تكون المؤشرات التي يوفرها المحلل المالي عن سلوك البند أكثر موضوعية من تلك التي يوفرها فيما لو اقتصرنا فترة المقارنة على سنتين فقط.^{٢٢٠}

٣. ضرورة التأكد من ثبات المنشأة في تطبيق الفروض والمبادئ والطرق المحاسبية على مدار الفترات المالية الخاضعة للتحليل، لأن أي تغير في هذه الطرق من شأنه أن يؤثر على نتائج التحليل، في حال حصول أي تغير فلا بد للمنشأة من الإفصاح عن أثر هذا التغير على بياناتها.

٤. يتطلب هذا النوع من التحليل وجود تشابه في تبويب القوائم المالية ومحتويات كل عنصر مع توافر مستوى معين من المعلومات سواء في القوائم المالية أو في الإيضاحات المرفقة.

٥. يتم هذا التحليل كما تمت الإشارة سابقاً عن طريق نسبة العنصر في سنة المقارنة إلى نسبته في سنة الأساس لبيان التغيرات الحاصلة على هذا العنصر.

٦. بيان مدلول هذه التغيرات حيث من المهم معرفة ما تعنيه هذه التغيرات للوصول إلى مؤشرات تسهم في إصدار القرارات ورسم السياسات.^{٢٢١}

٣-٢-٢-٣ مزايا أسلوب التحليل الأفقي:

يتمتع هذا النوع من التحليل بالمزايا التالية:^{٢٢٢}

١. هذا النوع من التحليل هو وسيلة للتنبؤ بمستقبل المنشأة المالي وربحيته المتوقعة عن طريق تحليله لاتجاهات عناصر القوائم المالية عبر عدة فترات زمنية منسوبة إلى سنة الأساس وبيان التغير فيها خلال هذه الفترات.

٢. يساعد على جلب استثمارات جديدة للمنشأة فيما إذا تم التنبؤ بمستقبل إيجابي للمنشأة عن طريق نتائج التحليل المالي التي تم التوصل إليها عند تحليل القوائم المالية للمنشأة

^{٢٢٠} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق ذكره، ص ٢٨. انظر أيضاً لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٢١.

^{٢٢١} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٧٨.

^{٢٢٢} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٨٩.

خلال عدة فترات وخصوصاً إذا ما تمت مقارنة نتائج التحليل مع منشآت أخرى مماثلة وكانت نتائج المنشأة تدل على كفاءة عالية.

٣. الحكم على أداء إدارة المنشأة خلال هذه الفترات المدروسة من خلال مدى تحقيقها للأهداف المنشودة والسياسات المرسومة من قبل المنشأة، ومدى قدرتها على سداد التزاماتها ومدى توفر السيولة الملائمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد تتعرض لها.

٤. يساعد في معالجة الانحرافات السلبية لبعض البنود خلال عدة فترات ومحاولة اكتشاف أسباب هذه الانحرافات. وإعطاء الأهمية للانحرافات الموجبة وخصوصاً تلك التي تؤثر على ربحية المنشأة.

٣-٢-٢-٤ عيوب أسلوب التحليل الأفقي:

على الرغم من المزايا السابقة للتحليل الأفقي إلا أنه يؤخذ عليه وجود بعض العيوب والتي من أهمها:

١. إن إظهار التغير على شكل نسبة مئوية واتجاه هذه النسب على مدى عدة فترات زمنية لا يظهر الأهمية النسبية لمختلف العناصر، مما يترتب عليه اهتمام المحلل المالي بدراسة عناصر قد لا تكون هامة ولكن لمجرد كبر حجم التغير الخاص بها وإهمال عناصر قد تكون على قدر كبير من الأهمية ولكن حجم تغيرها صغير. ويصبح هذا التحليل أكثر دلالة في حال ربطه مع الوزن النسبي للبنود موضوع التحليل.

٢. قد لا يتغير مجموع إحدى المجموعات في الميزانية بين سنتي المقارنة وتظهر نسبة التغير صفر % وهذا يؤدي إلى إهمال المحلل بدراسة تغير هذه المجموعة على الرغم من أن مكونات المجموعة قد تتغير تغيراً جوهرياً بشكل يؤثر على الهيكل المالي للمشروع وعلى النتائج التي يخرج بها المحلل كأن تزداد عناصر النقدية على حساب بقية العناصر ضمن مجموعة الأصول المتداولة.

٣. تنطبق الملاحظة السابقة على مكونات المجموعة وأيضاً على مجموع المجموعات فقد لا تتغير قيمة العنصر بين سنتي المقارنة ولكن مجموع المجموعة التي ينتمي إليها

العنصر قد تتغير مما يترتب عليه تغير وزنه النسبي ضمن المجموعة وهي ملاحظة تلفت اهتمام المحلل إلى حد كبير.^{٢٢٣}

٤. يؤثر اختيار سنة الأساس على نتائج التحليل المالي بشكل واضح فإذا تم اختيار سنة تعرضت فيها المنشأة لظروف اقتصادية أو سياسية طارئة كسنة أساس فهذا سيؤدي إلى ظهور نتائج غير سليمة للحكم على المنشأة نسبة إلى هذه السنة.

٥. إن بيان التغيرات الحاصلة في عناصر القوائم المالية ونسبتها خلال عدة فترات زمنية غير كاف ولا بد من بيان مدلول هذه التغيرات للتمكن من اتخاذ القرارات بناء على ذلك، وهذا يتطلب من المحلل المالي جهداً كبيراً ودراية بأنشطة المنشأة ومساعدة من قبل الإدارة للإجابة عن تساؤلات المحلل المالي.^{٢٢٤}

وتعتمد المصارف الإسلامية على التحليل الأفقي عند اتخاذها قرار التمويل لمعرفة التغيرات الحاصلة على بنود الميزانية وقائمة الدخل ولمدة ثلاث سنوات.

ولذا فإن التحليل الرأسي والأفقي يعتبران مهمان وأداة ضرورية للمحلل المالي لابل إن كل منهما يكمل الآخر.^{٢٢٥} ولذلك لا يجب إهمال أداة على حساب الأخرى وإنما يجب استخدام كلتا الأدوات إن أمكن الأمر حتى يصل المحلل المالي إلى نتائج دقيقة تمكن متخذ القرار بشكل عام والمصارف الإسلامية بشكل خاص من اتخاذ قراراتها (التمويلية) بصورة سليمة.

^{٢٢٣} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢.

^{٢٢٤} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ٩٠.

^{٢٢٥} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

المبحث الثالث

التحليل المالي عن طريق النسب المالية

مقدمة:

للتحليل المالي طرق وأساليب فنية يستخدمها المحلل المالي من أجل الوصول إلى مؤشرات معينة أثناء القيام بعملية التحليل المالي وهذه الطرق منها ما هو تقليدي نشأ مع بداية تشكل هذه المعرفة ولا زال يشكل أهمية وفعالية في عملية التحليل المالي كالنسب المالية. وتعتمد عملية اتخاذ القرارات وترشيدها على النسب المالية حيث أن النسب المالية هي أحد أدوات وأساليب التحليل المالي في المعالجة والتحليل.^{٢٢٦}

ويركز التحليل المالي على النسب المالية. والنسبة هي علاقة بين قيمتين أو يندين في الميزانية أو قائمة الدخل. ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية أو قيمة مطلقة. وهناك العديد من النسب التي تقيم الوضع المالي للمنشأة، أو تقيم التغيرات من سنة إلى أخرى.^{٢٢٧}

تحليل النسب المالية يمكن أن تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتنبؤ بأداء الشركة في المستقبل. ويمكن أيضا إعطاء إنذار مبكر عن تباطؤ الوضع المالي للشركة.^{٢٢٨}

وقد ظهرت النسب المالية في منتصف القرن التاسع عشر بهدف تفسير وتحليل محتويات القوائم المالية لخدمة الأطراف المختلفة المستفيدة من مستثمرين ومصارف وغيرهم عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، حيث تمثل مؤشرات تساعد في تقييم الأداء والحكم على كفاءة إدارة المنشأة في

^{٢٢٦} . الحياي، وليد (٢٠٠٤). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي مرجع سابق ذكره، ص ١٢٩.

²²⁷ Alexandre ,B.A. " Analyse financière d'une entreprise publique en difficulté et ses incidences sur l'évolution de la production: cas de la GCM de 2006 à 2009", Institut supérieur de commerce de Kinshasa - ISC/KIN, Graduat en comptabilité, 2011, P119.

²²⁸ Taani, K. "The effect of financial ratios, firm size and cash flows from operating activities on earnings per share: (an applied study on Jordanian industrial sector)", international Journal of Social Science OF social Science and humanity studies, Vol 3, No 1, 2011, p198.

تحقيق الأهداف المخططة والحكم على المركز المالي للمنشأة وقدرتها على سداد الالتزامات المترتبة عليها.

وتعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي وأكثرها استخداماً، وتتبع أهمية النسب المالية من كونها قادرة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة أكثر من القيم المطلقة كما وإنها تساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات. ٢٢٩

وتستخدم المصارف الإسلامية النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي ولذلك ستتطرق الباحثة في هذا المبحث إلى مفهوم النسب المالية وأنواعها والأسس التي تتوقف عليها هذه النسب المالية وأهمية النسب المالية وحدود استخدام النسب المالية.

٣-٣-١ مفهوم النسب المالية:

تعرف النسبة المالية بأنها دراسة العلاقة بين متغيرين أحدهما يمثل البسط والآخر يمثل المقام أي دراسة العلاقة بين عنصر (أو عدة عناصر) وعنصر آخر (أو عدة عناصر أخرى).^{٢٣٠} وتعرف النسبة المالية بأنها علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية. وقد تتواجد البنود في نفس القائمة المالية أو في قائمتين ماليتين. ٢٣١ النسب المالية هي علاقة بين كميتين أو أكثر. والنسبة تجعل من الممكن مقارنة البيانات بين مختلف المنشآت.^{٢٣٢} كما يمكن تعريف النسب المالية على أنها علاقة هامة وذات دلالة تربط بين القوائم المالية للمنشأة (قائمة المركز المالي - قائمة الدخل - قائمة التدفقات النقدية) لكل قائمة على حدا أو بين القوائم بعضها ببعض للوصول إلى مؤشرات يستدل بها المحلل المالي حول الوضع الحالي للمنشأة وما ستؤول إليه بالمستقبل.^{٢٣٣}

والنسب المالية عبارة عن أدوات التحليل المالي والتي تظهر العلاقة بين بنود الميزانية أو بين بنود الميزانية وبنود قائمة الدخل كما وتساعد هذه النسب في دراسة الموجودات وقياس درجة

^{٢٢٩} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٣١.

^{٢٣٠} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٥٢.

^{٢٣١} مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، مرجع سابق ذكره، ص ٣١.

^{٢٣٢} Abdou, N. op. cit., p5.

^{٢٣٣} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريل)، مرجع سابق ذكره، ص ١٠٧.

المديونية للمنشأة وكذلك تقدير التوازن بين درجة السيولة النقدية والالتزامات المترتبة على المنشأة وتستخدم النسب المالية من قبل كل من إدارة المنشأة والمقرضين والمستثمرين وغيرهم اذ ينصب اهتمام المقرضين على درجة سيولة المنشأة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها وحجم التدفقات النقدية ودرجة الاستقرار فيها عندما يكون القرض طويل الأجل ومن هذا المنطلق فانه يهتم بتحليل ودراسة رأس المال ومصادر التمويل واستخدامات الأموال ودرجة الربحية .^{٢٣٤}

يجب مراعاة تركيب النسبة بحيث تعبر عن علاقة هامة وذات دلالة، فمثلاً توجد علاقة بين إيرادات المبيعات وتكلفة المبيعات ولذلك نسبة تكلفة المبيعات إلى المبيعات ذات دلالة، بينما لا توجد علاقة قابلة للفهم بين مصاريف الشحن والأوراق المالية، وبالتالي فإن نسبة أي رقم إلى آخر يجب أن تعبر عن دلالة وارتباط بينهما.^{٢٣٥}

٣-٣-٢ العوامل المؤثرة على النسب المالية:

كون النسب المالية -كباقي أدوات التحليل المالي - ذات توجه مستقبلي فيجب أن يكون المحلل قادراً على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما لتتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل، كما يجب عليه أن يتعرف على العوامل المؤثرة على تلك النسب في المستقبل، حيث أن جدوى النسب المالية يتوقف على تفسيرها بذكاء ومهارة وهو ما يشكل أصعب جانب في تحليل النسب.^{٢٣٦}

ومن العوامل التي تتأثر بها النسب المالية:^{٢٣٧}

١. ظروف العمل العامة:

تؤثر ظروف العمل على الأرباح مثل العمالة الماهرة فمثلاً إذا كان العمل يتطلب عمالة متخصصة مثل المهندسين فوجود هذه الفئة المتخصصة قد يؤدي إلى زيادة جودة المنتجات

^{٢٣٤} عبد الرحمن، تانيا، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك) ، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤-٦٥.

^{٢٣٥} حماد، طارق(٢٠٠٦). التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط١، ص ٩٢.

^{٢٣٦} حماد، طارق(٢٠٠٦). التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، مرجع سابق ذكره، ص ٩٢.

^{٢٣٧} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ١٠٨.

وبالتالي ارتفاع مبيعاتها وأرباحها. الأمر الذي يعطي المحلل المالي فكرة مفيدة عن وضع المنشأة المستقبلية من خلال ما تعكسه النسب الخاصة بأرباح المنشأة.

٢. وضع القطاع الذي تعمل فيه المنشأة:

تختلف عوائد القطاع من فترة زمنية لأخرى، وبالتالي فتحليل ظروف القطاع يكون مفيداً في معرفة الاستثمارات المستهدفة، كما أن معدلات العوائد للمنشآت تختلف داخل القطاع نفسه، وبالتالي يمكن بالاعتماد على التحليل اختيار فرص جيدة لعوائد الاسهم المرتفعة وبمخاطرة معقولة.

٣. السياسات الإدارية والمحاسبية المتبعة بالمنشأة:

حيث تؤدي هذه السياسات الإدارية والمحاسبية إلى مقارنات غير موضوعية في حال قيام المنشأة بتغيير السياسة المحاسبية المتبعة. لذلك يجب على المحلل المالي التأكد من أن الأرقام المستخدمة في حساب النسب صالحة، فاختلاف سياسة تقييم المخزون من FIFO (الوارد أولاً صادر أولاً) إلى طريقة LIFO (الوارد أخيراً صادر أولاً) أو طريقة المتوسط المرجح تؤثر على تكلفة المبيعات، لذا يجب على المحلل المالي أن يتأكد من أن المنشأة تتبع نفس الطريقة من عام لآخر وأنه في حال تغيير الطريقة المتبعة فلا بد من الإفصاح عن أثر هذا التغيير.

٣-٣-٣ أسس التحليل المالي بالنسب:

عند استخدام التحليل المالي بالنسب لابد من اتباع مجموعة من الضوابط والأسس ومن هذه الأسس:

التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:

فالنسب المالية عديدة ومتشابكة ولا بد من حسن اختيار النسبة الملائمة للهدف المطلوب من التحليل المالي والتي تزود المحلل المالي بالمعلومات المطلوبة.

١. تركيب النسبة بطريقة منطقية:

وهناك مجموعة من الأسس التي يجب توافرها عند تركيب النسب ومنها:

أ- أن تكون النسب منطقية وعلاقة الأرقام ببعضها منطقية.

- ب- أن تفيد النسبة المستخرجة في تحليل العلاقة مع مؤشرات اقتصادية أخرى، كنسبة معدل العائد على رأس المال المستثمر مع تكلفة الاقتراض حيث أن هذه الأموال المقترضة ستوجه أساساً للتمويل، فإذا كان المعدل أعلى من تكلفة التمويل فلا بأس من الاقتراض.
- ت- إعداد النسبة باستخدام قيم مناسبة ومعدة على أسس مشتركة، وبحيث تعكس العلاقات الوظيفية بين كل من البسط والمقام فمثلاً نسبة الربح إلى صافي المبيعات تعكس العلاقة المباشرة بين الربح والمبيعات.^{٢٣٨}

٣. التفسير السليم للنسب المالية:

لا توجد حدود للوضع الأنسب لكل نسبة لأن هناك حدود مقبولة لكل نسبة فزيادة السيولة بشكل عام ليس بالضرورة أمر جيد، لأن زيادة السيولة عن الحدود المقبولة يعني تعطيل الموارد والذي يتعارض مع هدف الربحية. ولذلك لابد من مقارنة النسب المستخرجة مع النسب المعيارية من أجل تفسير معاني هذه النسب.^{٢٣٩}

٣-٣-٤ أهمية النسب المالية:^{٢٤٠}

تظهر أهمية النسب المالية من خلال قدرتها على تحقيق مجموعة من الأهداف ومن هذه الأهداف:

١. القدرة على التنبؤ حيث يمكن استخدام النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المنشأة بأحداث معينة مستقبلاً بصورة تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية معينة.
٢. الوصول إلى مؤشرات حول درجة نمو المنشأة من خلال الكشف عن نقاط القوة لها ومواطن الضعف فيها أي تمكن النسب المالية من معرفة مدى تطور المنشأة أو تراجعها.
٣. تستخدم النسب المالية للوصول إلى فهم كامل للمنشأة بمختلف جوانبها من حيث سيولتها وربحياتها وكفاءتها في إدارة أصولها.

^{٢٣٨} كراجة، عبد الحليم وريابعة، علي وآخرون (٢٠٠٦). الإدارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، مرجع سابق ذكره، ص ١٨٨-١٨٩. انظر أيضاً الطويل، عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨، ص ٢٥.

^{٢٣٩} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٢٦.

^{٢٤٠} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريل)، مرجع سابق ذكره، ص ١١١.

٤. إن القوائم المالية تعطي أرقام محددة المعاني لا تمكن من تقدير قيمة المنشأة ككل، ولذلك يتم استخدام النسب المالية التي توفر المعلومات المناسبة لرسم السياسات واتخاذ القرارات بشكل سليم.

٥. تساعد النسب المالية في الرقابة على أنشطة المنشأة من خلال تقييم أداء مختلف الإدارات.

٣-٣-٥ أنواع النسب المالية:

يوجد أنواع متعددة من النسب المالية التي تختلف تسمياتها حسب تركيبة النسبة المالية أو مصادر المعلومات التي تعتمد عليها أو حسب نتيجة نشاط المنشأة ويمكن تصنيفها كما يلي:

أولاً- على أساس تركيبة النسبة:

تقسم النسب وفقاً لهذا الأساس إلى:

أ- النسب البسيطة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين عنصرين من عناصر القوائم المالية.

ب- النسب المركبة: وهي النسب التي تدرس العلاقة بين أكثر من نسبة من النسب المالية البسيطة، وأهمية هذه النسب تكمن في إظهار العلاقة الشمولية بين عناصر القوائم المالية.

ثانياً- على أساس مصادر المعلومات:

تقسم النسب وفقاً لهذا الأساس إلى:

- أ- النسب المالية لقائمة المركز المالي.
- ب- النسب المالية لقائمة الدخل.
- ت- النسب المالية لقائمة التدفقات النقدية.
- ث- نسب مالية مختلطة وتتضمن عناصر من قوائم مالية مختلفة كنسبة صافي المبيعات إلى رأس المال المستثمر.

ثالثاً- على أساس نوع العلاقة المنسوبة:

- أ- نسب مالية فعلية: أي دراسة النسب المالية من واقع القوائم المالية الفعلية للفترة المالية الحالية أو للفترة السابقة.

ب- نسب مالية معيارية: أي دراسة ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين عناصر القوائم المالية، بهدف اجراء المقارنات مع النسب الفعلية. والنسب المعيارية يمكن أن تكون:

١. نسب معيارية موضوعة من قبل المنشأة والمبنية على أساس الموازنات التخطيطية للمنشأة.

٢. نسب معيارية مستتبطة من منشآت مماثلة ومتنافسة.

٣. نسب معيارية موضوعة للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة.^{٢٤١}

رابعاً - من حيث مجالات تقييم أداء المنشأة:^{٢٤٢}

❖ نسب السيولة.

❖ نسب النشاط

❖ نسب الربحية

❖ نسب توازن الهيكل التمويلي.

❖ نسب السوق.

وهذا هو التقسيم الذي سيعتمد عليه الباحث ضمن هذا المبحث.

٣-٣-٦ النسب المالية في المصارف الإسلامية:

يعتبر أسلوب التحليل المالي باستخدام النسب المالية أكثر أساليب التحليل شيوعاً من وجهة نظر المحلل المالي، حيث يعتبر من الوسائل التحليلية الأكثر خصوصية واستخداماً وتتبع أهميتها من كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة والتي تساهم بدرجة كبيرة في ترشيد القرارات.

وتتوافر في المصارف الإسلامية عدد كبير من النسب المالية التي تستخدم في تقييم طلبات التمويل والاستفادة منها كمؤشرات معينة للحكم على الأداء المالي والإداري للجهات طالبة التمويل^{٢٤٣} ومن هذه النسب:

^{٢٤١} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٥٣.
^{٢٤٢} الجعافرة، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٣٩.
^{٢٤٣} المرجع السابق، ص ٣٨-٣٩.

١. نسب السيولة:

وهي مجموعة النسب التي تسلط الضوء على سيولة الشركة. وهذه النسب تقيس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.^{٢٤٤}
تقيس هذه النسب قدرة المشروع على مقابلة التزاماته الجارية، ودرجة توفر اليسر المالي في الوقت المناسب.^{٢٤٥}

وتعتبر نسب السيولة من أقدم النسب استخداماً والتي كانت موضع الدراسة والاهتمام، حيث أن المصارف تهتم بدراسة المركز المالي للمنشأة قبل القيام بمنحها التمويل.

والسيولة وهي قدرة المنشأة على سداد التزاماتها المالية عند الاستحقاق. إن دراسة السيولة في منشأة تعني دراسة التوازن بين سرعة تحول الأصول المتداولة إلى نقدية وبين استحقاق الديون القصيرة الأجل والتوازن هنا يعني توازن المبالغ وتوافق التواريخ.

وتشتمل نسب السيولة على النسب التالية:

• نسبة التداول:

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{100 \times \text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

وهي تكشف عن مقدار تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة وبالتالي فإنها تعمل على قياس التوازن المالي، أي مقدرة المنشأة على تغطية التزاماتها قصيرة الأجل وهذا مؤشر هام.

وتم تحديد معيار عام لهذه النسبة وهو ٢:١ أي أن تكون الأصول المتداولة ضعف الخصوم المتداولة. لكن في الوقت الحالي ضعفت أهمية هذه النسبة لأن العبرة ليست في مبلغ الأصول المتداولة وإنما في تركيبة الأصول المتداولة وسرعة تحولها إلى نقدية.^{٢٤٦}

^{٢٤٤} ASSELAH, S.(2008). "Analyse d'états financier par ratios", MBA FinanceTroisieme cycle, Ecole Supérieur de Gestion ESG, paris, p30.

^{٢٤٥} بن مسعود ، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص١٣٥.
^{٢٤٦} اسماعيل ،إسماعيل ومحمد ،منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧١-٧٢-٧٣.

نسبة السيولة السريعة:

للتعبير عن حقيقة سيولة المنشأة لابد من استبعاد العناصر الأصعب تحولا إلى نقدية وهي المخزون غالباً كما اعتبرته أغلب أدبيات المحاسبة.

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون}}{X} \times 100$$

الخصوم المتداولة^{٢٤٧}

وتقيس هذه النسب درجة السيولة السريعة للمنشأة في وقت معين أي توضح مدى قدرة المنشأة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل بما لديها من أصول سريعة التداول. والنسبة المتوسطة للصناعة لهذه النسبة هو الواحد الصحيح.^{٢٤٨}

• نسبة السيولة النقدية:^{٢٤٩}

$$\text{نسبة السيولة النقدية} = \frac{\text{الأصول النقدية وشبه النقدية}}{X} \times 100$$

الخصوم المتداولة

تظهر هذه النسبة النقدية المتاحة للمنشأة في لحظة معينة لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل. كلما ارتفعت النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً، إلا انه لابد من الإشارة إلى أن ارتفاع هذه النسبة أكثر من اللازم يمكن أن يؤدي إلى التأثير سلباً على ربحية المنشأة نتيجة تجميد الأموال وعدم قدرة المنشأة على الاستفادة من الموارد النقدية المتاحة.

والمقصود بالأصول شبه النقدية هي الأصول التي تستطيع المنشأة تحويلها إلى نقدية بسرعة عالية كأوراق القبض القابلة للخصم لدى المصرف، وكذلك الأوراق المالية المسعرة في البورصة.

وفيما يتعلق بدراسة السيولة لابد من توخي الحذر في تقييم الأصول المتداولة، فإنه من المهم تحليل كل بند، لأنهم ليس لديهم نفس الدرجة من السيولة ومقارنتها مع درجات السيولة المختلفة

^{٢٤٧} إسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧٣-٧٤.

^{٢٤٨} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٠.

^{٢٤٩} إسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧٤-٧٥. وانظر أيضاً لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤١-٣٤٢.

للتزامات المتداولة، وتعتبر نسب النقدية مقياساً سريعاً وسهلاً لسيولة الشركة. ومع ذلك ينبغي تحليل السيولة بشكل كامل وعدم الاقتصار على نسب النقدية فقط.^{٢٥٠}

٢. نسب النشاط:

تعتبر نسب النشاط عن كفاءة وفعالية المنشأة في استخدام الموارد المتاحة لديها وإدارة موجوداتها، ومن أهم هذه النسب:

• معدل دوران المخزون:

يحدد هذا المعدل سرعة تحول المخزون إلى مبيعات، وكلما زادت قيمة هذا المعدل كلما دل ذلك على كفاءة الإدارة للمخزون السلعي، ويحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\text{تكلفة المبيعات}}{\text{متوسط المخزون}}$$

متوسط المخزون^{٢٥١}

تظهر هذه النسبة سرعة حركة المخزون، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً على كفاءة المنشأة، إلا أن هذا المعدل يرتبط بطبيعة نشاط المنشأة ففي المنشآت الصناعية هو عادةً أقل من معدل الدوران في المنشآت التجارية وعلى مستوى المنشآت الصناعية فإن معدل الدوران في الصناعات الاستخراجية والصناعات الثقيلة (صناعة السفن) هو أقل من معدلات الدوران في الصناعات الغذائية.^{٢٥٢}

• معدل دوران المدينين:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{صافي المبيعات الآجلة}}{\text{متوسط المدينين}}$$

متوسط المدينين

وتستخدم هذه النسبة لقياس القدرة على تحويل المديونية إلى نقدية في شكل عدد من دورات التحصيل، وتعكس هذه النسبة للمصارف مدى ملائمة سياسات البيع الآجل وسياسة التحصيل،

^{٢٥٠} ASSELAH, S. loc. Cit..

^{٢٥١} بن مسعود، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٨.

^{٢٥٢} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧٧.

فالسياسة المتساهلة لعمليات البيع الآجل تسبب ضعف في التحصيل، مما يسبب العسر المالي والذي من شأنه أن يضعف من فرصة حصول العميل على التمويل من المصارف لعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته وعدم قدرته على توفير السيولة. ٢٥٣

وتصبح هذه النسبة ذات دلالة أكبر من خلال حساب متوسط فترة التحصيل أي فترة الائتمان الممنوحة للمدينين. ٢٥٤

• متوسط فترة التحصيل:

$$\text{فترة التحصيل} = \frac{360}{\text{يومًا}}$$

معدل دوران المدينين

فكلما ارتفع معدل الدوران وانخفضت فترة الائتمان دل ذلك على كفاءة أكبر في استخدام الموارد المالية للمنشأة. مما يدل على كفاءة أكبر في استخدام المنشأة لمواردها المالية ويحسن من سيولة المنشأة. ٢٥٥

• معدل دوران الدائنين:

$$\text{معدل دوران الدائنين} = \frac{\text{صافي المشتريات الآجلة}}{\text{متوسط الدائنين}}$$

متوسط الدائنين

• متوسط فترة السداد:

$$360 \text{ يومًا}$$

$$\text{متوسط فترة السداد} =$$

معدل دوران الدائنين

^{٢٥٣} الكحلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢.

^{٢٥٤} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧٨.

^{٢٥٥} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧٨.

لدراسة وضع المنشأة لابد من المقارنة بين الفترة الممنوحة للمدينين والفترة المتحصل عليها من الدائنين فإذا كانت الفترة الممنوحة للمدينين أقصر من الفترة المتحصل عليها من الدائنين يكون وضع المنشأة جيد من زاوية السيولة المالية والعكس صحيح. ٢٥٦

● معدل دوران رأس المال العامل:

وهذه النسبة تدل على مدى كفاءة الإدارة في استغلال رأس المال العامل، فكلما زادت سرعة دورانه كلما قلت حاجة المشروع إلى الاعتماد على القروض القصيرة، وتحسب على أساس العلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران رأس المال العامل} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي رأس المال العامل}}$$

صافي رأس المال العامل ٢٥٧

وكلما زاد معدل دوران رأس المال العامل كلما كان لجوء المنشأة على مواردها الذاتية أفضل وكلما كانت قدرتها على مواجهة الأعباء المالية أحسن وتكون لدى المنشأة جاذبية وثقة تدفع المتعاملين معها إلى منحها شروط أفضل في الحصول على أي تمويل تحتاج إليه. ٢٥٨

٣. نسب المديونية (الرفع المالي):

وتعني الرافعة المالية الاعتماد على الأموال المقترضة في تمويل جزء من أنشطة المنشأة، ويمكن تحليل الرافعة من تقييم مدى قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات المرتبطة بالديون. ٢٥٩

تعرف هذه النسب بمؤشرات القدرة على الوفاء بالديون فإذا كانت نسب السيولة تقيس قدرة المنشأة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل فهذه النسب تقيس قدرة المنشأة على سداد كافة الديون عندما يحين ميعاد استحقاقها سواء أكانت هذه الديون طويلة أو قصيرة الأجل، وبوجه عام تركز نسب المديونية على قياس مقدرة المنشأة على سداد الديون طويلة الأجل في مواعيد استحقاقها. ٢٦٠

^{٢٥٦} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٧٨.

^{٢٥٧} بن مسعود، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٣٩.

^{٢٥٨} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٤.

^{٢٥٩} المرجع السابق، ص ٣٥٦.

^{٢٦٠} المرجع السابق، ص ٣٤٧.

وتستخدم هذه النسب لإبراز العلاقة بين أموال المساهمين والأموال المقدمة من العملاء ومدى التوازن بينهما، حيث يستدل من خلالها على مدى توافر الطاقة المالية (رأس المال)، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر خطر للمنشأة ذلك من خلال النسب التالية:

• **نسب الديون إلى إجمالي الأصول:**

نسب الديون إلى إجمالي الأصول = مجموع الالتزامات أو الديون

مجموع الأصول

وتقيس هذه النسبة مقدار مساهمة الدائنين في تمويل أصول المنشأة، وكذلك تفسر الأمان الذي يتمتع به الدائنون في الآجال القصيرة والطويلة،^{٢٦١} وارتفاع هذه النسبة بشكل يزيد عن ٥٠% يعتبر مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي.^{٢٦٢}

• **نسبة هيكل رأس المال: ٢٦٣**

نسبة هيكل رأس المال = الخصوم طويلة الأجل

مجموع هيكل رأس المال

أي تحسب هذه النسبة بقسمة الديون طويلة الأجل على مجموع مصادر التمويل طويلة الأجل والتي تتضمن إضافة إلى حقوق الملكية الديون طويلة الأجل، وتظهر هذه النسبة الأهمية النسبية للخصوم طويلة الأجل في هيكل رأس المال، ولذلك تعتبر مقياس للحكم على المخاطر المالية.

• **نسبة الديون إلى حقوق الملكية (نسبة المديونية الكاملة):**

^{٢٦١} بن مسعودة، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٤١، وانظر أيضاً لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم

ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤٨.

^{٢٦٢} إسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٥٥.

^{٢٦٣} لطفي، أمين (٢٠٠٧)، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٥٢.

نسبة المديونية الكاملة = إجمالي الديون (الخصوم)

حقوق الملكية

وتقيس هذه النسبة المديونية الكاملة للمنشأة، وبقدر ما تكون منخفضة يعتبر وضع المنشأة إيجابياً أما إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يعتبر ذلك مؤشر سلبي لأنه يفقد المنشأة استقلالها المالي ويضعف ضمانه الدائنين في تحصيل ديونهم. وإذا كانت النسبة تساوي الواحد فهذا يعني أن إجمالي الديون تساوي الأموال الخاصة، وقد لا يكون ذلك من حيث المبدأ إيجابياً. ٢٦٤

٤. نسب السوق:

بالإضافة إلى النسب السابقة يجب على المصارف الإسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية أن تهتم بنسب السوق من أجل تحديد القيمة السوقية لأسهم العميل والمتغيرات المحددة لهذه القيمة وحركة التداول في سوق الأوراق المالية، حيث أن هذه النسب تعكس نوع من الأمان تعتمد عليه المصارف بخصوص ضمان حقوقها في حال تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته. ٢٦٥

وتستخدم هذه النسب لإيجاد العلاقة بين سعر السهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته وقيمه الدفترية، وبالتالي فهي تعكس مؤشرات عن المنشأة والتوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فعند ارتفاع معدلات الربحية فإن ذلك يعد مؤشراً عن كفاءة إدارة الأصول وإدارة التمويلات وبالتالي ارتفاع القيمة السوقية لأسهم العميل طالب التمويل ومن تلك النسب: ٢٦٦

• معدل (عائد) ربحية السهم:

معدل (عائد) ربحية السهم = صافي الربح بعد الضريبة والفائدة

عدد الأسهم

٢٦٤ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٥٧.
٢٦٥ الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الاستثماري "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٦.
٢٦٦ الجعافرة، أحمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

وإن ربحية السهم الواحد من أهم المؤشرات التي تساعد المصارف على اتخاذ قرار تمويلي رشيد، فكلما كانت ربحية السهم عالية كلما زادت الطمأنينة لدى المصارف الإسلامية وأعطت مؤشر قوي على اتخاذ قرار بمنح التمويل المطلوب للعميل.^{٢٦٧}

• نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية:

نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية = القيمة السوقية للسهم

القيمة الدفترية للسهم

وهي تقيس مدى الزيادة أو الخفض للقيمة الدفترية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية.^{٢٦٨} وهي مؤشر آخر لتعزيز نظرة المصرف للعميل، إضافة إلى أنها تعكس قيمة السهم السوقية نسبة إلى ما هو مسجل بالدفاتر فإن ارتفاعها يشير إلى قوة أداء العميل في تعظيم قيمة السهم الذي يمتلكه وهذا يهم المصارف عند اتخاذها قرار بالتمويل.^{٢٦٩}

• نسبة القيمة السوقية الاسمية:

نسبة القيمة السوقية الاسمية = القيمة السوقية للسهم

القيمة الاسمية للسهم

وهي تقيس التكلفة التاريخية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية للسهم فإذا كانت أقل من (١) صحيح فإن هذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم.^{٢٧٠}

^{٢٦٧} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٦.

^{٢٦٨} الجعافرة، أحمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

^{٢٦٩} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧.

^{٢٧٠} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧. انظر أيضاً الجعافرة، أحمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

• عائد التوزيعات للسهم:

عائد التوزيعات للسهم = $\frac{\text{حصة السهم من الأرباح الموزعة}}{\text{سعر السهم السوقي}}$

سعر السهم السوقي

تساعد هذه النسبة بالحكم على الفرص الاستثمارية حيث أن قبول المستثمر للفرص الاستثمارية يتوقف على حجم العوائد المكتسبة، وكلما ارتفعت هذه النسبة كان أفضل لأن المصارف تهتم بهذا العميل وتمنحه التمويل المطلوب دون وجود تخوف من عسر مالي في المستقبل.^{٢٧١}

٥. نسب الربحية:

وهي مجموعة من النسب التي تقيس فعالية الإدارة في توليد الإيرادات من المبيعات والاستثمار. وهذه النسب تقيس أداء رأس المال المستثمر وقدرة الشركة على توليد الأرباح.^{٢٧٢} وتعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بالأداء، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة.^{٢٧٣} والربحية في مجال الخدمات المصرفية تجعل المفاضلة بين العوائد والمخاطر موجوداً باستمرار. فالمخاطرة تولد عائدات أعلى من المتوقع من خلال آليات مختلفة. فعلى سبيل المثال منح قروض بهامش عالي للعملاء محفوفة بالمخاطر قد تزيد الأرباح على المدى القصير ولكنها تزيد أيضاً من المخاطر الائتمانية واحتمال الخسائر المستقبلية.^{٢٧٤}

نسب الربحية هي جزء من الاجراءات المالية، والتي تستخدم لتقييم قدرة المنشآت على توليد الأرباح خلال فترة محددة. وبالنسبة لمعظم نسب الربحية فإنها تملك قيمة نسبية أعلى عند مقارنتها مع نسب المنافسين أو نفس النسبة من الفترة السابقة والذي من شأنه أن يدل على أن العمل يسير بشكل جيد.^{٢٧٥} كما يستدل منها على قدرة

^{٢٧١} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٤٧.

^{٢٧٢} ASSELAH, S. op. cit., p102.

^{٢٧٣} الجعافرة، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤.

^{٢٧٤} Kumbiraik, M; Webb, R, " A financial Ratio Analysis of Commercial Bank Performance in South Africa", African Review of Economics and Finance, Vol 2, No 1, Dec, 2010, P40.

^{٢٧٥} Hazzi, O. op, cit., p137.

العمل على توليد الأرباح ومدى نجاح نشاطه في ظل الظروف الاقتصادية التي يمر بها وتشمل النسب التالية:

- **معدل العائد على رأس المال المستثمر:**

$$\text{معدل العائد على رأس المال المستثمر} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{X} \times 100$$

متوسط رأس المال المستثمر

تظهر هذه النسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك مؤشراً إيجابياً ويجب ألا تنخفض إلى مستوى سعر الفائدة في السوق أو أقل لأن ذلك يعتبر مؤشراً سلبياً ويكون عندئذ من الأفضل استثمار الأموال بإيداعها في بيوت المال والحصول على الفائدة أفضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية من أجل الدقة في النتائج نستخدم متوسط رأس المال المستثمر حيث أن الأرباح هي نتيجة الفترة المالية من بدايتها إلى نهايتها. ٢٧٦

$$\text{متوسط رأس المال المستثمر} = \frac{\text{رأس المال المستثمر أول المدة} + \text{رأس المال المستثمر آخر المدة}}{2}$$

٢

- **معدل العائد على الاستثمار (الأصول):**

$$\text{معدل العائد على الاستثمار (الأصول)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

وتوضح هذه النسبة جدوى استثمار الأصول في طبيعة النشاط الاستثماري الممارس، وارتفاع نسبة العائد تشجع المساهمين على الاستثمار في المنشأة. ٢٧٧

٢٧٦ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٦٢-٦٣.
٢٧٧ بن مسعود، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، مرجع سابق ذكره، ص ١٤٠.

هذه النسبة تعتبر مؤشر على مدى فعالية الشركة في استخدام أصولها لتوليد الأرباح. وبعبارة أخرى، فإنه يقيس فعالية الإدارة في توظيف الموارد المتاحة لها.^{٢٧٨}

وتعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات المالية التي تقيس كفاءة الإدارة في استخدام اجمالي أصولها في التشغيل، وتهتم المصارف بهذه النسبة لأن ارتفاع هذه النسبة بالمقارنة مع معيار المقارنة يعني كفاءة السياسات التي تنتهجها الإدارة.^{٢٧٩}

• معدل العائد على حقوق الملكية:

وهذه النسبة تقيس جدوى استثمار الأصول في مجال نشاط المنشأة، فكلما كانت النسبة أعلى تشجع أصحاب المنشأة على الاستمرار في هذا النشاط.^{٢٨٠}

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{X} \times 100$$

متوسط حقوق الملكية

تقيس هذه النسبة ربحية المنشأة من خلال الكشف عن مقدار الربح الناتج من استثمار أموال المساهمين.^{٢٨١}

حيث تظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابياً وتهتم هذه النسبة مالكي المنشأة (المساهمين) لأن صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة، والطبيعي أن يكون معدل العائد على الأموال الخاصة أكبر من معدل العائد على رأس المال المستثمر. ومن أجل دقة المعلومات يفضل أخذ متوسط حقوق الملكية.^{٢٨٢}

• نسبة ربحية المبيعات (نسبة هامش صافي الربح):

$$\text{هامش صافي الربح} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{X} \times 100$$

صافي المبيعات

²⁷⁸Hazzi, O. op. cit., p 138.

^{٢٧٩} الكلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مرجع سابق ذكره، ص ٣٨.

^{٢٨٠} الجعافرة، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٣٤.

²⁸¹Hazzi, O. op. cit., p 138.

^{٢٨٢} اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص-٦٤٦٣.

تظهر هذه النسبة مقدرة الليرة الواحدة من المبيعات على خلق (توليد) الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة اعتبر ذلك مؤشراً إيجابياً للمنشأة. لا يمكننا الحكم على هذه النسبة إلا من خلال مقارنتها مع نسب السنوات السابقة أو مع نسب المنشآت المماثلة أو مع النسب الخاصة بالقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه المنشأة. ٢٨٣

وتعتبر نسب الأرباح هذه مهمة لكل من الملاك وطالبي التمويل على حد سواء، فعدم كفاية الأرباح يؤثر على ثروة الملاك وفي نفس الوقت يعد مؤشراً على عدم قدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات المترتبة على منح التمويل، لأن المصرف عند منح التمويل يتوقع ببساطه أن يقوم طالب التمويل بسداد المبلغ الممنوح له من الأرباح المتحققة وليس من بيع الأصول المملوكة. ٢٨٤ وفيما يتعلق بنسب الربحية فهي تمثل المعيار الأول لنجاح المشروع، فكلما زادت النسبة كان ذلك دليلاً على نجاح الإدارة والذي يعطي الدافع للمصارف لمنحه التمويل المطلوب.

ومن الجدير الإشارة إلى الاتجاه الحديث في التحليل المالي الذي يعتمد على نظام ديبيونت والذي يعتمد على معدل العائد على الاستثمار لتقييم كفاءة الأداء والقدرة على توليد الأرباح في المنشأة طالبة التمويل، تسمح هذه النسبة بتحسين تحليل التغيرات على العائد على الاستثمار (الأصول) حيث يقوم على تجزئة معادلة احتساب العائد على الاستثمار إلى معادلتين بحيث تعبر الأولى عن هامش صافي الربح بينما تعبر الثانية عن معدل دوران إجمالي الأصول، بذلك تعرف معادلة ديبيونت بأنها صيغة رياضية لاحتساب معدل العائد على الاستثمار من خلال ضرب هامش صافي الربح في معدل دوران إجمالي الأصول كالآتي:

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات

مجموع الأصول

معدل العائد على الاستثمار = هامش صافي الربح × معدل دوران الأصول

٢٨٣ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٦٦.
٢٨٤ الجعافرة، أحمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٤٠.

$$\text{صافي المبيعات} \times \text{صافي الربح بعد الضريبة} =$$

$$\text{صافي المبيعات} \times \text{مجموع الأصول} =$$

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} =$$

$$\text{مجموع الأصول}$$

وقد تم تطوير نظام ديوننت اعتماداً على نفس الفكرة بتطوير معدل العائد على الملكية بدلاً من معدل العائد على الاستثمار، وباستخدام نفس منهج التجزئة يتم تقسيم معدل العائد على الملكية إلى معادلتين الأولى هي معادلة مضاعف حقوق الملكية، والثانية معدل العائد على الاستثمار كالآتي:

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \text{إجمالي الأصول}$$

$$\text{حقوق الملكية}$$

$$\text{معدل العائد على الملكية} = \text{مضاعف حقوق الملكية} \times \text{معدل العائد على الاستثمار}$$

$$\text{مجموع الأصول} \times \text{صافي الربح بعد الضريبة} =$$

$$\text{حقوق الملكية} \times \text{مجموع الأصول}$$

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} =$$

$$\text{حقوق الملكية}$$

إن الممارسة المصرفية السليمة لعمليات التمويل تتطلب توفر حالة الاطمئنان والضمان بأن ما يقدمه المصرف من أموال سيتم إعادتها إليه لإعادة توظيفها مرة أخرى وهكذا تدور عجلة العمل المصرفي، كما أنه من المفيد أيضاً في هذا المجال هو متابعة نشاط العميل طالب التمويل خلال السنوات السابقة ومقارنته بنشاط أقرانه من العملاء في نفس مجال نشاطه. ٢٨٥

^{٢٨٥} الجعافرة ، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن، مرجع سابق ذكره، ص ٤٢-٤٣.

٣-٣-٧ مزايا التحليل المالي بواسطة النسب: ٢٨٦

للتحليل المالي بواسطة النسب المالية مجموعة من المزايا ومنها:

١. إمكانية حسابها ببساطة ويسر.
٢. نتائجها تعرض بصورة كمية قابلة للفهم والتفسير والمقارنة.
٣. تقدم معلومات لا تقدمها القوائم المالية.
٤. القدرة التنبؤية للنسب حيث يمكن استخدام النسبة كمؤشر مسبق على احتمال مرور المنشأة بأحداث معينة مستقبلاً بصورة تتطلب اتخاذ إجراءات وقائية معينة.
٥. تفسير القوائم المالية لأغراض الاستثمار والتمويل.
٦. قدرة بعض النسب على الاحتفاظ بالحد الأقصى من المعلومات التي تتوفر في نسب أخرى بحيث يمكن الاستعانة بنسبة واحدة والاستغناء عن نسب عديدة عند تقييم مجال محدد من الأداء.

وتتميز النسب كونها تمكن من الوثوق بإدارة الشركة لضمان الفعالية المثلى في المدى القصير والمتوسط والطويل. لذلك فالنسب تقدم المعلومات أولاً لصناع القرار وهذا الذي يجعل من النسب أداة إدارية بامتياز. وهناك نسب يمكن استخدامها لضمان الحفاظ على الهيكل المالي أو الإنذار المبكر لتفادي الخطر.^{٢٨٧}

٣-٣-٨ حدود استخدام النسب المالية:

على الرغم من أهمية استخلاص وتحليل النسب المالية بشأن العمليات التشغيلية للمنشأة إلا أن استخدام النسب المالية يواجه بعض المشاكل التي تقلل من فعاليتها في تقييم أداء المنشأة وترشيد قراراتها، ومن هذه القيود:

- ١- تحليل النسب المالية يكون أكثر نفعاً في الشركات الصغيرة في حين تقل فعاليتها في الشركات الكبرى والتي تتكون من عدة أقسام تعمل في صناعات مختلفة بسبب صعوبة التوصل إلى نسب معيارية يمكن استخدامها لأغراض المقارنة. وهذا يمكن معالجته بمقارنة النسب في كل قسم أو صناعة مع النسب المعيارية الخاصة به.

^{٢٨٦} سعادة ، اليمين ، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مرجع سابق ذكره، ص ٣٩.

^{٢٨٧} Alexandre,B.A. op, cit, p119.

٢- يؤثر التضخم سلباً على ميزانيات المنشآت فالقيم المسجلة تكون مختلفة عن القيم الفعلية، لذلك عند مقارنة النسب المالية عبر عدة فترات زمنية أو عند المقارنة مع المنشآت الأخرى قد تكون النتائج مضللة.

٣- تؤثر التغيرات الموسمية على النسب المالية ومدلولاتها وخاصة في بعض الصناعات مثل صناعة المواد الغذائية.

٤- في المنشأة بعض النسب تكون جيدة وبعضها غير جيدة مما يجعل من الصعب الحكم على وضع المركز المالي للمنشأة.

٥- إن اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية المتبعة تؤثر على القوائم المالية، بل قد تشوهها مما يؤثر في مصداقية نتائج التحليل بهذه القوائم. ويمكن معالجتها بإعادة عرض القوائم المالية لتوحيد المقارنات بين المنشآت. ٢٨٨

٦- إن إجراء أية مقارنة تتطلب وجود أساس سليم للمقارنة ولكن المقارنة بواسطة النسب المالية لا تتميز بمثل هذا الوضوح والتحديد فعندما تكون نسبة التداول مرتفعة قد يعني ذلك أن موقف السيولة قوي وهذا مؤشر جيد وقد يعني في نفس الوقت أن النقدية أكثر مما يجب وهذا مؤشر سيء لأن معناه أن موارد المشروع معطلة وهذا دليل خلل في وضع المنشأة. ٢٨٩ وهذا يمكن معالجته بالقيام باستخراج جميع النسب المالية والمقارنة فيما بينها واستخراج نسب متقاطعة تظهر العلاقات المتشابكة بين السيولة والربحية.

٧- تعتمد النسب المالية في إعدادها على عناصر القوائم المالية وخاصة قائمة المركز المالي التي تعبر عن وضع المنشأة في لحظة معينة وبالتالي فإن القيام بأي إجراء سيؤثر على عناصر الميزانية وبالتالي على النسب المالية وهذا التغير السريع سيؤثر على مصداقية النسب المالية كأداة للتخطيط والرقابة المستقبلية. ٢٩٠ وهنا يمكن أن يوضح المحلل المالي أن هذه النسب هي نسب لحظية توضح الوضع المالي في فترة التحليل.

ومن هنا ترى الباحثة أن النسب المالية أداة هامة من أدوات التحليل المالي من خلال سعيها لتحقيق الأهداف المنشودة لبيان ربحية المنشأة ومركزها المالي في الوضع الحالي وتوقع ما

٢٨٨ سعادة، اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيدها قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، مرجع سابق ذكره، ص ٤١.

٢٨٩ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٨٦.

٢٩٠ اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكر وآخرون (٢٠٠٠). التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، مرجع سابق ذكره، ص ٨٧.

ستكون عليه في المستقبل، ولكن بشرط أن يتم تفسيرها بعناية وحرص شديد حيث يمكن تفسير النسب من خلال مقارنتها ببعض النسب المعيارية التي تكون موجودة في القطاع الذي تعمل فيه المنشأة أو مقارنتها مع النسب للمنشآت الأخرى العاملة في نفس القطاع أو نسب المنشأة نفسها للفترات السابقة. ٢٩١

^{٢٩١} البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، مرجع سابق ذكره، ص ١١١.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

(تحليل ومناقشة استمارة الاستبانة)

سيتناول هذا المحور عرض وتحليل البيانات التي تضمنتها استمارة الاستبيان من خلال تحليل آراء عينة من العاملين في المصارف الإسلامية في مدينة دمشق، حول دور أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الإسلامية في سورية.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي ذو الخمسة رتب والذي أعطي رقم (٥) لتمثل إجابة درجة موافق بشدة حيث يتوزع من أعلى وزن له إلى أدنى وزن له والذي أعطي درجة واحدة لتمثل فقرة غير موافق بشدة.

٤-١ عينة الدراسة:

لمعرفة رأي الموظفين في المصارف الإسلامية حول دور أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الإسلامية في سورية تم تصميم استبيان وزع على عينة عشوائية تشمل فئات الموظفين العاملين بالمالية والعمليات المصرفية التمويلية في المصارف الإسلامية سواء في الإدارة الرئيسية أو في الفروع، وقد تم توزيع ١١٠ استبانة، واسترداد ٨٤ استبانة، جميعها صالحة للتحليل فقراتها مكتملة الإجابة.

٤-٢ أداة الدراسة:

تم تصميم استبانة خاصة بالدراسة الحالية، اعتمد تصميمها على الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، وعلى الجانب النظري لهذا البحث بالإضافة إلى الاستفادة من المناقشات التي أجرتها مع الدكتور المشرف.

تكونت الاستبانة من قسمين أساسيين:

القسم الأول: يتعلق ببعض البيانات الشخصية للمجيبين.

القسم الثاني: يتعلق بأسئلة موزعة على المجالات التالية:

أولاً- مجال يتعلق باستخدام التحليل المالي في المصارف الإسلامية في سورية عند اتخاذها القرارات التمويلية، وتم التعبير عن ذلك بالفقرات من ١-١٢ من فقرات الاستبانة.

ثانياً- مجال يتعلق باستخدام أدوات تحليلية معينة عند اتخاذ القرار التمويلي في المصارف الإسلامية في سورية، وتم التعبير عن ذلك بأسئلة عن ثلاث أدوات تحليلية وهي:

- استخدام التحليل الرأسي، وتم التعبير عنه بالفقرات من ١٣-١٩ من فقرات الاستبانة.
- استخدام التحليل الأفقي، وتم التعبير عنه بالفقرات من ٢٠-٢٦ من فقرات الاستبانة.
- استخدام النسب المالية، وتم التعبير عنه بالفقرات من ٢٧-٣٦ من فقرات الاستبانة.

ثالثاً- مجال يتعلق بالاعتماد على أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الإسلامية في سورية، وتم التعبير عنه بالفقرات من ٣٧-٤٥ من فقرات الاستبانة.

٤-٣ الأساليب الإحصائية:

تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن الحزمة البرمجية الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) لمعالجة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية للعينة المبحوثة، وتحديدًا فإنه تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. مقاييس النزعة المركزية:
 - الوسط الحسابي (mean): بهدف التعرف على تقييمات المستجيبين لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
 - الانحراف المعياري (standard deviation): لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن الوسط الحسابي لكل فقرة.
٢. التكرارات والنسب المئوية لوصف عينة الدراسة حسب الخصائص الديموغرافية.
٣. اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة مدى ثبات الاستبانة.
٤. اختبار $t - test$ (One simple $t - test$) لاختبار فرضيات الدراسة.

٤-٤ اختبار جودة الأداة من حيث الصدق والثبات

٤-٤-١ صدق الأداة: قامت الباحثة بالتأكد من صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وذلك بعرضها على عدد من الأساتذة والخبراء المختصين بعلم الإحصاء والمحاسبة ومناهج البحث العلمي، وتم بعد ذلك إجراء التعديلات المقترحة من المختصين قبل توزيعها على عينة الدراسة.

٤-٤-٢ ثبات الأداة:

لقياس مدى ثبات أداة القياس، ولمعرفة مدى اعتمادية نتائجها فقد استخدمت الباحثة اختبار كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، حيث بلغت اعتمادية الاستبانة حسب معيار كرونباخ ألفا ٨٨% وهي نسبة عالية، وذات اعتمادية جيدة لنتائج الدراسة.

جدول رقم(٣): معامل الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة

المتغير	معامل الثبات (Cronbach's Alpha)
استخدام التحليل المالي	.812
استخدام التحليل الراسي	.770
استخدام التحليل الافقي	.836
استخدام النسب المالية	.557
أدوات التحليل المالي وترشيد القرار التمويلي	.668
المتوسط	.880

الجدول السابق يوضح معامل الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة وجميعها معقولة ودالة احصائياً.

٤-٥ عرض وتحليل البيانات واختبار الفرضيات:

قامت الباحثة بتحليل البيانات التي قامت بجمعها من خلال الاستبانات الموزعة، وذلك باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة ضمن الحزمة البرمجية الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

- خصائص عينة الدراسة:

يبين الجدول التالي خصائص عينة الدراسة من حيث عدد سنوات الخبرة والدرجة العلمية وتلقي دورات بالتحليل المالي ووجود قسم متخصص بالتحليل المالي.

جدول رقم (٤): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب بعض الخصائص الديموغرافية

البيانات الشخصية	البيان	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من ٥	٣٤	%٤٠,٥
	من ٥-١٠	٤٨	%٥٧,١
	أكثر من ١٠	٢	%٢,٤
الدرجة العلمية	دكتورة	٤	%٤,٨
	ماجستير	١٤	%١٦,٧
	إجازة	٦٠	%٧١,٤
	معهد	٦	%٧,١

تلقى دورات بالتحليل المالي	نعم	٤٩	٥٨,٣%
	لا	٣٥	٤١,٧%
وجود قسم متخصص بالتحليل المالي	نعم	٧٢	٨٥,٧%
	لا	١٢	١٤,٣%

يتبين من الجدول السابق ما يلي:

١. معظم أفراد عينة الدراسة كانت خبرتهم من (٥ - ١٠) سنوات، حيث بلغت نسبتهم

٥٧,١%، بينما بلغت نسبة أفراد العينة الذين كانت خبرتهم (أقل من ٥ سنوات)

٤٠,٥%، كما شكل المجيبون الذين كانت خبرتهم (أكثر من ١٠ سنوات) ما نسبته

٢,٤%، وبالتالي هذا دليل على وجود خبرة جيدة لدى أفراد العينة بالعمل المصرفي

الإسلامي على الرغم من حداثة عهد المصارف الإسلامية في سورية.

٢. معظم أفراد عينة الدراسة كانت درجتهم العلمية هي إجازة، حيث بلغ عدد المجازين في

العينة (٦٠) أي بنسبة ٧١,٤%، يليه درجة الماجستير حيث كان عدد الحاصلين على

درجة الماجستير (١٤) أي بنسبة ١٦,٧% وهذا دليل على أن الدرجة العلمية لأفراد العينة

كانت جيدة.

٣. أكثر من نصف أفراد عينة الدراسة تلقوا دورات بالتحليل المالي حيث بلغ عددهم (٤٩)

موظف أي بنسبة ٥٨,٣% وهذا مؤشر جيد على فهم ووعي أفراد العينة بموضوع

الدراسة وعلى اعتماد المصارف الإسلامية على التحليل المالي.

إلا أن الدورات المتعلقة بالتحليل المالي والتي يتلقاها الموظفون في المصارف الإسلامية لا تقتصر على التحليل المالي وإنما هي جزء من دورة خاصة بالتمويل بشكل عام.

٤. غالبية أفراد العينة أجابوا بوجود قسم متخصص بالتحليل المالي ضمن الفرع أو الإدارة التي يعملون بها حيث بلغ عددهم (٧٢) موظف أي بنسبة ٨٥,٧%، وهذا مؤشر جيد على دور التحليل المالي في المصارف الإسلامية.

- نتائج الإحصاء الوصفي:

نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية العاملة في سوريا التحليل المالي عند اتخاذها القرارات التمويلية:

يبين الجدول رقم (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضية الأولى (تستخدم المصارف الإسلامية العاملة في سوريا التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية).

الجدول رقم (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد

العينة على أسئلة المجال الأول

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
١	تستخدم المصارف الإسلامية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية بكل أنواعها (قصير أو طويل الأجل، نقدي أو عيني، داخلي أو خارجي)	٤,٨١	٠,٣٩٥	١١١,٥٨٥	٠,٠٠٠
٢	تدرب المصارف الإسلامية العاملين لديها بشكل مستمر على التحليل المالي	٤,١٢	٠,٨٢٧	٤٥,٦٣٢	٠,٠٠٠

٣	يوجد في المصارف الاسلامية قسم متخصص للقيام بالتحليل المالي قبل منح التمويل للعملاء	٤,٦٢	٠,٥٧٩	٧٣,١٣٧	٠,٠٠٠
٤	ما تتمتع به المصارف الاسلامية من خصائص عدم التعامل بالفائدة والاستثمار بالمشاريع المقبولة شرعاً ساهم في زيادة اعتمادها على التحليل المالي عند اتخاذها قرارات التمويل	٣,٦٠	١,٢٦٢	٢٦,١٠٥	٠,٠٠٠
٥	دفعت التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المصارف الاسلامية في سورية إلى زيادة اعتماد هذه المصارف على التحليل المالي عند اتخاذها القرارات التمويلية	٣,٧١	١,١٦٨	٢٩,١٥٧	٠,٠٠٠
٦	تساهم الأوضاع السائدة في البلد على زيادة اعتماد المصارف الاسلامية على التحليل المالي عند اتخاذ قرارها التمويلي لضمان اتخاذ قرار سليم	٤,٠٢	١,٢٥١	٢٩,٤٧٣	٠,٠٠٠
٧	تقوم المصارف الاسلامية بالتحليل المالي للمعلومات المالية لطالبي التمويل ولأكثر من فترة مالية واحدة	٤,٦٢	٠,٧٥٩	٥٥,٧٧٩	٠,٠٠٠
٨	تعاني المصارف الاسلامية من عدم توفر موظفين مؤهلين مختصين بالتحليل المالي اضافة إلى نقص التجهيزات الالكترونية اللازمة للقيام بالتحليل المالي	٣,٢٤	١,٣٥٠	٢١,٩٨٦	٠,٠٠٠
٩	يقصر استخدام التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية العاملة في سوريا عند تقديمها التمويل بناء على الصيغ ذات المخاطرة العالية (كالمشاركة والمضاربة)	٢,٨٦	١,٤١٥	١٨,٥٠٠	٠,٠٠٠
١٠	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل المالي عند منح العملاء التمويل بناء على صيغ التمويل ذات العائد الثابت (كالمربحة والاجارة).	٣,٦٢	١,٣٨٨	٢٣,٩٠٤	٠,٠٠٠
١١	يتم استخدام التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية بغض النظر عن خضوع قوائم العميل	٤,٣١	٠,٤٦٥	٨٤,٩٢٧	٠,٠٠٠

				طالب التمويل للتدقيق.	
١٢	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل المالي لاتخاذ القرار التمويلي حتى عند تقديم العميل طالب التمويل لضمانات مالية وعينية.	٤,٤٥	٠,٥٠١	٨١,٤٩٧	٠,٠٠٠
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	٣,٩٩	٠,٥٨٣	٦٢,٨٥٥	٠,٠٠٠

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات المجال الأول قد تجاوز ٣، باستثناء السؤال رقم ٩ وهو (يقتصر استخدام التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية العاملة في سوريا عند تقديمها التمويل بناء على الصيغ ذات المخاطرة العالية كالمشاركة والمضاربة) حيث كان المتوسط الحسابي (٢,٨٦) والسبب في ذلك هو أن المصارف الاسلامية لا تطبق سوى صيغة المربحة من صيغ التمويل الاسلامي عند منحها التمويل، وكان رأي المجيبين أن ذلك بسبب القوانين والتشريعات والتعليمات النازمة لعمل المصارف الاسلامية والتي تلعب دوراً هاماً في تقرير وتحديد أسس وقواعد وصيغ منح التمويل.

كما إن السؤال الثامن (تعاني المصارف الاسلامية من عدم توفر موظفين مؤهلين مختصين بالتحليل المالي اضافة إلى نقص التجهيزات الالكترونية اللازمة للقيام بالتحليل المالي) كان المتوسط الحسابي للإجابة عليه (٣,٢٦) أي قريب من المحايد وذلك يعود إلى أن المصارف الاسلامية تجري دورات لموظفيها بالتحليل المالي وكانت الغاية من هذا السؤال إدراك فهم المجيبين لبنود الاستبانة والتركيز أثناء الاجابة.

كما أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول قد بلغ (٣,٩٩)، أي أن معظم إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المجال كانت قريبة من عبارة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة

يؤيدون الفرضية الأولى، وبالتالي تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة والذي يشير إلى مدى تشتت إجابات أفراد العينة عن الوسط الحسابي فقد بلغ (٠,٥٨٣)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حدٍ ما. كما أن مستوى الدلالة لجميع إجابات أفراد العينة كان أقل من ١%، وبالتالي مستوى الثقة بإجابات أفراد العينة كان مرتفع.

كما أن قيمة (t) كانت دالة عند مستوى ١% والمتوسط العام لقيمة t كان (٦٢,٨٥٥) وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المترابطة في المجال الأول (استخدام التحليل المالي).

• نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية في

سورية أدوات تحليلية معينة عند اتخاذ القرار التمويلي:

وهنا يوجد ثلاث أدوات تحليلية تم التطرق لها هي التحليل الرأسي والتحليل الأفقي والنسب المالية.

١- نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية

التحليل الرأسي عند اتخاذها القرار التمويلي:

يبين الجدول رقم (٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية: (تستخدم المصارف الإسلامية التحليل الرأسي عند اتخاذها القرار التمويلي).

جدول رقم ٦: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد

العينة على أسئلة المجال الثاني الجزء الأول

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
١٣	تقوم المصارف الاسلامية بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرارها التمويلي لبيان المركز المالي للمنشأة طالبة التمويل	٤,١٩	٠,٥٩١	٦٥,٠٢٨	٠,٠٠٠
١٤	تقوم المصارف الاسلامية بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العمل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية	٤,١٧	٠,٦١٨	٦١,٨٢٥	٠,٠٠٠
١٥	تستخدم المصارف الإسلامية التحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية	٤,٣٣	٠,٦٠٨	٦٥,٣٣٨	٠,٠٠٠
١٦	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي لإجراء مقارنات لنسب الرأسية للقوائم المالية للمنشأة مع النسب المماثلة لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة مما يمكن من تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط الذي تمارسه المنشأة.	٣,٧٤	١,٢٠٤	٢٨,٤٦٥	٠,٠٠٠
١٧	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي لتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر قائمة الدخل بالنسبة إلى صافي المبيعات	٤,٠٧	٠,٦٣٦	٥٨,٦٧٣	٠,٠٠٠
١٨	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي حتى ولو كان قرارها التمويل قصير الأجل.	٤,٠٠	٠,٧٢٨	٥٠,٣٥١	٠,٠٠٠

١٩	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي لمعرفة كيف تستخدم المنشأة طالبة التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين أصول متداولة وأصول ثابتة	٤,١٤	٠,٧٤٧	٥٠,٨٤٦	٠,٠٠٠
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	٤,٠٩	٠,٤٩٣	٧٦,١١٦	٠,٠٠٠

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٦) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني كان (٤,٠٩)، أي أن معظم إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المجال كانت قريبة من عبارة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤيدون الفرضية الفرعية الأولى من الفرضية الرئيسية الثانية، وبالتالي تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي عند اتخاذها القرار التمويلي.

أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة فقد بلغ (٠,٤٩٣)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حدٍ ما. كما أن مستوى الدلالة لجميع إجابات أفراد العينة كان أقل من ١%، وبالتالي مستوى الثقة بإجابات أفراد العينة كان مرتفع.

كما أن قيمة (t) كانت دالة عند مستوى ١% والمتوسط العام لقيمة t كان (٧٦,١١٦) وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المترابطة في الجزء الأول من المجال الثاني (استخدام التحليل الرأسي).

٢- نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية التحليل الأفقي عند اتخاذها القرار التمويلي:

يبين الجدول رقم (٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية (تستخدم المصارف الإسلامية التحليل الأفقي عند اتخاذها القرار التمويلي).

جدول رقم ٧: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد

العينة على أسئلة المجال الثاني الجزء الثاني

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
٢٠	اعتماد المصارف الإسلامية على التحليل الأفقي يمكنها من التنبؤ بمستقبل المنشأة طالبة التمويل.	٤,٥٥	٠,٥٤٧	٧٦,٢٣٥	٠,٠٠٠
٢١	تعتمد المصارف الإسلامية على التحليل الأفقي عند اتخاذها القرار التمويلي للحكم على أداء المنشأة طالبة التمويل	٤,٥٧	٠,٥٤٤	٧٧,٠٠٤	٠,٠٠٠
٢٢	تستخدم المصارف الإسلامية التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على أصول المنشأة طالبة التمويل على مدى عدة فترات زمنية حيث أن زيادة الاستثمارات تؤدي بشكل عام إلى زيادة إنتاجية المنشأة.	٤,٥٧	٠,٤٨٩	٨٤,١٥٩	٠,٠٠٠
٢٣	تستخدم المصارف الإسلامية التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدار عدة فترات زمنية.	٤,٥٢	٠,٥٩١	٧٠,٢٠١	٠,٠٠٠

٢٤	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاع الأصول المتداولة في المنشأة طالبة التمويل أسرع من الخصوم المتداولة (أي هناك رأس مال عامل موجب) أو بالعكس.	٤,١٢	٠,٧٦٧	٤٩,٢٢٩	٠,٠٠٠
٢٥	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته.	٤,٦٤	٠,٤٨٢	٨٨,٢٧٧	٠,٠٠٠
٢٦	لا تقتصر المصارف الاسلامية على التحليل الرأسي عند اتخاذها القرار التمويلي وإنما تستخدم كل من التحليل الرأسي والأفقي في نفس الوقت للوصول إلى نتائج أكثر موضوعية	٤,٣٣	٠,٦٨٣	٥٨,١٨٨	٠,٠٠٠
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	٤,٤٧	٠,٤٢٢	٩٧,٠٢٩	٠,٠٠٠

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٧) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني كان (٤,٤٧)، أي أن معظم إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المجال كانت قريبة من عبارة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤيدون الفرضية الفرعية الثانية من الفرضية الرئيسية الثانية، وبالتالي تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي عند اتخاذها القرار التمويلي.

أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة فقد بلغ (٠,٤٢٢)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حد ما. كما أن مستوى الدلالة لجميع إجابات أفراد العينة كان أقل من ١%، وبالتالي مستوى الثقة بإجابات أفراد العينة كان مرتفع.

كما أن قيمة (t) كانت دالة عند مستوى ١% والمتوسط العام لقيمة t كان (٩٧,٠٢٩) وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المترابطة في الجزء الثاني من المجال الثاني (استخدام التحليل الأفقي).

٣- نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة باستخدام المصارف الإسلامية النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي:

يبين الجدول رقم (٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية (تستخدم المصارف الإسلامية النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي).

جدول رقم ٨: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد العينة

على أسئلة المجال الثاني الجزء الثالث

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
٢٧	نسب السيولة	٤,٧٤	٠,٤٢٢	٩٨,١٧٨	٠,٠٠٠
٢٨	نسب الربحية	٤,٦٤	٠,٥٧٣	٧٤,٢١٦	٠,٠٠٠
٢٩	نسب النشاط	٤,٣١	٠,٦٤٠	٦١,٧٥٥	٠,٠٠٠
٣٠	نسب المديونية	٤,٦٧	٠,٤٧٤	٩٠,١٨٩	٠,٠٠٠
٣١	نسب السوق	٤,٠٠	٠,٧٦٠	٤٨,٢٠٨	٠,٠٠٠

٣٢	تراعي المصارف الإسلامية اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامها النسب المالية	٣,٨٦	٠,٨٠٩	٤٣,٧١٢	٠,٠٠٠
٣٣	تستخدم المصارف الإسلامية النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل	٤,٤٥	٠,٥٠١	٨١,٤٩٧	٠,٠٠٠
٣٤	توجد مشاكل تعيق استخدام النسب المالية كأداة لتقييم أداء المنشأة وبالتالي ترشيد القرار التمويلي المتخذ	٣,٤٨	١,١٠٣	٢٨,٨٨٨	٠,٠٠٠
٣٥	تراعي المصارف الإسلامية أثر التضخم عند استخدامها للنسب المالية ومقارنتها	٤,٤٠	٠,٦٦١	٦١,٠٩٧	٠,٠٠٠
٣٦	عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد اتخاذ القرار التمويلي	٣,٨٦	١,١١٠	٣١,٨٤٥	٠,٠٠٠
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	٤,٢٤	٠,٣٣٣	١١٦,٧١٩	٠,٠٠٠

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه رقم (٨) أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني تجاوز (٤) باستثناء السؤال المتعلق بوجود مشاكل تعيق استخدام النسب المالية كأداة لتقييم أداء المنشأة وبالتالي ترشيد القرار التمويلي المتخذ فكان (٣,٤٨) أي قريب من المحايد حيث أن وجود أي مشاكل عند منح التمويل تقابلها المصارف الإسلامية بشروط وضمانات إضافية حتى تضمن التسديد.

والسؤالين (عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد اتخاذ القرار التمويلي) و(تراعي المصارف الإسلامية اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامها النسب المالية) كان المتوسط الحسابي للإجابة عليهما كان (٣,٨٦) أي قريب من الموافق.

كما يتضح أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني (٤,٢٤)، أي أن معظم إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المجال كانت قريبة من عبارة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤيدون الفرضية الفرعية الثالثة من الفرضية الرئيسية الثانية، وبالتالي تستخدم المصارف الإسلامية النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي.

أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة فقد بلغ (٠,٣٣٣)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حدٍ ما. كما أن مستوى الدلالة لجميع إجابات أفراد العينة كان أقل من ١%، وبالتالي مستوى الثقة بإجابات أفراد العينة كان مرتفع.

كما أن قيمة (t) كانت دالة عند مستوى ١% والمتوسط العام لقيمة t كان (١١٦,٧١٩) وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المترابطة في الجزء الثالث من المجال الثاني (استخدام النسب المالية).

ولكن عند امعان النظر بالنتائج السابقة نجد أن الإجابات كانت بدرجة أعلى لنسب السيولة والمديونية والربحية يليها نسب النشاط فنسب السوق فهذا يدل على استخدام المصارف الإسلامية للنسب المالية ولكن بدرجات أهمية متفاوتة لهذه النسب.

• نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة باعتماد المصارف الإسلامية في

سورية على أدوات التحليل المالي يؤدي إلى ترشيد القرار التمويلي:

يبين الجدول رقم (٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة المتعلقة بالفرضية الثالثة (يؤدي استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية في سورية إلى ترشيد قراراتها التمويلية).

جدول رقم ٩: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومستوى الدلالة لإجابات أفراد

العينة على أسئلة المجال الثالث

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
٣٧	يسهم التحليل المالي ومن خلال أدواته المختلفة (تحليل رأسي _ تحليل أفقي _ نسب مالية) في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التمويلي في المصارف الإسلامية	٤,٥٧	٠,٤٩٨	٨٤,١٥٩	٠,٠٠٠
٣٨	اعتماد المصارف الإسلامية على أدوات التحليل المالي يمكنها من معرفة المخاطر المرتبطة بالتمويل قبل منح التمويل	٤,٥٥	٠,٥٠١	٨٣,٢٤٠	٠,٠٠٠
٣٩	تعتمد المصارف الإسلامية على أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للعميل	٤,٥٥	٠,٥٤٧	٧٦,٢٣٥	٠,٠٠٠
٤٠	يمكن استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية من معرفة العائد الذي يحققه العميل طالب التمويل.	٤,٣٨	٠,٦١٩	٦٤,٨٥٩	٠,٠٠٠

٤١	تستخدم المصارف الاسلامية أدوات التحليل المالي لتقييم سيولة المنشأة طالبة التمويل وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها.	٤,٦٢	٠,٤٨٩	٨٦,٦٥٥	٠,٠٠٠
٤٢	يؤدي استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية إلى توجيه التمويل للقطاعات الاقتصادية التي تلبي حاجات المجتمع وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.	٣,٨٦	١,٠٤٣	٣٣,٨٩٥	٠,٠٠٠
٤٣	تستخدم المصارف الاسلامية أدوات التحليل المالي للحكم على كفاءة المنشأة طالبة التمويل في استخدام الموارد المتاحة لديها.	٤,٤٠	٠,٥٤٠	٧٤,٧٠٥	٠,٠٠٠
٤٤	تستخدم المصارف الاسلامية أدوات التحليل المالي لمعرفة الحصة السوقية للعميل طالب التمويل والتي تعكس نوع من الأمان تعتمد عليه المصارف بخصوص ضمان حقوقها في حال تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته	٣,٨٦	٠,٩٧١	٣٦,٤٠٠	٠,٠٠٠
٤٥	قلة استخدام المصارف الاسلامية لأدوات التحليل المالي عند اتخاذها القرارات التمويلية تسهم في زيادة مشاكل عدم القدرة على السداد	٤,٣١	٠,٧٧٦	٥٠,٩١٣	٠,٠٠٠
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	٤,٣٤	٠,٣٦٣	١٠٩,٥٩٣	٠,٠٠٠

يتضح من خلال البيانات الواردة في الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثاني كان (٣٤، ٤)، أي أن معظم إجابات أفراد العينة نحو أسئلة هذا المجال كانت قريبة من عبارة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤيدون الفرضية الثالثة، وبالتالي يؤدي استخدام

أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية العاملة في سوريا إلى ترشيد قراراتها التمويلية.

أما الانحراف المعياري لجميع إجابات أفراد العينة فقد بلغ (٠,٣٦٣)، وهذه النسبة المنخفضة تدل على أن إجابات أفراد العينة كانت متقاربة ومتشابهة إلى حدٍ ما. كما أن مستوى الدلالة لجميع إجابات أفراد العينة كان أقل من ١%، وبالتالي مستوى الثقة بإجابات أفراد العينة كان مرتفع.

كما أن قيمة (t) كانت دالة عند مستوى ١% والمتوسط العام لقيمة t كان (١٠٩,٥٩٣) وهذا يشير إلى ارتفاع الاستجابات على بنود الفقرات المترابطة في المجال الثالث.

٤-٦ نتائج اختبار الفرضيات:

قامت الباحثة باختبار الفرضيات وذلك باستخدام اختبار t-test للعينة الواحدة (one simple t-test)، وذلك عند مستوى دلالة ١% حيث تم التوصل إلى النتائج التالية:

• اختبار الفرضية الأولى:

وتنص هذه الفرضية على أنه " تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية".

ولتحديد صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها قامت الباحثة بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار t-test للعينة الواحدة حسب الجدول التالي:

جدول رقم ١٠ : نتائج اختبار t-test للفرضية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.	٣,٩٩٨	٠,٥٨٣	٦٢,٨٥٥	٠,٠٠٠	قبول الفرضية

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة t المحسوبة هي (٦٢,٨٥٥) بينما قيمة t الجدولية عند درجات حرية ٨٣ ومستوى دلالة ١% هي ٢,٥٨، بالمقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيمة t الجدولية يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، وبالتالي تقبل الباحثة الفرضية الثانية (الفرضية البديلة وليس فرضية العدم) أي تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية، ويؤكد هذا قيمة مستوى الدلالة والذي يساوي صفرًا وهو أقل من ١%.

• اختبار الفرضية الثانية:

وتنص هذه الفرضية على أنه " هناك أدوات تحليلية معينة تستخدمها المصارف الإسلامية في سورية عند اتخاذ قراراتها التمويلية ".

ويمكن تقسيم هذه الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية التالية:

٤. تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل الرأسي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.
٥. تستخدم المصارف الإسلامية في سورية التحليل الأفقي عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

٦. تستخدم المصارف الاسلامية في سورية النسب المالية عند اتخاذ قراراتها التمويلية.

أولاً - اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تستخدم المصارف الاسلامية في سورية التحليل الرأسي عند اتخاذ قراراتها التمويلية:

ولتحديد صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها قامت الباحثة بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار t-test للعينة الواحدة حسب الجدول التالي:

جدول رقم ١١ : نتائج اختبار t-test للفرضية الفرعية الأولى

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
تستخدم المصارف الاسلامية في سورية التحليل الرأسي عند اتخاذ قراراتها التمويلية	٤,٠٩	٠,٤٩٣	٧٦,١١٦	٠,٠٠٠	قبول الفرضية

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة t المحسوبة هي (٧٦,١١٦) بينما قيمة t الجدولية عند درجات حرية ٨٣ ومستوى دلالة ١% هي ٢,٥٨، بالمقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيمة t الجدولية يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، وبالتالي تقبل الباحثة الفرضية الثانية أي تستخدم المصارف الاسلامية في سورية التحليل الرأسي عند اتخاذ قراراتها التمويلية، ويؤكد هذا قيمة مستوى الدلالة والذي يساوي صفرًا أي أقل من ١%.

ثانياً-اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

تستخدم المصارف الاسلامية في سورية التحليل الأفقي عند اتخاذ قراراتها التمويلية:
ولتحديد صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها قامت الباحثة بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها
من خلال اختبار t-test للعينة الواحدة حسب الجدول التالي:

جدول رقم ١٢ : نتائج اختبار t-test للفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
تستخدم المصارف الاسلامية في سورية التحليل الأفقي عند اتخاذ قراراتها التمويلية	٤,٤٧	٠,٤٢٢	٩٧,٠٢٩	٠,٠٠٠	قبول الفرضية

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة t المحسوبة هي (٩٧,٠٢٩) بينما قيمة t الجدولية عند
درجات حرية ٨٣ ومستوى دلالة ١% هي ٢,٥٨، بالمقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيمة t
الجدولية يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، وبالتالي تقبل الباحثة الفرضية
الثانية تستخدم المصارف الاسلامية في سورية التحليل الأفقي عند اتخاذ قراراتها التمويلية، ويؤكد
هذا قيمة مستوى الدلالة والذي يساوي صفرًا أي أقل من ١%.

ثالثاً -اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تستخدم المصارف الاسلامية في سورية النسب المالية عند اتخاذ قراراتها التمويلية:

ولتحديد صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها قامت الباحثة بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار t-test للعينة الواحدة حسب الجدول التالي:

جدول رقم ١٣ : نتائج اختبار t-test للفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
تستخدم المصارف الاسلامية في سورية النسب المالية عند اتخاذ قراراتها التمويلية	٤,٢٤	٠,٣٣٣	١١٦,٧١٩	٠,٠٠٠	قبول الفرضية

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة t المحسوبة هي (١١٦,٧١٩) بينما قيمة t الجدولية عند درجات حرية ٨٣ ومستوى دلالة ١% هي ٢,٥٨، بالمقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيمة t الجدولية يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، وبالتالي تقبل الباحثة الفرضية الثانية تستخدم المصارف الاسلامية في سورية النسب المالية عند اتخاذ قراراتها التمويلية، ويؤكد هذا قيمة مستوى الدلالة والذي يساوي صفرًا أي أقل من ١%.

• اختبار الفرضية الثالثة:

وتنص هذه الفرضية على أنه " يؤدي استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية في سورية إلى ترشيد قراراتها التمويلية ".

ولتحديد صحة هذه الفرضية أو عدم صحتها قامت الباحثة بتحليل النتائج التي تم التوصل إليها من خلال اختبار T-test للعينة الواحدة حسب الجدول التالي:

جدول رقم ١٤ : نتائج اختبار t-test للفرضية الثالثة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة
يؤدي استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية في سورية إلى ترشيد قراراتها التمويلية.	٤,٣٤	٠,٣٦٣	١٠٩,٥٩٣	٠,٠٠٠	قبول الفرضية

من خلال الجدول السابق يتبين أن قيمة t المحسوبة هي (١٠٩,٥٩٣) بينما قيمة t الجدولية عند درجات حرية ٨٣ ومستوى دلالة ١% هي ٢,٥٨، بالمقارنة بين قيمة t المحسوبة وقيمة t الجدولية يتبين أن قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية، وبالتالي تقبل الباحثة الفرضية الثانية يؤدي استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية في سورية إلى ترشيد قراراتها التمويلية، ويؤكد هذا قيمة مستوى الدلالة والذي يساوي صفراً.

من خلال اختبار الفرضيات الثلاثة السابقة تجد الباحثة أن جميع تلك الفرضيات كانت مقبولة، وبالتالي هذا يؤكد موضوع البحث " دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في المصارف الإسلامية في سورية ".

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥-١ النتائج

٥-٢ التوصيات

١-٥ النتائج:

هدفت الدراسة الى التعرف على دور أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الاسلامية في سورية ومن خلال تحليل بيانات الدراسة يمكن القول بأنه تم التوصل الى النتائج التالية:

١. تعتمد المصارف الاسلامية على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية بحيث توجد اجراءات تحليلية محددة تتخذها هذه المصارف ضمن سياستها التمويلية قبل منح التمويل لجميع العملاء.

٢. تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي وذلك لبنود محددة عند اتخاذها القرار التمويلي، تتمثل هذه البنود بالأصول (بحيث تأخذ نسبة كل من الأصول المتداولة والثابتة من اجمالي الأصول) وكذلك الالتزامات (وتأخذ نسب كل من حقوق الملكية والخصوم طويلة الأجل والخصوم المتداولة من اجمالي الخصوم وحقوق الملكية) والربح ونسبته بالمقارنة مع المبيعات.

٣. تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي لبنود محددة عند اتخاذها القرار التمويلي، وهي الأصول بأنواعها والالتزامات بأنواعها والربح والمبيعات بحيث تقارن بينها على مدار ثلاثة أعوام متتالية لمعرفة التغير الحاصل في هذه البنود.

٤. تستخدم المصارف الاسلامية النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي وبدرجات أهمية متفاوتة فهي تعتمد على نسب السيولة والربحية والمديونية بالدرجة الأولى يليها نسب النشاط بينما يقل استخدامها لنسب السوق.

٥. يتبين من خلال التحليل الإحصائي للاستبانات الموزعة على الموظفين في المصارف الاسلامية في سورية أن لاستخدام أدوات التحليل المالي دور مهم في ترشيد القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية في سورية بحيث أن استخدام هذه الأدوات يمكن المصارف الاسلامية من الوقوف على المخاطر المترتبة على منح التمويل وبالتالي اتخاذ الاجراءات الضرورية لتفادي هذه المخاطر، كما يمكنها من التنبؤ بوضع العملاء طالبي التمويل من خلال الاعتماد على التحليل المالي، وتستطيع من خلال استخدام هذه الأدوات معرفة العائد الذي يحققه العميل طالب التمويل وتقييم سيولته وبالتالي قدرته على سداد التزاماته.

٥-٢ التوصيات:

١. ضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار التمويلي وليس استخدامه كجزء مكمل ضمن مجموعة من اجراءات سياسة منح التمويل، خاصة وقد ثبت دور التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الاسلامية.
٢. ضرورة زيادة تدريب الموظفين في المصارف الاسلامية على التحليل المالي والقيام بدورات جديدة ومستمرة كل فترة لمواكبة التطورات الحاصلة في أساليب التحليل المالي.
٣. على المصارف الاسلامية توجيه التمويل للمشاريع التي تلبي أهداف التنمية الاقتصادية ومنحها تسهيلات لما لها من دور في دعم الاقتصاد الوطني بحيث تتيح مجالات واسعة للتنمية وزيادة الفرص الاستثمارية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار وتنويعه والذي يؤدي إلى خفض المخاطر وتعظيم العائد على المصارف والاقتصاد في آن واحد.
٤. على المصارف الاسلامية أن تستخدم النسب المالية جميعها والا تقلل من أهمية بعض النسب لما لهذه النسب من دور مهم في الحكم على الوضع المالي للمنشأة وترشيد القرار التمويلي المتخذ.
٥. ضرورة زيادة الاعتماد على كل من التحليل الرأسي والأفقي عند اتخاذ القرار التمويلي وعدم التركيز على بنود محددة ولل فقرات الرئيسية فقط بل يجب اجراء التحليل للبنود التفصيلية والمجموعات الفرعية والتي يمكن أن تؤدي في حال اهمالها إلى نتائج خاطئة وبالتالي اتخاذ قرارات غير سليمة.
٦. تشجيع المصارف الاسلامية على زيادة الاهتمام بالتحليل المالي بشكل عام لما له من دور في ترشيد القرارات التمويلية وبالتالي النفع للمصارف والعملاء والمجتمع.
٧. إعادة النظر بالقوانين والتشريعات النازمة لعمل المصارف الإسلامية والعمل على سن قوانين جديدة تدعم تطبيق باقي الصيغ التمويلية لما لذلك من دور في زيادة فعالية العمل المصرفي الإسلامي وتطوره.

قائمة المراجع والمصادر

• المراجع باللغة العربية

القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

- اسماعيل، إسماعيل ومحمد، منير شاكراً وآخرون، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات، عمان: الطليعة، ط ١، ٢٠٠٠.
- الانصاري، اسامة، ادارة البنوك التجارية والبنوك الاسلامية،
www.kotobarabia.com
- حماد، طارق، التحليل الفني والأساسي للأوراق المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ط ١، ٢٠٠٦.
- الحياي، وليد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، عمان، الأردن، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٤.
- الحياي، وليد، التحليل المالي، منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ٢٠٠٧.
- شحاتة، حسين، المصارف الإسلامية بين الفكر والتطبيق، القاهرة، مكتبة التقوى، ط ١، ٢٠٠٦.
- شحاتة، حسين، أسس ونظم محاسبة التكاليف في المصارف الإسلامية، القاهرة، مكتبة التقوى، ط ١، ١٩٨٧.
- الشيخ، فهمي، التحليل المالي، رام الله، ط ١، ٢٠٠٨.
- عدنان تايه والساقي، سعدون مهدي وآخرون ، الإدارة المالية، عمان، دار المسيرة، ط ١، ٢٠٠٧.
- عقل، مفلح محمد ، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠٠٦.

- العمر ، فؤاد (٢٠٠٣). مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، جدة ،البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) ، ط١، ٢٠٠٣.
- أبو الفضل جمال الدين، ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، دون ذكر الطبعة ،٢٠٠٣.
- كراجة، عبد الحليم وربابعة، علي وآخرون، الادارة والتحليل المالي (أسس، مفاهيم، تطبيقات)، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط٢، ٢٠٠٦.
- لطفي، أمين، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الاسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٧.
- مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية، عمان: دار وائل، ط١، ٢٠٠٣.

ثانياً: الدوريات

- بيطار، منى وفرحات، منى، آلية التمويل العقاري في المصارف الإسلامية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٥، العدد ٢، ٢٠٠٩.
- الجزراوي ،ابراهيم والنعمي ،نادية ، تحليل الائتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة (دراسة نظرية -تطبيقية)في مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ المالية ،مجلة الإدارة والاقتصاد ،العدد ٨٣، ٢٠١٠.
- خطاب ،كمال، المشاركة المتناقضة كأداة من أدوات التمويل الاسلامي ،مجلة دراسات اقتصادية معاصرة ،المجلد ١٠، العدد ٢، ٢٠٠٣.
- حماد، نزيه، المشاركة المتناقضة وأحكامها في ضوء ضوابط العقود المستجدة ، مجلة المجمع الفقهي الاسلامي ، السنة ١٣، العدد ١٥ .
- الدغيم، عبد العزيز والأمين ،ماهر وانجرو،إيمان، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية(سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية)،المجلد ٢٨، العدد ٣، ٢٠٠٦.

- الزرقان، صالح ، التحليل المالي وأثره في المخاطر الائتمانية دراسة تطبيقية على عينة من البنوك التجارية الأردنية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٢٣، ٢٠١٠.
- الساعاتي، عبد الرحيم ،المضاربة والقمار في الأسواق المالية المعاصرة تحليل اقتصادي وشرعي ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي ، المجلد ٢٠، العدد ١، جدة، ٢٠٠٧.
- السبهاني، عبد الجبار، ملاحظات في فقه الصيرفة الاسلامية ،مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي ،المجلد ١٦، العدد ١، ٢٠٠٣.
- عبد، أحمد ومحمد، عزيز، التمويل الاستثماري في المصارف الإسلامية وأهميته الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بمؤتمر الكلية، ٢٠١٣.
- عبد الرحمن، تانيا، دور التحليل المالي في تشخيص عوامل القوة والضعف في القوائم المالية للشركات المقترضة عند اتخاذ القرار الائتماني المصرفي (دراسة تطبيقية في مجموعة من المصارف المختارة في مدينة كركوك) ، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية المجلد ٨، العدد ٢٦، ٢٠١٢.
- العجلوني، أحمد، المصارف الاسلامية والعولمة المالية (الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة) وجهة نظر العاملين في الادارة العليا في المصارف الاسلامية الأردنية ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الاسلامي ، المجلد ٢٢، العدد ٢، جدة، ٢٠٠٩.
- العلي، صالح ،أثر الربا في القروض الانتاجية في الاقتصاد الاسلامي ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٩، العدد الأول، ٢٠٠٣.
- غربي، عبد الحليم ،سياسات توزيع الأرباح في البنوك الاسلامية :البدائل العادلة بين المساهمين والمستثمرين ،مجلة الباحث ، العدد ٧، ٢٠١٠.
- الموسوي، حيدر وجواد، كمال، المصارف الاسلامية وتحديات العولمة والتحرر المالي مع إشارة خاصة عن اتفاقية بازل ٢، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٤، ٢٠٠٩.
- المومني، منذر والسروجي، عنان ، مقارنة أداء المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، المنارة، المجلد ١٣، العدد ٢، ٢٠٠٧.

ثالثاً: الرسائل العلمية

- بشير، محمد ، محددات اختيار البنوك الإسلامية من وجهة نظر المتعاملين الأفراد مع البنوك الإسلامية في دولة الكويت (دراسة ميدانية)، رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة والتمويل ،كلية الأعمال ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٣ .
- أبو بكر، أبو بكر، التحديات العملية لتطبيق المشاركات في المصارف الإسلامية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية (بالتطبيق على المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد الإسلامي ،كلية الدراسات الإسلامية ،الجامعة الأمريكية المفتوحة ،القاهرة ، ٢٠١١.
- بونقاب ،مختار ،دور الهندسة المالية في تطوير منتجات المؤسسات المالية الاسلامية (دراسة نماذج لمؤسسات مالية اسلامية مبتكرة لعينة من المؤسسات المالية الاسلامية)خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٢ ،رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٢.
- البيطار، محمد، قدرة التحليل المالي على قياس الربحية (حالة تطبيقية على شركة سيريتل)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة ،كلية الاقتصاد ،جامعة دمشق، ٢٠٠٧.
- الجعافرة ، احمد، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية العاملة في الأردن ،رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة ،كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط ،الأردن، ٢٠١٢.
- حمزة، محمد، المشاركة في الشريعة الإسلامية، رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد الاسلامي ، الشارقة للاستشارات الأكاديمية والجامعية، جامعة سانت كليمنتس، ٢٠٠٧.
- حمزة ،محمد ، البيع في الفقه الإسلامي (مشروعيته وأنواعه)دراسة عن المراجعة كأهم الأساليب المستخدمة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الإسلامي ، الشارقة للاستشارات الأكاديمية والجامعية ،جامعة سانت كليمنتس، الشارقة ، الامارات ، ٢٠٠٧.
- الدماغ، زياد، اطار مقترح لتطوير السياسة التمويلية لدعم عمليات التمويل في المصارف الاسلامية ،رسالة ماجستير ،قسم المحاسبة ،كلية التجارة، الجامعة الاسلامية ،غزة، ٢٠٠٦.

- الدبس، هيثم، نظام التكلفة على أساس النشاط الموجه بالوقت (TDABC) كأساس لاتخاذ القرارات الادارية الرشيدة، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠١٤.
- الدويكات، هيفاء، عقد السلم كأداة للتمويل في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد والمصارف الإسلامية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك، اربد، ٢٠٠٣.
- زاوي، سعيدة، أدوات التحليل المالي ودورها في تقييم مخاطر الإئتمان المصرفي "دراسة إستبائية لعينة من البنوك التجارية بولاية ورقلة، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٣.
- سعادة، اليمين، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ٢٠٠٩.
- الشعрани، علا، أهمية تطبيق نظام التكلفة حسب الأنشطة على نشاط المراجعة في المصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، ٢٠١٠.
- الطويل، عمار، مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الوطنية في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٨.
- عاصي، أمارة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، ٢٠١٠.
- عبد الله، علي، التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات، رسالة ماجستير، قسم الادارة، كلية الادارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، ٢٠٠٨.

- عبد الناصر، صخري، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر دراسة حالة مؤسسة ENSP (٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ٢٠١٣.
- الكحلوت، خالد، مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني "دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٥.
- بن مسعودة، ميلود، معايير التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الشريعة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ٢٠٠٨.
- النجار، طلال، المضاربة المشتركة ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية في فلسطين (معوقاتها - تطويرها)، رسالة ماجستير، قسم الفقه المقارن، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠٠٢.
- أبو الهيجاء، الياس، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية "دراسة حالة الأردن"، رسالة دكتوراه، قسم اقتصاد ومصارف إسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اليرموك، أربد، الأردن، ٢٠٠٧.
- الياسري، إبراهيم، إشكاليات تطبيق عقد المضاربة في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠٠٩.

رابعاً: أبحاث ومؤتمرات

- أحمد، أحمد، (٢٠٠٤، أكتوبر)، تطبيق المضاربة والمشاركة الثابتة والمتناقصة في التمويلات المصرفية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين.
- أحمد، الواثق، عقد المربحة (ضوابطه الشرعية - صياغته المصرفية وانحرافات التطبيقية)، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى .

- امحمد ، عبدالسلام (٢٠١٠، نيسان)، تجربة مصرف الجمهورية في بيع المربحة للأمر بالشراء (دراسة تحليلية تقويمية)، ورقة مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا .
- الأمين ،حسن (١٩٨٨)، المضاربة الشرعية وتطبيقاتها الحديثة، بحث رقم ١١، جدة ، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) ، ط١ .
- البلتاجي، محمد ، (٢٠٠٥، أيلول)، نحو بناء نموذج محاسبي لتقويم وسائل الاستثمار في البنوك الإسلامية (المربحة ، المضاربة ، المشاركة)، الندوة الدولية : نحو ترشيد مسيرة البنوك الإسلامية، الإمارات العربية المتحدة ، دبي .
- التونسي، عبد اللطيف، (٢٠١٠، نيسان)، المعايير الشرعية والاقتصادية للتمويل في المصارف الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
- جعفر ، عبد القادر (٢٠٠٩، أكتوبر)، ضوابط المشاركة في العمل المصرفي الاسلامي ،الملتقى العلمي الدولي :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية ،الجزائر .
- الحبيب ،زواوي ومصطفى، رديف (٢٠١١، كانون الأول)،النموذج البنكي الاسلامي في ظل الأزمة المالية -حالة البنوك الخليجية(٢٠٠٧-٢٠٠٩)،المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي :النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي ، الدوحة، قطر .
- حزوري، حسن ،(٢٠٠٩، حزيران)، المخاطر الواقعة على المصارف الاسلامية ، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.
- خان، طارق الله وأحمد، حبيب ، ادارة المخاطر -تحليل قضايا في الصناعة المالية الاسلامية ،(ترجمة بابكر عثمان) جدة: مكتبة الملك فهد، ورقة مناسبات رقم (٥)، ٢٠٠٣ .
- الخطيب ،محمود ،من صيغ الاستثمار الإسلامية المربحة الداخلية في البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار والملاحظات عليها وكيفية تجنبها ضمن الاقتصاد الإسلامي ، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي ،جامعة أم القرى .
- دوابه ،أشرف (٢٠٠٥، أيلول)، علاقة البنك المركزي بالبنوك الاسلامية ،الندوة الدولية :نحو ترشيد مسيرة البنوك الاسلامية ، الإمارات العربية المتحدة ، دبي .

- الدويك ، عبد القادر (٢٠٠٩، حزيران)، تجربة المصارف الاسلامية في سورية ، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.
- الرقيبي ، جمعة (٢٠١٠، نيسان)، حوكمة العلاقة بين أطراف التعاقد في الصيغ الإسلامية (المربحة والمضاربة)، ورقة مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا .
- أبو سليمان ، عبد الوهاب (١٩٩٢)، عقد الاجارة مصدر من مصادر التمويل الاسلامية (دراسة فقهية مقارنة)، بحث رقم ١٩، جدة ، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) ، ط١.
- سليمان، نصر (٢٠٠٩، آب)، البنوك الإسلامية (تعريفها ، نشأتها ، مواصفاتها، وصيغها التمويلية...)، مداخلة موجهة للملتقى الدولي : أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية ،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.
- شتا، علي (٢٠٠٣)، المحاسبة عن عقود الاجارة المنتهية بالتمليك في المصارف الإسلامية :من منظور إسلامي ، بحث تحليلي رقم ٦٠ ، جدة ، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) ، ط١.
- شحاتة ،شوقي (١٩٨٧، يونيو)، تجربة بنوك فيصل الإسلامية - عقد المربحة - دراسة تطبيقية، ندوة خطة "استراتيجية" الاستثمار في البنوك الإسلامية الجوانب التطبيقية والقضايا والمشكلات، عمان، الأردن.
- شحادة، موسى، (٢٠٠٩، حزيران)، الصناعة المالية الاسلامية (التحديات والمنافسة)، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.
- الشرع، مجيد (٢٠٠٣، آيار)، النواحي الايجابية في التعامل المصرفي الاسلامي في ظل معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الاسلامية "دراسة تطبيقية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية/ جامعة العلوم التطبيقية : اقتصاديات الأعمال في عالم متغير، جامعة فيلادلفيا ،كلية العلوم الإدارية والمالية.
- الشيخ، سمير (٢٠١٤)، تحديات المصارف الإسلامية ، الأهرام الاقتصادي.
- الشيخ، سمير (نيسان ٢٠١٢)، الجذور الفكرية للمصرفية الاسلامية ،مقال منشور في موسوعة الاقتصاد والتمويل الاسلامي، أخذ من موقع الكتروني

- صباغ ،أحمد (٢٠٠٧، آذار)، الطرح الشرعي والتطبيق العملي للتأمين الإسلامي ،المؤتمر الثاني للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.
- الصمادي، تيسير (٢٠٠٩،حزيران)، التحديات والمنافسة في الصيرفة الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.
- عفانة ، حسام الدين (٢٠٠٩،تموز) ،بيع المراجعة المركبة كما تجريه المصارف الإسلامية في فلسطين، مؤتمر: الاقتصاد الإسلامي وأعمال البنوك ضمن المحور الأول من محاور المؤتمر: المصارف الإسلامية في القرن الواحد والعشرين، تحديات وآمال معاملات المصارف الإسلامية، ضبط وتأصيل ،جامعة الخليل.
- عفانة، حسام الدين ،بيع المراجعة للامر بالشراء ،بيت المال الفلسطيني العربي ،أبوديس ، القدس، ١٩٩٦.
- . بن عمارة ،نوال، (٢٠٠٣،نيسان) ،محاسبة البنوك الإسلامية (دراسة حالة بنك البركة الجزائري)،الملتقى الوطني الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"،جامعة ورقلة .
- عمر ،محمد ،الاطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر ،بحث تحليلي رقم ١٥، البنك الاسلامي للتنمية -المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب ،مكتبة فهد الوطنية، الطبعة الثالثة ،٢٠٠٤.
- أبو غدة ،عبد الستار (٢٠١١،كانون الثاني)،التمويل بالمشاركة (الآليات العملية لتطويره)، الندوة الفقهية الثالثة، مصرف أبوظبي الإسلامي.
- كامل ،صالح (١٩٩٧،تشرين الأول ٢٠)،تطور العمل المصرفي الإسلامي (مشاكل وآفاق)،محاضرة أقيمت بمناسبة فوزه بجائزة البنك الإسلامي للتنمية في البنوك الإسلامية ،جدة ، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب).
- الكباشي ، المكاشفي (٢٠٠٨، يوليو)، بيع المراجعة والتقسيط ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي ، بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوربي للإفتاء والبحوث - دبلن، السودان ، الخرطوم.
- محيسن ، فؤاد (٢٠٠٩،حزيران)،الأزمة المالية العالمية وأثرها على الصناعة المالية الإسلامية، المؤتمر الرابع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.

- المدنيني ، إبراهيم، (٢٠١٠، نيسان)، أسلوب التمويل والاستثمار بالمشاركة في النظام المصرفي الإسلامي (دراسة حالة بنك التضامن الإسلامي بالسودان)، ورقة مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
- مشعل ، عبدالباري(٢٠١٠، أيار)، تحديات ومعوقات حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية ، مؤتمر الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية ،مركز البحرين للمؤتمرات بفندق كراون بلازا، البحرين .
- مشعل ،عبد الباري،(٢٠١٠، نيسان)، دور المعايير الشرعية والمحاسبية في توجيه وتنظيم المصرفية الإسلامية، ورقة مقدمة لمؤتمر: الخدمات المالية الإسلامية الثاني ،طرابلس، ليبيا .
- مشعل ،عبد الباري (٢٠١٠، آذار)، حوكمة المصارف الإسلامية ، مؤتمر المصارف الإسلامية في اليمن بين الواقع وآفاق المستقبل ،صنعاء، اليمن .
- المغربي، عبد الحميد، الادارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية ، جدة ، البنك الإسلامي للتنمية (المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب) ، ط١، ٢٠٠٤.
- المهاني، خالد،(٢٠٠٩، حزيران)، التحليل المالي ومؤشرات تقويم الأداء-حالة تطبيقية، أعدت ضمن الفعاليات العلمية لجمعية المحاسبين القانونيين السوريين، دمشق ، سورية.
- يحيوي، وفاء،(٢٠١١، كانون الأول)، المحاسبة المالية في المصارف الإسلامية ،الملتقى الدولي حول " النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (ias-ifrs) والمعايير الدولية للمراجعة (isa) "،جامعة سعد دحلب البليدة ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير .
- يوسف، عدنان (٢٠٠٨، آذار)، الأدوات المالية الإسلامية الحديثة: الواقع وتحديات التشغيل، المؤتمر الثالث للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، دمشق ، سورية.

خامساً: القوانين والمعايير

- الجمهورية العربية السورية ، مجلس النقد والتسليف ، دليل الحوكمة لدى المصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية، ٢٠٠٩.
- المرسوم التشريعي لأحداث مصارف إسلامية رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥.

• المراجع باللغة الأجنبية

- Alternatives Economiques, " L'économie en 30 question ". Hors Série n°46, Paris Novembre 2010.
- Asselah, Slimane, "**Analyse d'états financier par ratios**", MBA FinanceTroisieme cycle, Ecole Supérieur de Gestion ESG, paris, 2008.
- Badreldin, Ahmed, "**Measuring the Performance of Islamic Banks by Adapting Conventional Ratios**", Working Paper No16, October, 2009.
- Brown, Kim (2003), "**Islamic banking comparative analysis**", Arab Bank Review.VOI5, NO2, HoughtonA. kand wood life.
- Diop, Moussa," **L'analyse des produits financiers islamiques et la gestion des risques. Cas de la Moucharaka et de la Mourabaha**", Master 2 monnaie finance et banque, Université Cheikh Anta Diop de Dakar, 2013.
- Hanif, Muhammad," **Differences and Similarities in Islamic and Conventional Banking**", International Journal of Business and Social Science, Vol2, No2, February, 2011.
- Hazzi, O. "**The Financial Performance Analysis of Islamic and Traditional Banks: Evidence from Malaysia**", European Journal of Economics, Finance and Administrative Sciences, Issue 57, February, 2013.
- Jamal I. Bdour, Abeer F. Al-khoury, (2008) "**Predicting change in bank efficiency in Jordan: a data envelopment analysis**", Journal of Accounting & Organizational Change, Vol. 4 Iss: 2.

- Konaté, Alhassane, " **Etude et analyse stratégique de crédits bancaires à la banque islamique de Guinée**" , Master 2 IESC – finance, Université d'Angers, 2011.
- Munkanu, Alexandre, " **Analyse financière d'une entreprise publique en difficulté et ses incidences sur l'évolution de la production: cas de la GCM de 2006 à 2009**", Institut supérieur de commerce de Kinshasa - ISC/KIN, Graduat en comptabilité, 2011.
- Napier, Christopher, " **Other cultures, other accountings? Islamic accounting from past to present** ", Paper presented at the 5th Accounting History International Conference, Banff, Canada, 9-11 August, 2007.
- Ndao, Abdou, " **Gestion des risques dans les institutions de microfinance**", Université Cheikh anta Diop, Master en finance et banque, 2007.
- Ouattara, Pecassioh, **Diagnostic financier et performance d'une entreprise en Cote d'Ivoire**, MBA Finance d'entreprise, Ecole Supérieure de Gestion de Paris, 2007.
- Saddy, Fehmy,(June, 2009), " **Vulnerabilities of the Islamic Financial Industry and the Global Finance Crisis: Sustainability and Future Directions**", 4th Islamic Banking Conference, Damascus, Syria.
- Shirley, Chiu;& Robin, Newberger, " **Islamic Finance: Meeting Financial Needs with Faith Based Products**", Research Review, Profit wise News and Views, February, 2006.
- Sibi, Yacoub, " **Crise financière mondiale et banques islamiques**" , Maitrise Droit privé, Option Droit des Affaires, Université de Nouakchott , 2010.
- Taani, Khalaf , " **The effect of financial ratios, firm size and cash flows from operating activities on earnings per share: (an applied study on Jordanian industrial sector)**", international Journal of Social Science OF social Science and humanity studies, Vol 3, No 1, 2011.
- Thorsten Beck; Asli, Demirgüç-Kunt; & Ouarda Merrouche, " **Islamic vs. Conventional Banking: Business Model, Efficiency and Stability**", the World Bank Development Research Group Finance and Private Sector Development Team, October, 2010.

الملاحق

ملحق رقم ١ : استمارة الاستبانة

ملحق رقم ٢ : نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من

الحاسوب

ملحق رقم ١ : استمارة الاستبانة



جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

الاستبانة

تحية طيبة وبعد

تمثل هذه الاستبانة جزء من متطلبات إعداد رسالة الماجستير في المحاسبة من كلية الاقتصاد في جامعة دمشق، والرسالة بعنوان:

**دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في المصارف الإسلامية في سوريا
(دراسة ميدانية)**

وتعد هذه الاستبانة مقياس يعتمد لأغراض البحث العلمي، وإن تفضلكم بالإجابة المناسبة يسهم في الحصول على نتائج دقيقة مما سيؤدي إلى تقييم أفضل لموضوع البحث الأمر الذي سيعود بالخير على بلدنا.

ويسر الباحثة أن تقدر لكم سلفاً تعاونكم الصادق معها، علماً أن الإجابات تستخدم لأغراض البحث العلمي مع فائق الشكر والتقدير.

الباحثة: غرام طلب

تتكون الاستبانة من قسمين، يتعلق القسم الأول ببعض البيانات الشخصية للمجيبين، بينما يتعلق القسم الثاني بأسئلة موزعة على المجالات التالية:

أولاً-مجال يتعلق باستخدام التحليل المالي في المصارف الاسلامية العاملة في سوريا عند اتخاذها القرارات التمويلية.

ثانياً-مجال يتعلق باستخدام أدوات تحليلية معينة عند اتخاذ القرار التمويلي في المصارف الاسلامية العاملة في سوريا.

ثالثاً-مجال يتعلق بالاعتماد على أدوات التحليل المالي في ترشيد القرار التمويلي في المصارف الاسلامية العاملة في سوريا.

القسم الأول: البيانات الشخصية

١- عدد سنوات الخبرة:

☐ أقل من ٥ سنوات	☐ ٥-١٠ سنة	☐ أكثر من ١٠ سنوات
---	-----------------------------------	---

٢- الدرجة العلمية:

☐ دكتوراه	☐ ماجستير	☐ اجازة	☐ معهد
----------------------------------	----------------------------------	--------------------------------	-------------------------------

٣- هل تلقيت دورات بالتحليل المالي:

☐ نعم	☐ لا
------------------------------	-----------------------------

٤- هل يوجد قسم متخصص بالتحليل المالي في المصرف:

☐ نعم	☐ لا
------------------------------	-----------------------------

القسم الثاني: الاستبانة

أولاً-تستخدم المصارف الاسلامية العاملة في سوريا التحليل المالي عند اتخاذها القرارات التمويلية:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية بكل أنواعها (قصير أو طويل الأجل، نقدي أو عيني، داخلي أو خارجي)					
٢	تدرب المصارف الاسلامية العاملين لديها بشكل مستمر على التحليل المالي					
٣	يوجد في المصارف الاسلامية قسم متخصص للقيام بالتحليل المالي قبل منح التمويل للعملاء					
٤	ما تتمتع به المصارف الاسلامية من خصائص عدم التعامل بالفائدة والاستثمار بالمشاريع المقبولة شرعاً ساهم في زيادة اعتمادها على التحليل المالي عند اتخاذها قرارات التمويل					
٥	دفعت التشريعات والقوانين المنظمة لعمل المصارف الاسلامية في سوريا إلى زيادة اعتماد هذه المصارف على التحليل المالي عند اتخاذها القرارات التمويلية					
٦	تساهم الأوضاع السائدة في البلد على زيادة اعتماد المصارف الاسلامية على التحليل المالي عند اتخاذ قرارها التمويلي لضمان اتخاذ قرار سليم					
٧	تقوم المصارف الاسلامية بالتحليل المالي للمعلومات المالية لطالبي التمويل ولأكثر من فترة مالية واحدة					
٨	تعاني المصارف الاسلامية من عدم توفر موظفين مؤهلين مختصين بالتحليل المالي اضافة إلى نقص التجهيزات الالكترونية اللازمة للقيام بالتحليل المالي					

٩	يقتصر استخدام التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية العاملة في سوريا عند تقديمها التمويل بناء على الصيغ ذات المخاطرة العالية (كالمشاركة والمضاربة)				
١٠	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل المالي عند منح العملاء التمويل بناء صيغ التمويل ذات العائد الثابت (كالمربحة والاجارة).				
١١	خضوع قوائم العميل طالب التمويل للتدقيق من قبل مراجع خارجي لا يلغي استخدام التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية				
١٢	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل المالي لاتخاذ القرار التمويلي حتى عند تقديم العميل طالب التمويل لضمانات مالية وعينية				

ثانياً-تستخدم المصارف الاسلامية العاملة في سوريا أدوات تحليلية معينة عند اتخاذ القرار التمويلي:

هناك أدوات خاصة للتحليل المالي وهي التحليل الرأسي والتحليل الأفقي والنسب المالية. **فالتحليل الرأسي:** يقوم المحلل المالي بدراسة القوائم المالية لفترة زمنية معينة عن طريق اظهار العلاقة بين بند معين مع البنود الاخرى.

١- تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي عند اتخاذها القرار التمويلي:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١٣	تقوم المصارف الاسلامية بالتحليل الرأسي عند اتخاذ قرارها التمويلي لبيان المركز المالي للمنشأة طالبة التمويل					
١٤	تقوم المصارف الاسلامية بالتحليل الرأسي لمعرفة مدى اعتماد العميل طالب التمويل على مصادر التمويل الداخلية والخارجية					
١٥	تستخدم المصارف الإسلامية التحليل الرأسي من أجل معرفة الأهمية النسبية لكل بند من بنود القوائم المالية					

١٦	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي لإجراء مقارنات للنسب الرأسية للقوائم المالية للمنشأة مع النسب المماثلة لدى المنافسين ومتوسطات الصناعة مما يمكن من تحديد مدى الأداء الجيد من خلال الصناعة أو النشاط الذي تمارسه المنشأة.				
١٧	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي لتحديد الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر قائمة الدخل بالنسبة إلى صافي المبيعات				
١٨	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي حتى ولو كان قرارها التمويلي قصير الأجل.				
١٩	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الرأسي لمعرفة كيف تستخدم المنشأة طالبة التمويل أموالها وكيفية توزيعها بين أصول متداولة وأصول ثابتة				

٢- تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي عند اتخاذها القرار التمويلي:

التحليل الأفقي: ويعني هذا التحليل دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ولذلك يوصف بالتحليل المتحرك.

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٠	اعتماد المصارف الاسلامية على التحليل الأفقي يمكنها من التنبؤ بمستقبل المنشأة طالبة التمويل.					
٢١	تعتمد المصارف الاسلامية على التحليل الأفقي عند اتخاذها القرار التمويلي للحكم على أداء المنشأة طالبة التمويل					
٢٢	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي تطرأ على اصول المنشأة طالبة التمويل على مدى عدة فترات زمنية حيث أن زيادة الاستثمارات تؤدي بشكل عام إلى زيادة انتاجية المنشأة.					
٢٣	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي لمعرفة التغيرات التي حصلت على مصادر التمويل الخارجية (الديون) والداخلية على مدار عدة فترات زمنية.					

٢٤	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي لمقارنة ما إذا كانت وتيرة ارتفاع الأصول المتداولة في المنشأة طالبة التمويل أسرع من الخصوم المتداولة (أي هناك رأس مال عامل موجب) أو بالعكس.				
٢٥	تستخدم المصارف الاسلامية التحليل الأفقي للمقارنة بين الربح الذي حققه العميل طالب التمويل على مدار عدة سنوات سابقة وبالتالي تقييم ربحيته.				
٢٦	لا تقتصر المصارف الاسلامية على التحليل الرأسي عند اتخاذها القرار التمويلي وإنما تستخدم كل من التحليل الرأسي والأفقي في نفس الوقت للوصول إلى نتائج أكثر موضوعية				

٣-تستخدم المصارف الاسلامية التحليل بالنسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي:

تعتمد المصارف الاسلامية على النسب المالية عند اتخاذها القرار التمويلي ولكنها تولي بعض النسب أهمية أكبر من بعضها الآخر يرجى تحديد درجة أهمية النسب التالية:

الرقم	الفقرة	مهم جداً	مهم	متوسط الأهمية	قليل الأهمية	غير مهم
٢٧	نسب السيولة					
٢٨	نسب الربحية					
٢٩	نسب النشاط					
٣٠	نسب المديونية					
٣١	نسب السوق					

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٣٢	تراعي المصارف الاسلامية اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية عند استخدامها النسب المالية					

٣٣	تستخدم المصارف الاسلامية النسب المالية للتنبؤ بالوضع المالي للعميل				
٣٤	توجد مشاكل تعيق استخدام النسب المالية كأداة لتقييم أداء المنشأة وبالتالي ترشيد القرار التمويلي المتخذ				
٣٥	تراعي المصارف الاسلامية أثر التضخم عند استخدامها للنسب المالية ومقارنتها				
٣٦	عدم القدرة على فهم النسب المالية والتفسير الصحيح لها تقلل من قدرتها على ترشيد اتخاذ القرار التمويلي				

ثالثاً-اعتماد المصارف الاسلامية العاملة في سوريا على أدوات التحليل المالي يؤدي إلى ترشيد القرار التمويلي:

الرقم	الفقرة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٣٧	يسهم التحليل المالي ومن خلال أدواته المختلفة (تحليل رأسي_ تحليل أفقي _ نسب مالية) في توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار التمويلي في المصارف الاسلامية					
٣٨	اعتماد المصارف الاسلامية على أدوات التحليل المالي يمكنها من معرفة المخاطر المرتبطة بالتمويل قبل منح التمويل					
٣٩	تعتمد المصارف الاسلامية على أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للعميل					
٤٠	يمكن استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الاسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية من معرفة العائد الذي يحققه العميل طالب التمويل.					
٤١	تستخدم المصارف الاسلامية أدوات التحليل المالي لتقييم سيولة المنشأة طالبة التمويل وبالتالي قدرتها على سداد التزاماتها.					

					يؤدي استخدام أدوات التحليل المالي من قبل المصارف الإسلامية عند اتخاذ قراراتها التمويلية إلى توجيه التمويل للقطاعات الاقتصادية التي تلبي حاجات المجتمع وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية.	٤٢
					تستخدم المصارف الإسلامية أدوات التحليل المالي للحكم على كفاءة المنشأة طالبة التمويل في استخدام الموارد المتاحة لديها.	٤٣
					تستخدم المصارف الإسلامية أدوات التحليل المالي لمعرفة الحصة السوقية للعميل طالب التمويل والتي تعكس نوع من الأمان تعتمد عليه المصارف بخصوص ضمان حقوقها في حال تعثر العميل وعدم قدرته على الوفاء بالتزاماته	٤٤
					قلة استخدام المصارف الإسلامية لأدوات التحليل المالي عند اتخاذها القرارات التمويلية تسهم في زيادة مشاكل عدم القدرة على السداد	٤٥

شكراً لتعاونكم وحسن استجابتكم

ملحق رقم ٢: نتائج التحليل الإحصائي كما تم الحصول عليها من الحاسوب

```

COMPUTE q1=(q11 + q12 + q13 + q14 + q15 + q16 + q17 + q18 + q19 +
q110 + q111 + q112) / 12.
EXECUTE.
COMPUTE q2=(q21 + q22 + q23 + q24 + q25 + q26 + q27) / 7.
EXECUTE.
COMPUTE q3=(q31 + q32 + q33 + q34 + q35 + q36 + q37) / 7.
EXECUTE.
COMPUTE q4=(q41 + q42 + q43 + q44 + q45 + q46 + q47 + q48 + q49 +
q410) / 10.
EXECUTE.
COMPUTE q5=(q51 + q52 + q53 + q54 + q55 + q56 + q57 + q58 + q59) / 9.
EXECUTE.
COMPUTE q=(q11 + q12 + q13 + q14 + q15 + q16 + q17 + q18 + q19 + q110
+ q111 + q112 + q21 + q22 + q23 + q24 + q25 + q26 + q27 + q31 + q32 +
q33 + q34 + q35 + q36 + q37 + q41 + q42 + q43 + q44 + q45 + q46 + q47
+ q48 + q49 + q410 + q51 + q52 + q53 + q54 +
q55 + q56 + q57 + q58 + q59) / 45.
EXECUTE.
FREQUENCIES VARIABLES=experience education course department
/STATISTICS=MEAN MEDIAN
/ORDER=ANALYSIS.

```

Frequencies

Statistics					
		experience	education	course	department
N	Valid	84	84	84	84
	Missing	0	0	0	0
Mean		1.62	2.81	1.42	1.14
Median		2.00	3.00	1.00	1.00

Frequency Table

experience

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
سنوات 5 ن أقل	34	40.5	40.5	40.5
Valid سنوات 10 - 5 من	48	57.1	57.1	97.6
سنوات 10 من أكثر	2	2.4	2.4	100.0
Total	84	100.0	100.0	

education

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
دكتوراة	4	4.8	4.8	4.8
ماجستير	14	16.7	16.7	21.4
Valid اجازة	60	71.4	71.4	92.9
معهد	6	7.1	7.1	100.0
Total	84	100.0	100.0	

course

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
نعم	49	58.3	58.3	58.3
Valid لا	35	41.7	41.7	100.0
Total	84	100.0	100.0	

department

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
قسم يوجد	72	85.7	85.7	85.7
Valid قسم يوجد لا	12	14.3	14.3	100.0
Total	84	100.0	100.0	

T-TEST

/TESTVAL=0

/MISSING=ANALYSIS

/VARIABLES=q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q110 q111 q112 q1
q21 q22 q23 q24 q25 q26 q27 q2 q31 q32 q33 q34 q35 q36 q37 q3 q41 q42
q43 q44 q45 q46 q47 q48 q49 q410 q4 q51 q52 q53 q54 q55 q56 q57 q58
q59 q5 q

/CRITERIA=CI (.99) .

T-Test

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
q11	84	4.81	.395	.043
q12	84	4.12	.827	.090
q13	84	4.62	.579	.063
q14	84	3.60	1.262	.138
q15	84	3.71	1.168	.127
q16	84	4.02	1.251	.137
q17	84	4.62	.759	.083
q18	84	3.24	1.350	.147
q19	84	2.86	1.415	.154
q110	84	3.62	1.388	.151
q111	84	4.31	.465	.051
q112	84	4.45	.501	.055
q1	84	3.9980	.58297	.06361
q21	84	4.19	.591	.064
q22	84	4.17	.618	.067
q23	84	4.33	.608	.066
q24	84	3.74	1.204	.131
q25	84	4.07	.636	.069
q26	84	4.00	.728	.079
q27	84	4.14	.747	.081
q2	84	4.0918	.49270	.05376
q31	84	4.55	.547	.060
q32	84	4.57	.544	.059
q33	84	4.57	.498	.054
q34	84	4.52	.591	.064
q35	84	4.12	.767	.084
q36	84	4.64	.482	.053
q37	84	4.33	.683	.074
q3	84	4.4728	.42249	.04610
q41	84	4.74	.442	.048
q42	84	4.64	.573	.063
q43	84	4.31	.640	.070
q44	84	4.67	.474	.052

q45	84	4.00	.760	.083
q46	84	3.86	.809	.088
q47	84	4.45	.501	.055
q48	84	3.48	1.103	.120
q49	84	4.40	.661	.072
q410	84	3.86	1.110	.121
q4	84	4.2405	.33297	.03633
q51	84	4.57	.498	.054
q52	84	4.55	.501	.055
q53	84	4.55	.547	.060
q54	84	4.38	.619	.068
q55	84	4.62	.489	.053
q56	84	3.86	1.043	.114
q57	84	4.40	.540	.059
q58	84	3.86	.971	.106
q59	84	4.31	.776	.085
q5	84	4.3439	.36328	.03964
Q	84	4.2095	.32009	.03492

One-Sample Test

	Test Value = 0					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	99% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
q11	111.585	83	.000	4.810	4.70	4.92
q12	45.632	83	.000	4.119	3.88	4.36
q13	73.137	83	.000	4.619	4.45	4.79
q14	26.105	83	.000	3.595	3.23	3.96
q15	29.157	83	.000	3.714	3.38	4.05
q16	29.473	83	.000	4.024	3.66	4.38
q17	55.779	83	.000	4.619	4.40	4.84
q18	21.986	83	.000	3.238	2.85	3.63
q19	18.500	83	.000	2.857	2.45	3.26
q110	23.904	83	.000	3.619	3.22	4.02
q111	84.927	83	.000	4.310	4.18	4.44
q112	81.497	83	.000	4.452	4.31	4.60
q1	62.855	83	.000	3.99802	3.8303	4.1657
q21	65.028	83	.000	4.190	4.02	4.36
q22	61.825	83	.000	4.167	3.99	4.34
q23	65.338	83	.000	4.333	4.16	4.51
q24	28.465	83	.000	3.738	3.39	4.08

q25	58.673	83	.000	4.071	3.89	4.25
q26	50.351	83	.000	4.000	3.79	4.21
q27	50.846	83	.000	4.143	3.93	4.36
q2	76.116	83	.000	4.09184	3.9501	4.2336
q31	76.235	83	.000	4.548	4.39	4.70
q32	77.004	83	.000	4.571	4.41	4.73
q33	84.159	83	.000	4.571	4.43	4.71
q34	70.201	83	.000	4.524	4.35	4.69
q35	49.229	83	.000	4.119	3.90	4.34
q36	88.277	83	.000	4.643	4.50	4.78
q37	58.188	83	.000	4.333	4.14	4.53
q3	97.029	83	.000	4.47279	4.3513	4.5943
q41	98.178	83	.000	4.738	4.61	4.87
q42	74.216	83	.000	4.643	4.48	4.81
q43	61.755	83	.000	4.310	4.13	4.49
q44	90.189	83	.000	4.667	4.53	4.80
q45	48.208	83	.000	4.000	3.78	4.22
q46	43.712	83	.000	3.857	3.62	4.09
q47	81.497	83	.000	4.452	4.31	4.60
q48	28.888	83	.000	3.476	3.16	3.79
q49	61.097	83	.000	4.405	4.21	4.59
q410	31.845	83	.000	3.857	3.54	4.18
q4	116.719	83	.000	4.24048	4.1447	4.3363
q51	84.159	83	.000	4.571	4.43	4.71
q52	83.240	83	.000	4.548	4.40	4.69
q53	76.235	83	.000	4.548	4.39	4.70
q54	64.859	83	.000	4.381	4.20	4.56
q55	86.655	83	.000	4.619	4.48	4.76
q56	33.895	83	.000	3.857	3.56	4.16
q57	74.705	83	.000	4.405	4.25	4.56
q58	36.400	83	.000	3.857	3.58	4.14
q59	50.913	83	.000	4.310	4.09	4.53
q5	109.593	83	.000	4.34392	4.2394	4.4484
Q	120.531	83	.000	4.20952	4.1174	4.3016

RELIABILITY

```

/VARIABLES=q11 q12 q13 q14 q15 q16 q17 q18 q19 q110 q111 q112
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	84	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	84	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.812	12

```
RELIABILITY
/VARIABLES=q21 q22 q23 q24 q25 q26 q27
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	84	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	84	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.770	7

```
RELIABILITY
/VARIABLES=q31 q32 q33 q34 q35 q36 q37
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	84	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	84	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.836	7

```
RELIABILITY
/VARIABLES=q41 q42 q43 q44 q45 q46 q47 q48 q49 q410
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	84	100.0
	Excluded ^a	0	.0
	Total	84	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.557	10

```
RELIABILITY  
  /VARIABLES=q51 q52 q53 q54 q55 q56 q57 q58 q59  
  /SCALE('ALL VARIABLES') ALL  
  /MODEL=ALPHA.
```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	84	100.0

Excluded ^a	0	.0
Total	84	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.668	9

RELIABILITY

```

/VARIABLES=q51 q52 q53 q54 q55 q56 q57 q58 q59 q11 q12 q13 q14 q15
q16 q17 q18 q19 q110 q111 q112 q21 q22 q23 q24 q25 q26 q27 q31 q32
q33 q34 q35 q36 q37 q41 q42 q43 q44 q45 q46 q47 q48 q49 q410
/SCALE('ALL VARIABLES') ALL
/MODEL=ALPHA.

```

Reliability

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary		
	N	%
Valid	84	100.0
Cases Excluded ^a	0	.0
Total	84	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.880	45

Abstract

Financing operations by the Islamic banks requires deep and extensive studies, since this activity is of the most risky means of investment. The thing which might affect the capabilities and powers of the bank. This will require application of fiscal analysis tools, to control the issuance of financing decision by Islamic banks, in order to guarantee the performance of these Islamic Banks, and to upgrade its role in the development of the society. The problem of the study is clearly seen in two main sides, the first one: Do these Islamic Banks, in Syria depend on financial tools, upon taking the financing decisions? and the second one is: Do the fiscal analysis tools have a role in guiding these banks, in the process of finance decision –taking?

The importance of the research emanates from specifying the role of fiscal analysis tools, in supplying the necessary information about the prospective financing applicant. Where Islamic banks in Syria, adopts such fiscal analysis tools. The researcher depended on a field study, which included sample of Islamic banks in Syria, specifying the result of the questionnaire, confirming the Hypotheses of the study.

The study ended with the fact that Islamic banks in Syria, recur to fiscal analysis tools, upon financing decision-making. Where they adopt the vertical and horizontal analysis, of certain items, upon taking the financing decision. It also depends to large extent on the financial ratios, as it became clear by the statistical analysis questionnaire, distributed on banks' employees. And these fiscal analysis tools have great effect on the guidance of financing operations. Thus this kind of analysis should be the essential item to be recurred to upon financing decision-making, and not a complementary item to a group of item used in this process. And it became clear that the fiscal analysis must be conducted vertically and horizontally, and not concentrating on certain items and the main paragraph of the subject only.



الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

**دور أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات التمويل في
البنوك الإسلامية في سورية
(دراسة ميدانية)**

**The Role of the Financial Analysis Tools in
Guidance the Financing Decisions in Syria
Islamic Banks
(Field Study)**

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات منح درجة الماجستير في المحاسبة

إعداد الطالبة

غرام طلب

إشراف الدكتور

باسل أسعد

الملخص

تتطلب عمليات منح التمويل في المصارف الاسلامية القيام بإجراء دراسات واسعة وعميقة باعتبارها من أكثر المجالات الاستثمارية تعرضاً للمخاطر، الأمر الذي قد ينعكس على امكانات وقدرات المصرف التشغيلية، مما يتطلب إظهار دور أدوات التحليل المالي في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية ضماناً لحسن أداء المصارف الاسلامية وتعزيز دورها في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع. وتتجلى مشكلة الدراسة في جانبين أساسيين. الأول: هل تعتمد هذه المصارف الإسلامية في سورية على أدوات التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية؟ والثاني: هل لأدوات التحليل المالي دور في ترشيد اتخاذ القرارات التمويلية من قبل تلك المصارف؟

وتتبع أهمية البحث من بيان دور أدوات التحليل المالي في توفير المعلومات المهمة عن طالب التمويل في المصارف الإسلامية التي تعتمد على هذه الأدوات وذلك في واقع المصارف الإسلامية في سورية. وقد اعتمدت الباحثة على دراسة ميدانية شملت عينة من المصارف الاسلامية العاملة في سورية وتحليل نتائج الاستبانة واثبات فرضيات الدراسة.

وخلصت الدراسة إلى أن المصارف الاسلامية في سورية تعتمد على التحليل المالي عند اتخاذ قراراتها التمويلية حيث أنها تستخدم التحليل الرأسي والتحليل الأفقي وذلك لبنود محددة عند اتخاذها القرار التمويلي، كما أنها تعتمد بشكل كبير على النسب المالية كما تبين من خلال التحليل الإحصائي للاستبانات الموزعة على الموظفين في المصارف الاسلامية في سورية أن لاستخدام أدوات التحليل المالي هذه دور مهم في ترشيد القرارات التمويلية في المصارف الاسلامية في سورية. أما التوصيات فتمثلت بضرورة الاعتماد على التحليل المالي بالدرجة الأولى عند اتخاذ القرار التمويلي وليس استخدامه كجزء مكمل ضمن مجموعة من اجراءات سياسة منح التمويل وضرورة زيادة تدريب الموظفين في المصارف الاسلامية على التحليل المالي وتوجيه التمويل للمشاريع التي تلبي أهداف التنمية الاقتصادية وضرورة زيادة الاعتماد على كل من التحليل الرأسي والأفقي عند اتخاذ القرار التمويلي وعدم التركيز على بنود محددة ولل فقرات الرئيسية فقط.

Abstract

Financing operations by the Islamic banks requires deep and extensive studies, since this activity is of the most risky means of investment. The thing which might affect the capabilities and powers of the bank. This will require application of fiscal analysis tools, to control the issuance of financing decision by Islamic banks, in order to guarantee the performance of these Islamic Banks, and to upgrade its role in the development of the society. The problem of the study is clearly seen in too main sides, the first one: Do these Islamic Banks, in Syria depend on financial tools, upon taking the financing decisions? and the second one is: Do the fiscal analysis tools have a role in guiding these banks, in the process of finance decision –taking?

The importance of the research emanates from specifying the role of fiscal analysis tools, in supplying the necessary information about the prospective financing applicant. Where Islamic banks in Syria, adopts such fiscal analysis tools. The researcher depended on a field study, which included sample of Islamic banks in Syria, specifying the result of the questionnaire, confirming the Hypotheses of the study.

The study ended with the fact that Islamic banks in Syria, recur to fiscal analysis tools, upon financing decision-making. Where they adopt the vertical and horizontal analysis, of certain items, upon taking the financing decision. It also depends to large extent on the financial ratios, as it became clear by the statistical analysis questionnaire, distributed on banks' employees. And these fiscal analysis tools have great effect on the guidance of financing operations. Thus this kind of analysis should be the essential item to be recurred to upon financing decision-making, and not a complementary item to a group of item used in this process. And it became clear that the fiscal analysis must be conducted vertically and horizontally, and not concentrating on certain items and the main paragraph of the subject only.